

کتابخانه
مجلس شورای اسلامی
شماره قفسه ۷۸۱۲۷
تاریخ ۱۳۸۲



بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	مجلس شورای اسلامی
مؤلف	مجلس شورای اسلامی
مترجم	
شماره قفسه	۷۸۱۲۷
تاریخ ثبت کتاب	۱۳۸۲

کتابخانه
مجلس شورای اسلامی
۸۶۹۱

بازرسی شد
۳۷ - ۳۸

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or document. The text is written on aged, yellowed paper. The script is cursive and appears to be from the Ottoman or Persian era. The text is arranged in several lines, with some words being larger and more prominent than others. The overall appearance is that of an old, handwritten document.

1741



والزينة وهذا العدل وان كان بغيره اذ ليس لنا قاطبة وغالبه عدل عنهما تحقيقا
وانما وجب الصبر اليه للعلم بانهم لا يتفنون الا لما منع من الاعراب ولا مانع يمكن
سوى ما قلناه فلزم الصبر اليه وهو معروف في لغة بني تميم اعراب ما لا يصرف
الا ما كان آخره راء فانهم يوافقون الجواز بين في شانه الا القليل منهم فانهم يعمرون
الاعراب في جميع الباب وهو لا القليل آخره راء على التماس اذ لا فرق بين ما
آخره راء وغيره في موجبه الاعراب واذا لم تكن في هذا الباب علمه موجبه للبناء
وجب اعرابه فلا فرق بين الراء وغيره وجه اللغة الكثر في بني تميم ضعيف
لانهم يوافقون ما آخره راء وغيره لتحقيق الامالة بتحقيق موجبه وهو ضعيف كذا
لم يثبت موجب البناء من قصد حصول موجب الامالة وغايه ما نقلنا ان غايه
موجب البناء في الجميع ممكن كما هو لغة اهل الجواز وقد يدعى انتفاكه ممكن
كالقلى في بني تميم فقصده الفصحى منهم اثبات التقدير فيما حصل عنه عرض مقصود
وهو الامالة ونفسه فيما لا يحصل فيه ذلك الغرض وانا اعرض اعراب ما لا يصرف
لحقق العالين المانعين للصرف من بعد التعريف والتأنيث وقد قيل ان
فيه على هذه اللغة العدل ايضا لما ثبت من بناءهم حضار والباب واحد وقد
قدم في تحليل هذه اللغة ما يدفع ذلك **الاصوات** كل لفظ حكمي صوت
ارصوت به للبناء الى اخره انما يبنى هذه النوع لان وضعه على ان ينطق
به مفردا الا ان اقلت غايه حاكمية الصوت الغراب لم يتحقق الى ما يتركب
مع لاق وضعه على حكايته لا غير وكذلك اذا قلت فح وشبهه للبعير وغيره
لم يقصد الا الى اسماء هذه الصوت الجري العادة باناخيه او غير هاعنه
فلم يحتج باعتبار المعنى الذي وضع له الى اخره يتركب معه فان وقع شيء
مركبا من هذه الباب فاما يقصد به اللفظ لقولك فح صوت للبعير وغايه
حكايه صوت الغراب وتقول قلت غايه وقلت فح وتقول يحكى صوت الغراب
بنافق وينافق البعير فح فالمرحوف ح ان يحكى على ما هو عليه في اصل وضعه
ولا يستعمل تركيبه في الاعراب كما لا يستعمل تركيب قد مضى في العراب
وان قصد به اللفظ فان قلت فقد قالوا القيا الى اخره غير معر
فاذا ركبوها اعرابوا فلم لا يكون هذا كذلك فالجواب ان القيا بمعنى
اسماء المسمى كوضع رجل وفس والمقصود بوضعه استعماله مركبا فاذا استعمل
غير مركب وجب بناؤه كالمواستعملت رجلا وفسا غير مركب وعنده
تعدى بخلاف ما نحن فيه فانه اذا لم يستعمل مركبا لم يقصد به الى ما هو عليه

هو اسمه وانما قصد الى ما ذكرناه من حكاية الصوت او التصويت اللفظية وقيد
جاء اعرابه مركبا لعل لا يكون له اعراب في الشيب في مثلث قوله داغ يناديه
باسم الماء مبخوف محتمل الامر من ومن جعل تخ ويا به مما يصوت به للبهائم من
اسماء الافعال فهو مختص لانها اذا جعلت اسما لافعال وليس فيها شيء هو خبر
موجب ان يكون محققا لامر ولا امر بالاسماء الافعال اقتضا الفاعل والمخاطب
فيؤدي الى ان يكون طالبا لما لا يحتمل امتثال الامر بالمخاطب وذلك مما لا يصدر
عن غفلة فان زعم انا نجد من انفسنا العلم الضرورى بالقصد الى ذلك فهو
غلط وانما الحاصل القصد الى انقياده بالصوت الملقوظ به لما جرى الله العادة
بذلك منه عنده لانه مخاطب ما لا يحتمل طلب الامتثال **المركبات**
كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة الى آخره انما قال ليس بينهما نسبة ليخرج عنه
المضاف والمضاف اليه فانه وان كان مركبا فليس مبنيا ولخرج عنه باب تاني
شرا فانه محكي على اصله قبل التسمية به وليس الغرض ههنا الا ما حصل بناء
بالتركيب وهذا المركب على غيرين صوت يتضمن الثاني معنى الحرف فيثنيان
جميعا الخمسة عشر واما الثاني فلتضمنه معنى الحرف واما الاول فلكونه اشبه
صدرك الكلمة فوجب ان يكون مبنيا وكذلك وقعوا في حيف ويصح وهو طاري
بيك بيت وسقطت الصفة بين بين وتقر قواشخر بعد وشذوذ مدد وضع
مدغ وشبهه وقوله لاثنى عشر استثناء من باب خمسة عشر لانه مخالفة
في البناء وانما اعرب الاول مع قيام العلم المختصية للبناء في باب لما شبهه بالمضاف
من حذف النون منه لان الاصل اثنا عشر وعشرة فلما حذفت الواو بقي اثنا
عشر فلهذا النون التي تزد في الانفصال مع حذف الواو التي تزد
بالانفصال فحذفوا النون تشبيها له بالمضاف فلما شبهه بالمضاف وجب
اجراؤه فجاره في اعطاه حكم الكلمة لاحكام الجز فوجب البقاء على الاعراب
وبقي عشر على بناءه لتضمنه معنى الحرف الضرب الثاني من تقسيم المركبات
ان لا تضمن الثاني معنى حرف كباب بعلبك فتى الاول في هذا الباب لثلاثة
منزلة الجز ويتركب آخر الاسمين باعراب المفرد فيقال هذا بعلبك ورايت
بعلبك ومررت ببعلبك فلا ينصرف للملئين هذا هو الفصح ومن العرب من
يستعمل الاول كالمضاف فيعربه اعراب المضاف بالرفع والنصب والجر
ويتركب الثاني اعراب المضاف اليه ثم انقسم هؤلاء قسمين قسم يعرب
الثاني اعراب ما لا ينصرف وقسم يعربونه اعراب المنصرف فيقول الاول

والاعمال على هذه الطريقة
الموسومة بغير الدلائل
لا يجوز ادخال
في باب خمسة عشر من الاعراب

هذا بعلبك والثاني هذا بعلبك واما قولهم انما هذا بادي بادي وبادي بادي
سابقا قد عده المحققون من باب البنائيات وهو مشكل فان اصل قولك بادي بادي
وبادي بادي بادي بادي اي اول شيئا فهو مصوت على الحال وانما حقت الحزبان
من آخرهما وخفيف الصخر لا يوجب بناء الا ترى انك لو خففت فقلت في شيئا وبدي
وفي بدي بدي لم تختلف في انه باق على اعرابه وانما غايته انه كان مع باللفظ فصاحرا
تقدرا ولذلك ايدى سببا المعنى ذهبوا مثل ايدى سببا في تشبهم وتصورهم
فحذف المضاف واغرب المضاف اليه اعرابه ثم خفف المضاف من سببا وكنت
الياسين ايدى على التخفيف وذلك لا يوجب بناء والذي يمكن ان يقال في تشبيته
انه لخرق صان معنى المضاف والمضاف اليه تشبيها فليست من ايدى سببا
الامتثالتين ولا يفهم من بادي بادي الاول تشبيه بعلبك في ان الاول كالجز
فوجب بناء فان قلت **فالاعلام المضافة متحققة فيها ما ذكرته وكان يجب**
ان يبنى الاول بنا ما ذكرته لان معنى المضاف والمضاف اليه غير مراد فالجواب
ان الاعلام المنقولة اجريت وكلامهم يجرى لاصول المنقولة مع غيرها بخلاف غيرها
فلذلك لم يفعل فيها هذا الفعل وفعل في غيرها **الكنايات** كم وكذا
للعدد وكنت وذيت الحديث الى الخ قال المراد بالكنايات المبنية وال
فلان وفلانة والفلان والفلانة وبانه ثباته وليس بمعنى المراد بالكنايات ههنا
الفاظ مبهمه يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا اما لانها على المخاطب
واما لتسهيانه فعلى ذلك لا يكون كم من ذلك ولا يستقيم ان يكون الكناية مرادا
بها وقوع لفظ عوضا من لفظ او من الفاظ فانه يؤدي الى ان يكون التراكبات
كنايات والى ان يكون نحو ان وكيف واين ومتى كنايات نعم وقد يطلق الكناية ايضا
على لفظ غير منه عن لفظ ليس مثله في التماثل كما تكلف من وصية عن الفرج وكما
يكلف الفاظ عن غيره وكما يكلف بعلبك عن غيره وليس ذلك مرادا ههنا وانما سبق
كم في باب الكنايات لما وافق كذا في العدد وهو مبني حتى لا يجعل له باب آخر كما
سبقته ما الاستفهامية والشرطية في ما الموصولة لما واقفتها لفظا وان كانت
تخالفها معنى وبناء كم في استفهامية واضح وفي الخبرية اما لكونها موضوعة
وضع الحرف اول شيئا باختيارها او لتضمنها معنى الاستفهامية وهو الجواب غالبا فاشبهت
ما تضمنه معنى الحروف واما كذا فبني اما لان اصله ذار حلت عليه كافة التشبيه
ثم استعمل على اصله واما لكونه كناية عن المبني في نحو خمسة عشر فاجر فجاره
لكونه المتوسط واما كيت وكيت وذيت وذيت فاما بانيتهما لانها واقعتان معا

لما
ان

يجب حفظه والمثبتة نونها بنون الثوبين او توهيم انها بنون الثوبين فخصب
ما بينه لوقوعه بعد تام اسم كانه ثبت زينا في قولك عندي رجل زينا وقط للما حتى
النتي يقول ما رايت قط والمثبتة لان من اخاتها قط وهو كوضع الحروف فثبتت
اخرها ما وعوضت المستقبل النتي قولك الا فعله عوضا اي لا فعله ايدا الا ان ايدا
يستعمل في الاثبات والنتي وعوضت بخصوص بالنتي وانما ثبتت لقطعها عن الاضافة
لان النتي عوض العائضين كما يقول دهر الداهرين ولا ذلك لم يبق ايدا لما يقصد
فيها هذا المعنى **قوله** والظرف المضافة الى الجملة اذ يجوز بناؤها على الفتح
وجوزا على ما قاله من هذا يوم شفع الصادقين ومن غلب يومئذ ومن جزى ومنه
والماضي تشبيها بالظرف المحتاجة كنهت واذا الما كنهت بالجملة بيانها
وكذلك يومئذ لان الجملة الواقعة بعد اذ مبينة ليوم ايضا اذ قلت يومئذ
واعربت لان اصلها الاضافة الى المفرد فكانت اضافة الى الجملة عارضة
فلم يعتد بالمعارف وكذلك مثل وغير مع ما وان لقولك قيا مكر مثل ما قام زيد
وقوله لم منع الشرب منها غير ان تطفئ وانما ثبتت تشبيها لها بالظرف
المنفردة حيث كثرت وبيئت بالجملة بعدها لان ما وان سئل من الجملة
كاستلزمها اذ فلما جاز ان يتي ما يضاف الى من الظرف جوزوا ان
يبنى ما اشبه الظرف لكثرة عند اضافته الى ما يشبهه اذ في حياجه الى الجملة
المعرفة والذكر المعرفة ما وضع لشيء بعينه **قوله** ما وضع
لشيء يشبه المعرفة وغيرها **قوله** بعينه نخرج ما عدا المعرفة ولا ينبغي ان نحد
المعرفة بما يشبه لاني انا ان كانت معرفة باعتبار المعنى وايضا فان من الفاظ الفاظ
لفظها لفظ المعارف وهي تكثر ان كقولهم ارسلها العراك ومررت به وحده
ومررت بهم الجملة الغيرة ولشئنا نعتي بالتعريف ان يكون المدلوله معينا للمخاطب
حتى لا يلتبس بغيره وانما نعتي به ان يكون اللفظ موضوعا للمعنى على خلاف وضع الكليات
في لوصا موضوعا لواحد بعينه من احدى مشتدلة في حق كني **قوله**
وهي المضمرات الى اخرها والمضمرات تذكروا ذكرها والمهمات مع اسماء الاشياء
والوصولات وما عرفت بالالف واللام وقد يكون تعريف الجنس كقولك الرجل
خير من المرأة وقد يكون تعريف العدد كقولك ما نحل الرجل لرجل من قوم
بنيك وبين مخاطب وقد ياتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته
اتاة لقولهم ادخل السوق وليس بينك وبينه سوق وجودي معهود والعرف
بالند لقولهم يا رجل لانه لما قصد قصده بعينه وجب ان يدظر في حق المعرفة

كلمة بين ايدا

الى الجمل

والضمان

والضمان الى احدى معني بعني اضافة معنوية الاضافة لفظية يخرج نحو
ضارب زيد والحسن الوجه لانه وان كانت مضافة فاضاها لفظية معنوية
مخلاف غلام زيد وغلامك **قوله** والغلم ما وضع لشيء بعينه **قوله**
لشيء بعينه جنس المعارف كلها وقوله غير متساو له غيره مخرج غير من
المعارف لانها تستعمل للمعنى آخر الا ترى انك اذا قلت انت فطابت زيد اصح
ان تقول وانت لعمرواذا فطبتك ايضا **قوله** بوضع واجهيندفع وهم
من يتوهم ان زيدا اذا سمى به رجل ثم سمي بغيره اخر صومناوك غيره فلا يكون
جامعا فاذا قيل بوضع واحد خرج ذلك لانه لا يكون الا بوضع آخر واما ما اجمع
وبابه فانما كان معرفة بتقدير الاضافة ولكنهم التزموا ترك التلخيص بها لما كان ذلك
معروفا فلا حاجة الى ان يجعلوا بابا براسه **قوله** واعرفها المضمير المتكلم
ليحد تقدير الالباس فيه ثم الخطا لانه يتطرق فيه ما يتطرق في المتكلم
الا ترى انك اذا قلت انك انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جازان يلتبس باخر
بخصر يكتفونهم ان الخطا ب له ولم يؤد بالعرفية اما كان اجد عن اللبس
قوله والترك ما وضع لشيء لاجنبه لقولك جاني رجل ولبست فوسا هذا موضوع
لواحد شائع في اتمته لا يحقق واحدا دون آخر باعتبار الوضع بخلاف المعرفة
اسماء العدم ما وضع كسمية احواد الاشياء فيندرج فيه واحد واثنان لانها من
اسماء العدم عند النحويين وان لم يكن من العدم عند كثير من المختصين وهو خلاف لفظي
المصنوع وبيان دخولها انه لو قيل كم عندك لصح ان يقول واحد واثنان وقول
قد بقيت له كم عندي وان لم يكن لا واحد واثنان واما لو كانا من العدم عند النحويين
فلا طبع فيهم على عني واحد واثنان مع ثلثة الى الف **قوله** اصولها اثنا عشر
كلمة يعني ان الفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدم اثنا عشر كلمة وما عدا
ذلك فنفسر عن ابا يثني عشرة او جميع او تكيب او عطف على ما يثني عشر ثم شرع
في تعيين كيفية استعمالها المذكور والمؤنث على درجاتها فقال بقول واحد واثنان
في التذكير والتانيث على القياس فذكر للمذكر وانث للمؤنث **قوله** ثلثة عشرة
يعني للمذكر ثلثة الى عشر يعني للمؤنث وخلاف باب التذكير والتانيث من ثلثة الى عشرة
فانث المذكر وذكر للمؤنث فقيام ثلثة رجال الى عشر رجال وثلثة نسوة الى عشر نسوة
لان الثلثة جماعة والمذكر سابق فانث لذلك ثم ذكر للمؤنث وان كانت جماعة ايضا
ليعترف بثنيتها وبين المذكر عند عدم المميز او لانه ان يجعلوا بين تانيثين فيما هو

انت

فيه

رجلا

والضمان الى احدى معني بعني اضافة معنوية الاضافة لفظية يخرج نحو
ضارب زيد والحسن الوجه لانه وان كانت مضافة فاضاها لفظية معنوية
مخلاف غلام زيد وغلامك

فيما هو كالشيء الواحد لو قالوا ثلاثة تسعة **قوله** احد عشر اثنا عشر يعني المذكر واحد عشر
 واثنان عشرة او ثلثا عشرة يعني المؤنث كأنهم راعوا لفظ الواحد والاثنتين في التذكير والتانيث
 باعتبار حاله قبل التركيب لانه هو وراعي عشر في حاله مع اخاها من ثلث عشر الى
 تسعة عشر لانهم غيروا واحدا الى واحد واحد الى احدى للاختصاص **قوله** ثلث عشر
 الى تسعة عشر يعني المذكر وثلث عشر الى تسعة عشر يعني المؤنث وانما قالوا في المذكر
 ثلث وفي المؤنث ثلث لانه كان لا للقبيل التركيب فروعى بعده وانما قالوا عشر في المذكر
 وعشرة في المؤنث من ثلث عشر الى تسعة عشر لانهم كانوا يقولون في المذكر ثلث عشرة
 وقد امتزجوا بين تانيثين فيما هو كالكل الواحد وانما كانوا يقولون في المؤنث
 ثلث عشر على ما كان اصله في التبريق لانه من التانيث مع كونه جماعة
 لانه كان القياس ان يقولوا في المؤنث عشرة ايضا ولكنهم راعوا الفرق فلما حصل
 الفرق ههنا بالتانيث بالتثنية في ثلث عشر اذ خلوا التاء في ثلث عشر في المؤنث
 فيقولون ثلث عشرة على ما يقتضيه اصله كما تقدم **قوله** وتسمي تكسير الشين
 من عشرة في المؤنث فيقولون ثلث عشرة الى تسعة عشر كأنهم لما كانوا يقولون في الجمع
 فتحات في كلمة واحدة مع الامتناع بما فيه فتحة عدلوا من فتحة اليكسرة وفي القصص
 عدلوا من حركة اليكسرة ولا يان من ذلك في ثلث عشر الى تسعة عشر اذ ليس في عشر
 اربع حركات ولا يان من ذلك في عشرة اذ لم يمتزج بما فيه فتحة **قوله** عشرون
 واخواتها يعني ثلثين واربعين الى تسعين **قوله** فيها يعني في المذكر والمؤنث
 بلفظ واحد **قوله** احد وعشرون يعني في المذكر واخوه وعشرون يعني في المؤنث غيروا
 لفظ واحد الى احدى ولفظة واحدة الى احدى من احد عشر الى احدى وتسعين في الاعداد
 المنقبة على العشرات **قوله** ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين
 يعني انك تأخذ المفرد من العشرات بلفظ المتقدم وتعطف عليه الفاظ العقود
 الى تسعة وتسعين فيقول اثنا عشر وعشرون واثنان وعشرون الى اثنين وتسعين
 او اثنين وتسعين وثلث وعشرون وثلث وعشرون الى ثلث وتسعين وثلث وتسعين
 حتى ينفذ الى تسعة وتسعين **قوله** وما به والفاء يعني اذا تعدت تسعة وتسعين
 قلت مائة وتوكلت مائة والمائتين لانه قد تبدلت بقوله ثم على ما تقدم فيما بين المائة
 والمائتين على ما تقدم وما بين المائتين والالف والالفين على ما تقدم **قوله** وفي ثمان
 عشرة فتح اليا الى آخره هذا هو القياس لانها يا قبلها كسرة وجب لها الضم
 فالتعويض في ثمان عشرة وجاز انما لها على سبيل التخفيف مع كونه

ان

مركبا واذا جاز في مثله ياد اربعة عشر اثنا عشر فمهما اجوز **قوله** وشدة حذفها
 بفتح النون لانها ان حذف للتخفيف فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاني القاضي اذا
 حذفك اليا الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعى زيادة استغناءه بفعل موضع الكسرة
 فتحة **قوله** وسمي ثلثه الى العشرة مخفوضا بمجوع اما خفضهم فلانهم استعملوا
 مضانا لان ما بعده هو المقصود فاود هو انصبونه لصار ما ليس ما ليس بمقصود كانه المقصود
 الا ترى انه الذي يوصف دون الاول في مثل قوله لعل اني اراي سبغ بقوات سمان ولا يد على
 ذلك الا احد عشر الى تسعة وتسعين اما في العقود فلتعديب لاضافة اذ لا يستقيم ايضا النون
 واحد فاما في احد عشر وما به فلهذا ان يصيروا ثلثه اسما كاسم الواحد فان قلت
 فقد قالوا خمسة عشر زيدا وهذه خمسة عشر قلت ليس هذا مثلك من المضاد اليه
 ثم هو المقصود بالاول في المعنى وانما جئ به لبيانه فكل الجمع كالشيء الواحد والمضاد اليه
 ههنا مغاير للاول فلم يكن معه كالشيء الواحد وانما كان مجموعا ليطابق الحد في معنى
 جمعه لفظا لكونه ثلثه رجال او معنى لكونه ثلثه رصط وثلثه ذود **قوله** في ثلثها
 الى تسعها استثناء من قوله مجموع انهم يجمعوا مائة اذ اميزوا بها ثلثا وان كان التثنية
 جمعها على ما تقدم فيقال ثلث مائة او مئتين ولكنهم لم يجمعوا لانه في معنى التثنية
 فاما في الخفض لانه الذي اورد اقل ثلثا مائة امرأة فجمعت مائة صار فيما هو كالاسم
 الواحد تانيثا وجمع ثلثها على ذلك خلافا لثلثه رجال وثلثه آف
قوله وميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفعلة اما نصبه فلما تقدم
 وانما افراده فلا لانه جاء لتبيين الذات مثله في عشرين رجلا وهو حاصل بالافراد
 كما حصل بالجمع فكان الافراد اخف **قوله** وميز مائة والفاء وتثنيتهما جمعه
 يعني ثلثية مائة والفاء كقولك ما تادهم وانادهم **قوله** وجمعه يعني وجمع
 الالف اذ تقدم ان المائة في العدد لا يجمع لكونه ثلثا مائة درهم كما تقدم فلو قال
 وجمعها لكان خطأ وانما كان مخفوطا لانه انما اضافته على قياس اصل العدد فكان
 اولى لان ثنتين مائة والفاء ونون التثنية فمما وثنتين جمع الف سايق اسمها
 للاضافة لكونين ثلثه العشرة وانما كان مفردا مع ان القياس جمعه كما جمعه في ثلثه
 درهم للعللة المنقبة منه لانه لما كثر العدد فيه لم يجمع فميز فاقوله مفردا لذلك
قوله واذا كان المحدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يريد مثل
 شخص اذ اطلقت على امرأة ونسب اذ اطلقت على رجل فالشخص المحدود
 فيه مؤنث واللفظ مذكر والنفس المحدود فيه مذكر واللفظ مؤنث فلكل
 ان تعتبر اللفظ وهو الاقرب ولك ان تعتبر المعنى فنقول ثلثه اشخص وانث

ان

وانت تعني النساء وثلاث انفس وانت تعني الذكور ويجوز ان تعتبر المعنى فتقول
ثلاثة انفس للرجال وثلاث اشخص للنساء وانما كان اللفظ اقيس لانهم لما حكموا
على هذه الافراد بالذكور والتانيث لم يعتبروا مدلولاتها الا ترى انك تقول اشخص
حيث رايتهم وان كان مؤنثا ونفس حسنة رايتها وان كان مذكرا قال الله تعالى
خلقكم من نفس واحدة والمراد به آدم عليه السلام فلولا مراعاة اللفظ لم يقال واحدة
قوله ولا عين واحدة واثنان الى اخره من الفاظ العدد انما قصد بها الدلالة على
نصوصية العدد لما لم يكن الجمع مفيدا ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا
ثلاثة واقتصروا لم يعلم ما هو فلما كان قولك رجل ورجلان ينبئ عن العينية مع الاستغنى
عن لفظ العدد بعد فلم يقولوا واحد رجل واثنان رجلين لان قولهم رجل ورجلان يعني عن
ذلك فكان ذكر العدد ضائعا وكذلك جميع اسماء الاجناس وتلخيصها في اللفظ لا يفيدهم
ودفعها فلا يقال واحد درهم ولا اثنان درهمين **قوله** وقولك للمفرد من
المتعدد باعتبار تصدير الثاني الثانية الى العاشرة والعاشرة لا غير يعني انك شئت
من لفظ العدد اسما للمفرد منه تارة باعتبار تصديره لانه هو الذي يصير ما انضم اليه
على الخدم الشئ من اسماء مقول الثاني المذكور والثانية المؤنث الى العاشرة
والعاشرة لا غير لا يتعدى باعتبار هذا المعنى العاشرة والعاشرة انما اطلق باعتبار
كونه مصيرا عند اقل من واحد الى ذلك العدد الذي اشق منه وذلك من قولهم ثلثتهم
وربعتهم وانما يكون ذلك فيما كان اقل منه بواحد وانما ماتعدى العشرة فليس ثم فعل
بمعنى جعلهم احد عشر فما فوقه فيشتق منه اسم لذلك وتارة باعتبار رجاله من غير ان يتفرص
فيه الى انه مصير لثلاثة معناه واحد من جملة هذا العدد فاذا قلت الثاني فيجناء واحد
من اثنين واذا كان كذلك استعملته فيما زاد على العشرة ايضا لذهاب المانع فتقول
الحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الى التاسع عشر والتاسعة
عشرة وانما نبى للتركيب المتضمن لبناء الاسمين معا مثله في احد عشر لان المعنى
تاسع وعشرة كما في قولك الثالث والعشرون بهذا المعنى لانه لم تحذف منه
الواو فلم يبق وههنا حذف الواو فبنينا مثاصفا في ثلث وعشرين وثلث عشر
وقد وقع في بعض المصنفات الحادية عشر الى التاسعة عشرة في المؤنث وكذلك
وقع في المفضل وهو غلط لانهم لما ذكروا الاسمين في الحادي عشر والثالث عشر
انثوا الاسمين في الحادية عشر الى التاسعة عشرة وانما ذكروا الاسمين في الحادي
عشر والثالث عشر لانه اسم واحد فلامعنى للتانيث فيه خلافة لثلاثة عشر
وثلاث عشر فانه للجماعة على ما تقدم **قوله** ومن ثم في الاول ثلث اثنين يعني

الاول

انك اذا اضعفته فاعا تضعيفه الى عدد اقل منه فلو اضعفته الى عدد اكثر منه او مساو فسد
المعنى لان ثلث لا يصير ثلثا ثلثه وانما يصير اثنين ثلثه وكذلك رابع وخامس على هذا
التقدير ومنه قوله ما يكون من تجوي ثلث لا هو اربعهم وكذلك والاحسن لا هو اربعهم
وقولك في المعنى الثاني ثالث ثلث فتضعفه الى موافقة في العدد هو المعنى واحد منه فلو
اضعفته الى اقل او اكثر فسد المعنى لانه الثالث في هذا المعنى ليس واحدا من اثنين ولا اربعة
وانما هو واحد ثلث فوجب اذا اضعف ان يضاف اليه ومنه قوله مع لذكر الذين قالوا ان الله
ثالث ثلث **قوله** وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة الى اخره يعني انه
اذا زاد على العشرة لا يستعمل الا على المعنى الثاني كما تقدم لثمة المعنى الاول فلا يضاف اذا
الا الى مساويه في العدد فتقول حادي عشر احد عشر الى تاسع عشر تسعة عشر
وطايع عشر احدى عشرة الى تاسعة عشر تسع عشرة وان شئت حذفت
عشر من الاول تخفيفا فقلت حادي احد عشر وطايع احدى عشرة الى تاسع
تسع عشر وتاسعة تسع عشرة ان ذلك لا يلتبس وفيه ان يكون الاول على
هذه اللفظة معربا لذهاب التركيب المتضمن للبناء فيه **المذكر والمؤنث**
المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر خلافا **قوله** لفظا
يعني مثل قولك خارية وظلمة ومحمرا وذكرى ومعنى بالنقد ير مثل قولك اذن
وعين فان التامعة لقولك اذينة وعينية ومجيبها في التصغير يذك على
انها مرادة اذ لا تجوز قياسا الاما هو في صيغة المذكر لفظا او تقديرا ولم يات في
النقد الا التاء والمذكر بخلافه اي لا يكون فيه علامة التانيث **قوله** واللفظ
مقصود او محدود وقد زاد بعضهم البناء في قولهم هذي امه الله وزعم انها للتانيث
وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث او يكون البناء بلام الهاء
في قولك هذه امه الله ثم الكلام في المذكر والمؤنث في قسم المتكلمين وهن قسم
البنات فلا وجه لذلك **قوله** وهو حقيقى لفظى فالحقيقى بما باراه ذكر من
الحيوان لقولك امرأة لان باراها رجلا وناقاة لان باراها جمل ولا فرق بين ان
يكون فينا لفظية او مقدرة لجدي وعناق **قوله** واللفظى بخلافه وسواء ان يكون
بارا ذكر من الحيوان لفظية وعين ولا فرق بين ان يكون حيوانا او غيره كرجاحة
وحامة اذ قصده مذكرا فانه مؤنث لفظى ولذلك كان قولك من زعم اني النملة في
قوله لم تألت نملة انى لورود تاء التانيث في نالت ومما لجواز ان يكون مذكرا في الحقيقة
ورود تاء التانيث لورودها في فعل المؤنث اللفظى ولذلك قال عنى ثلث البطم
ذكر فيا توف بالعدد مؤنثا وان كان ذكرا لما كان مفرد البطم بطة فالتانيث

لفظي وليس ذلك كالتأنيث اسماء الاعلام فانه لا يتغير فيه الا المعنى دون اللفظ خلافا
 لبعض الكوفيين والسر فيه هو انهم نقلوها عن معانيها الى مدلول آخر فاعتبروا فيها
 المدلول الثاني ولو اعتبروا تأنيثها لكان اعتبار المدلول الاول فيفسد المعنى فذلك
 لانقال عندنا في اعلام اعجبني طلحة خلافا لبعض الكوفيين **قوله** واذا اشتد
 الفعل اليه نبالا الى الجمع قوله اليه يعني الى المؤنث مطلقا لكونك قامت هذا عند
 قامت واعجبني العين والعين اعجبني والما تقدم هذه التاء لا يذاق من اول الامر
 بان الفاعل مؤنث فاما ان المؤنث حقيقيا ازم في ظاهره ومضمونه لسابقة المعنى واللفظ
 جميعا وان كان المؤنث غير حقيق ازم في مضمونه وانت بالخيار في ظاهره فتقول العين
 اعجبني بالتاء اغير واعجبني واعجبني للعين عذبت التاء وانما جاز ذلك
 الظاهر لان التأنيث فيه لفظي لا معنوي وفي لفظه ما يشعر به فاستغنى عن الحاق التاء
 في الفعل لذلك ولم يستغن عنها في مضمونه لغوات الصيغة الظاهرة الدالة على لونه
 مؤنثا فان صيغة الضمير الراجع الى المؤنث في هذه الواقعة مثله المذكور وحكم لاثنين
 فيذكرانه في المؤنث على اختلاف اقسامه حكم المفرد في هذه العلامة فذلك قول
 قامت الهندان والهندان قامت والعينان اعجبني بالتاء في المثال وتقول اعجبني
 العينان واعجبني العينان فكون بالخيار فيما كا في المفرد واذا انفرد به الفعل
 وظاهر المؤنث اللفظي حسن حذف التاء التثنية لولم يفضل فذلك جاء الزيد
 بينة الحسن من قولك جاء بينة الزيد **قوله** وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير
 المذكور السلام حكم ظاهر غير الحقيقي يعني بقوله مطلقا جمع مذكر او مؤنث بعقل
 او لا بعقل ولذلك جاءت الرجال والازنيات والمسلمات ولا يام باثبات التاء في الفعل
 وحذفها فاما اثباتها فلانها في المعنى جماعة واما حذفها فلان تأنيث الجماعة من تأنيث
 اللفظي ولم يثبت بالتأنيث المعنوي في مثل جاء الضواريب لان ذلك ليس بارادية
 ذكر في الحيوان بخلاف الشئ فان لفظ الواحد فيه باق مراد فتأنيث الفعل فيه اجز
 ولم ينفذ ذلك في مثل الزينات وان كان لفظ المفرد فيه اجزا لبايات الجمع مجرى
 واحدا واولان الجمع بالالف والتاء مجرى في صفات من لا بعقل وان كان مذكرا وفي
 صفات من يتعقل اذا كان مؤنثا فكلوا ان يكثر موصلا في الجمع في مثل جاء الضاربات
 فيؤهم انه مؤنث حقيقي في الجميع فاعتبروا فيه الجماعة مجرى غير الحقيقي لما ذكرناه
 واما ضمير الجمع فان كان جمعا لمذكر بعقل فلك ان تقول الرجال فعلت وفعلوا
 وان كان غير ذلك فلك ان تقول فعلت وفعلت وموفي ثلثة اقسام مذكر لا بعقل ومؤنث
 بعقل ومؤنث لا بعقل يقول الايام والنساء والعيون فعلت وفعلت فاما اثبات في الجمع

تأنيث
 في تأنيث الجماعة

تقول

بقايا

بالف

بالتاء فلانها جماعة فان في ضمير الواحد المؤنث على تأويل الجماعة واما اثبات انهم فعلوا
 في جميع المذكور العاقل وفعلت في غير ذلك فلانها جوع فقصروا الى ان يكون لها ضمائر
 تشعيرها واما تخصيصهم فعلوا المذكور وفعلت لما سواه فلغيره فالفق بين المذكور العاقل
 وغيره كما فعلوا ذلك في غير من الضمائر والظواهر واما خصوه بالواحد والنون ولم يحكموا
 لان الواو من حروف المد وهي في هذا الباب اتعد من الحروف الصحيحة بدليل اعلمهم
 الاسماء بها ولا فاعل بالنون فذلك خصوا المذكور العاقل بها وجعلوا النون لمن دونه
 وهذا ضرب من التثنية بين جمع المذكور العاقل وبين غيره جاز في جميع الضمائر على اختلاف
 اصنافها بقول في ضمير المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم وكن وفي المنصوب التحل
 ضميركم وضميركن وضميركن وفي المنصوب المنفصل اياهم واياكن وانا لم واناكن
 وفي المجرور غلامكم وغلامكن وغلامهن **المشقة** ما لحق آخره الف او يا مفتوح
 ما قبلها ونون مكسورة ليدل على كونه من جنسه **قوله** ليدل على ان
 مثله من جنسه تنبيه على ان الاسماء المشتقة لا تثنى باعتبار ما اشتقت فيه واما
 تثنى باعتبار كل واحد من مدلولاته فاذا قلت قرآن فاما تثنى به فيضمين او طهرين او طهر
 ويحضا وكذلك جوانان واشباهاها هذا هو المعروف من استقرأ آخر العرب وهذا
 يشير الى ضعف قوله من زعم ان اسما الشكر اذا وقعت بلفظ العموم او اوضح
 العموم عمت في مدلولاتها المختلفة اذ حكم الجمع في ذلك حكم التثنية ولو صح عمومها
 لصحت تثنيها وقد اورد على ذلك ثبوت العلم وجمعه فقاوانسبة العلم الى
 مسميته كنسبة المشترك الى مسميته وقد صح ان يقال الزيدان والزيدون
 بالاتفاق فليصح ان يقال القرآن والقرآن ومثله ذلك وهذا فاسد من جهتين
 احدهما ان العلم لم يوضع الا باعتبار ذات بما هي ذات لا لخصيص بعينه من غير نظر
 الى لونه امثا وغيره اذ هي فاذا اجتمع معه مسمى آخر يدلك الاسم صحيح تثنيته انه
 من جنسه ومثلك هذا قولك مضروبان لغريب وحار ومثلك جازيتم ولو سلم
 ما ذكره فلا يلزم لان الاعلام ليس لها اجناس توجد احادها فتثنى وتجمع
 حتى اذا عدل عنها في التثنية والجمع الى المشترك يورث لبا اختلاف اسماء المشترك فانه لو عدل عما ذكرناه
 المشترك باعتبار اختلاف وضعها واما صحة تثنيته العلم مع لونه اذا تثنى خرج
 عن حقيقة لونه علما انه بصيرتك ولم يوضع الامر في فصار مثلك جازيتم
 وزيد آخر ذلك قليل في استعمالهم مخالفا للقياس فليكنه الزيدان لانه لا يخرج
 من جنس العلم الذي هو وضعه الى تعريف آخر فالاشكال اورد على تثنية العلم
 وجمعه من غير هذه الجهة وجوابه ان يقال ان العلم واقع في كلامهم كقولهم فلانم يتنوع

العاقل

خصصوا

فلازم

جاء اليك فلا يلزم من
 صحة تثنية العلم تثنية
 الاسماء

اليا. واولا يجمع فخذت اليا ولا نقاء التثنية ثم قلبوا الالف التي على الضمة
 ضمة لتكن النطق بالواو فصار فاضون واما فاضين فاضلة فاضيين كرسوا
 الكسرة على اليا بعد الكسرة فخذوها فالتحق ساكنان فخذت اليا وتبقى ما قبل
 ياء الاعراب مكسورا على ما كان عليه اذ لم يحتج الى تغييره ولا كرسوا فاضين
 ومصطفون في منتهى ومصطف ومنتهين ومصطفين في النصب والجر وان كان
 آخره الفاء فخذت الالف وتبقى ما قبلها مفتوحا على ما كان عليه كقولك مصطفون في
 الرفع ومصطفين في النصب والجر واصلة مصطفون ومصطفين تحركت اليا
 وانفتح ما قبلها فقلت انما فالتحق ساكنان الف وحرفه ايم فخذت الالف نقاء
 الساكنين وتبقى ما قبلها على حاله اذ لا ضرورة للتحريك اليه فخذت الالف مصطفون في
 الرفع ومصطفين في النصب والجر وضرة اي وضرة يجمع جمع التصحيح اذ كان
 اسما ان يكون مذكرا على ما يحل وكان يستغنى عن قوله مذكرا لان الكلام في جمع المذكر
 وانما ذكر الرفع وحده من يظن انه كالقلب او به كل من تقدم التذكير او يظن ان نحو
 واخذ لذلك لم يجمع نحو عين هذا الجمع لفقدان الثالث ولم يجمع نحو ثوب هذا
 الجمع لفقدان العينية والعقل لم يجمع نحو ائمة اسماء الغريب من الجمع اذ اعتبار
 وجمع نحو زيد وصبر ولوجود الشرائط الثالث **قوله** وان كان صفة قد ذكر
 بفعل وان لا يكون انما فعل فعلا مثل احر وانما لم يجمع نحو احر هذا الجمع لانهم لم يجمعوا
 انما التفضيل هذا الجمع فقصدا الفقدان في الجمع لما بينه وبين ذلك لم
 يجمعوا فعلا ان فاعلا كسران لانهم فعلان فعلا نه يجمعون هذا الجمع شاذان
 فقصدا الى ان يضر قوا بينهما في الجمع **قوله** واستويا فيه مع المؤنث
 مثل صبور وجرير لانهم لما وافقوا بينهما في المفرد لم يخالفوا بينهما في الجمع فلم يقولوا
 جريرون واجريحات ولا يتا التانيث مثل غلامه وكان يستغنى عن ذلك لانا قد
 قلنا شرطه ان يكون ان يكون مذكرا وعلامة مؤنث وانما ذكر لقطع وهم من يظن
 ان المراد بالتذكير من جهة المعنى فقطع ذلك الوهم **قوله** وعقدت ثوبه
 بالاضافة على ما ذكرناه في نون التثنية **قوله** وقد شد نحو سبين واخرى
 وحورون وارزون وقانون وصو جمع قلته وقد كلف لتوجيه الشذوذ في سنية
 وقلته بانه تعويض عما خذت منه وفي نحو حرة واو رجة بانه كالتعويض لما كانت
 العين واللام حرة فامثلة فاشبه الحرف الواحد فصار كالحزوف لانه وفيه
 تعسفت **قوله** والمؤنث ما لم يلق آخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة وله
 مذكر فان يكون مذكرا يجمع بالواو والنون وسببه اذ لم يكن مذكرا يجمع بالواو

فعل
 تارة

١٧٩٩
 ١٧٩٩
 ١٧٩٩

والثوب كالمعراج وسكنى سكران وجرح وجرح وصوب انه لو جمع مصحبا بالالف والتاء لجل
 للمؤنث على المذكورة فان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجزعا والمؤنث كان اسما لم يجمع
 ذلك المعنى لاعتبار الحدث وتانيثه باعتبار الحدث كقولك حاضنة اذ افسدت
 الحدث فاداره وان يضر قوا بين البليين وان لم يكن صفة جاع بالالف والتاء مطلقا
 من غير نظر الى شرط ما ذكرناه بخلاف الصفات فانها المذكور والمؤنث على حاله وانما
 الاسماء نقل واحد منها اذ باب مستقل في المذكر والمؤنث فلم يكن بينهما ربط فاذا كانت
 اسما للمؤنث كقوله بالالف والتاء **قوله** جمع التفسير ما اختير بناء واحده وهو
 يخالف جمع التصحيح بذلك لرجاله وانما يضر ويضم الجمع كله الى جمع قلته ويجمع ثوب
 لجمع القلة من التفسير فاعل والفعال وفعلة وفعلة كالفليس والثواب واجزية
 وغلبة وجمع التصحيح كله جمع قلته وما عدا ذلك فهو جمع لرفع ونعني بالقلته انه
 يطلق على العشرة فادرسا ظاهرا فيه فلذلك حسن ثلثة الواجب اكثر من ثلثة ثياب
 وقد نشت على كل واحد منهما موضع اخيه على سبيل الاستعارة لقوله بعد ثلثة ثوب في جمع
 اقرا وقلوبك ثلثة رجال وان لم يكن من لفظ جمع القلته **الصلوات** اسم الحدث
 الجاري على النقل **قوله** اسم الحدث يدلف ما ليس جاريا على النقل **قوله**
 الجار الذي له فعل يصح ان يجزى عليه بيان انه لو له فعل ضربت ضربا
 وصومر الثلاث سماع يوتق الى اثنين وثلثين بناء وانما في غير الثلاث في قياسا قول
 من افعل كفعلا ومن افعل انفعلا ومن افعل انفعلا لا ومن افعل انفعلا لا ومن افعل انفعلا لا
 سائرهما الا انك تقول من نقل ففعلا وفعلة ومن نقل ففعلا ومن فاعلا ففاعلة
 ونعلا لا ومن نقل ففعلة وفعلا لا ايضا **قوله** ويعمل عمل نقله ما ضا غيرة
 يعني انه لا يشترط فيه زمن الحالى والمستقبل كافي اسم الفاعل على ما يعمل مطلقا
 تقول اعجبتني ضربت زيد امس كما تقول الآن او غدا وانما اشترط الزمان في اسم
 الفاعل ليتوى الشبهة الا ترى ان شدة ضارب يفترق ليس كشبه ضارب يضرب
 ولم يحتج في الشبهة الى ذلك لامر من احد هما ان شبهه توى اذ معناه معنى الفعل خلاف
 اسم الفاعل فانه اسم لمح العمل فلم يحتج في المصدر الى زيادة تقوية الثاني في المصدر
 لم يوضع الزمان اسما فلا واشترط فيه ذلك لانه لا يخلو ابطال احوال الا ترى مع احوال الصفت
قوله واذ لم يكن مفعولا مطلقا يعني اذ لم يكن منصوبا بفعله المذكر معد لفظا
 او فعلا فان كان منصوبا بفعله سياتى تفصيله **قوله** ولا تقدم محمولين
 انك تقول في اعجبتني ضربت زيد اعجبتني زيد اعجبتني زيد اعجبتني زيد اعجبتني زيد
 انه لا يتقدم ذلك ما بعد ان لاها موصولة فلا تقدم ما في حين الموصول عليه لانه

وتغيا

والسر

لما ذكرناه متقدما وقد نعلم الاختصاص انه يجوز ان ياتي على ان يكون اسم الفاعل
 عاملا من غير ما ذكرناه من الاعتناء وليس بمستقيم لانه يخالف القياس ولا استعمال
 اما القياس فلان وقوع اسم الفاعل بمعنى الفعل على خلاف القياس اذ الاصل ان يستعمل
 كل واحد منهما في معناه واما الاستعمال فلان ذلك لم يسمع في كلام فصيح **قوله**
 فان كان الماضي وجب الاضافة معنى خلافا للكماسي لانه اذا لم يكن له عمل وقصد الى ذلك
 مفعوله اضيف اليه كافي سانه لانما وكانت الاضافة مقنونة لغوات شرط اللفظية
 فتعبد التعريف ان كان الضمات اليه معرفة فتقول مررت برجل ضاربك اسم
 قلت مررت برجل ضاربك اسم لم يخز لانه معرفة فلا يجري صفة للذكر بخلاف
 مررت برجل ضاربك الان افعلا على ما تقدم من الاضافة وقد خالف الكسائي في ذلك
 فجعل اسم الفاعل الماضي في العمل مثله في الحال والاستقبال وليس بمستقيم
 لخالفه القياس الذي ذكرناه ولا استعمال وقد تمسك بعض قولهم زيد مطلقا وهو
 اسم وصي جارية بانفاي فقال اسم الفاعل عمل في مفعول ثان وهو الماضي فلا يكون
 في المفعول الاول وغيره كذلك وليس بالقوي لانه لو كان يعمل في لغتهم لوقع عاملا
 في المفعول الاول وغيره مع لفظه ولم يتبع عاملا في مثله ذلك يدل على انه لا يعمل
 وما ذكره من المفعول الثاني فانه عند منصوب يتقدم بـ دل عليه اسم الفاعل
 فتدبر اعطاه مفعولا اذا كان ذلك محتملا وهو ثابت في لغتهم اجماعا وما ذكره
 محتمل غير ثابت فالصبر الى ما ذكرناه هو الوجه **قوله** فان دخلت اللام استعمل
 استعمل الجميع في مثل قولك مررت بالضارب ابوه زيد **قوله** استعمل الجميع
 يعني الماضي والحال والاستقبال فتقول مررت بالضارب ابوه زيد الان اوغلا
 واما عمل الماضي اذ دخلت اللام لما تقدم في الموصولات من انها موصولة واسمها
 انما هو عمل محتمل فعلية وانما سئل الفعل باسم الفاعل امر استعمل في لغتي في مجرى
 الفعل مطلقا وكان ذلك فيه تاما فمقدم ذلك التشبيه اذ كان حاله او تمسك الكسائي
 في حال الماضي بمثل ذلك فالجواب انه على هذه الصفة المذكورة بخلاف ما جرى
 عن الف واللام فلا يلزم من اعماله باللام وهو على الصفة التي ذكرناها تشبيها
 بالفعل اعماله مجتمعا غنوا **قوله** وما وضع فيه في العمل على حسب التفصيل
 المتقدم فتقول زيد ضربت ابوه عمرا الان اوغلا ومررت برجل الضارب مفعولا
 امس فيعمل عنده دخول اللام مطلقا واما عمل هذه الصيغة وان فات ذكرناه
 من الزنة لما فيها من معنى المبالغة ما يقوم مقام ذلك التشبيه اللفظي وهو ضابغة
 فلذلك عملت مع انها خلقت عند اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال ولذلك لم تعمل

قوله استعمل الجميع
 يعني الماضي والحال
 والاستقبال فتقول
 مررت بالضارب ابوه
 زيد الان اوغلا
 واما عمل الماضي
 اذ دخلت اللام لما
 تقدم في الموصولات
 من انها موصولة
 واسمها انما هو
 عمل محتمل فعلية
 وانما سئل الفعل
 باسم الفاعل امر
 استعمل في لغتي
 في مجرى الفعل
 مطلقا وكان ذلك
 فيه تاما فمقدم
 ذلك التشبيه اذ
 كان حاله او تمسك
 الكسائي في حال
 الماضي بمثل ذلك
 فالجواب انه على
 هذه الصفة
 المذكورة بخلاف
 ما جرى عن الف
 واللام فلا يلزم
 من اعماله باللام
 وهو على الصفة
 التي ذكرناها
 تشبيها بالفعل
 اعماله مجتمعا
 غنوا

لماضي **قوله** والمثنى والمجموع مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل كقولك الزيدان
 ضاربان عمرا والزيدون ضاربون عمرا الان اوغلا كما تقدم ويجوز حذف النون
 مع العمل والتعريف تخفيفا يعني في مثل قوله الحافظ وعورة العشرة لا ياتيهم
 منه وراهم نطفت خذت النون مع العمل والتعريف تخفيفا لانه لما نصب باسم
 الفاعل طالت الصلة تخفيفا فحذف نون اسم الفاعل لتسببها النون بنون الذين
 في مثل **قوله** وان الذي حات بفلج دماهم ضم القوم كل القوم باسم خاليد
 واما اذا خفف العمل في مثل قوله الحافظ وعورة العشرة فحذفها في الاضافة
 لانها موصولة لحذف النون فلا وجه للفتح والحذف تخفيفا **قوله** ما اشتق من نيل لن وتبع عليه
 الاخره فتولد ما اشتق من فعل فدخل فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرها
قوله لمن وقع عليه ضمخ عنه جميع ذلك وصيغته من الثلاث على مفعول به
 ايضا للثلاثة الثلاث في كلامهم نصا كانه لا ضلوكا في قياسه ان يكون على نية
 مضارعة كافي اسم الفاعل ولذا يقول النحويون اضله مفعلا ولهم كرحا ذلك
 فيه لثلاثا يثبت باسم الفعل من الزباني والعصاة لانه ح يكون لفظه فخره وا
 الثلاث بزيادة الواو ونش الميم فحصل الفرق بينهما وكان الثلاث اولى بالتعريف بالزيادة
 لانه اخف لقلته حروفه ولانه قد ثبت التعريف في اخيه الذي هو اسم الفاعل في
 الثلاث اذ كان الاصل في الفاعل ايضا ان يكون على نية المضارعة واسم المفعول
 من غير الثلاث فيجرى على صيغة مضارعة وهو صيغة اسم الفاعل لانك قد
 ما قبل الاخره ان ذلك في مضارعة فحصل الفرق بينه وبين اسم الفاعل **قوله**
 واشتق في العمل والاشتراط كما مر الفاعل يعني ان تلك الاحكام كلها الجارية في اسم
 الفاعل جارية فيه فلا حاجة الى اعادة هذا الا ان عمله كعمل غيره فتقول زيد يعطى
 فلانة جارية ولا يذكر الفاعل لان فعله يعطى ولا يذكر معه فاعله لانه مفعول
 لاسم يسم فاعله فذكر الفاعل معضا مضادا لما وضعت له **الصفة المشبهة**
 ما اشتق من فعل لان لم يأت به على معنى الثبوت **قوله** ما اشتق من فعل يدل
 فيه غير هاء المشتقات وقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل المتعدي واسم الفعل
 وقوله لم يأت به يخرج عنه اسم الزمان والمكان ونظائرهما ما اشتق من فعل
 لازم وقوله على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل والفعل اللانم قائم وقاعه
 فانه مشتق من فعل لازم لم يأت به ولكنه ليس على معنى الثبوت بل على معنى الجزئية
 كما تقدم تفسيره في اسم الفاعل ونفي الازم غير المتعدي لانه يلزم فاعله ولا يتعدى
 الى مفعول فمضى لازما لذلك **قوله** وصيغته المبالغة لصيغة اسم الفاعل

الث

على حسب السماع لانهم لم يخبروا فيها على قياس نصبها كما في اسم الفاعل
والفعول بل اتوا بها بمختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل في غير منها ولم يأت
منها على قياس الآلاوان والحقى فانها على فعل كاسود وابيض وادمج واشهد
ونسبته **قوله** وتعمل عمل فعلها يعني مطلقا من غير شرط في الزمان لانها بمعنى
الثبوت فلا وجه لاشتراط الزمان واما الاعتناء فذلك ما جرد من اصل وضعها وعملها
بعد الصنعة وما قد علم من باب المتدأ وانما ذكر مع اسم الفاعل على سبيل التنبيه
والإيضاح والاعلام بانفعال عملها في مثل قام الزيدان **قوله** وتقسيم صيغها
الى اربعة الصفة المذكورة هو اما ان تقع باللام او مجردة عنها وهذا التقسيم جائز
ولا يصح ان تقسم باعتبار اعرافها في نفسها فان ذلك من احكام اعراب الصفات
وقد تقدم وانما الكلام ههنا في افعالها لا في ابرادها في نفسها ثم معجولها المذكور
بدها هو من ان يكون مضافا او باللام او مجردا عنها وهذه قسمة جارية ايضا
فصارت ستة اقسام الصفة باللام مع الثلاثة في اقسام المعجول والصفة مجردة
مع الثلاثة ثم المعجول في كل واحد من الاقسام الستة هو من ان يكون مرفوعا او منصوبا
او مجرورا او صارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضرورة في الثلاثة وتقسيمها
بالتمثيل حسن وجهه والنصب والخفض حسن الوجه بالرفع والنصب والخفض
حسن وجه بالرفع والنصب والخفض هذه تسعة والصفة مجردة ثمانية مثلها والصفة
باللام لتوكل الحسن وجهه والحسن الوجه والحسن وجه اثنا من هذه المسائل
مستحان بانفاق وجه الحسن وجهه والحسن وجهه واما الحسن وجهه فمستنع
لان لم يقد فيه حجة بالاضافة واضافته لفظية واما الحسن وجهه فمستنع
ايضا لانه على صيغ اضافتهم اذ هو اضافته معرفة الى كبره وذلك على ما يقتضيه
في الاضافة كبره لذلك فاجوز ومسلالة منها مختلفت فيها ومع قولك مرت مرت
حسن وجهه بالاضافة واكثر الناس على اجازتها وقد توهم بعضهم انها مشتبهة
على اضافته التي الى نفسه فنبهها وهو غير مستقيم لان اضافته لفظية وما ذكر
انما هو في الاضافة المعنوية وهذا بعد ان يسلم له ذلك وهو متنازع فيه لانه ان
اراد باضافة الشيء نفسه اضافته حسن الى وجهه وهو في المعنى للوجه فهو فاسد
من رجوع احداهما الى نفسه لعلنا فيه ضمير لمزجوله ولذلك شئى مجموع
فتقول مرت مرت برجلين حسن وجههما ومرت برجلين حسن وجههم والثاني
لو كان كذلك لم يستنع اضافته ولم يكن من باب اضافة الشيء الى نفسه مستنع
انه عام اضيف الى خاص كان قولك خاتم حديد وكل الدراهم والثالث

ص
بالرفع

ال

انه مستقضى بجواز قولك حسن الوجه بانفاق وجهي اقول المسائل وان اراد باضافة
الشيء الى نفسه اضافته الوجه الى الضمير فليس ذلك منه لان اضافته البعض الى الكل
جائز بانفاق والبواقي من المسائل ما كان فيه ضمير واحد فهو حسن وما كان فيه
ضميران فهو حسن وما لا ضمير فيه فيجوز اما الاول فلا يقدح فيه ما يحتاج اليه
من غير زيادة ولا نقصان فكان احسن لحذيه على القياس واما الثاني فنقص عنه
لما فيه من زيادة ضميم وهو مستغن بحددها ولم يتبحر لان زيادة الضمير لا تقاير
واما الثالث فبيح لعمري عن الضمير المحتاج اليه في الصفات ومقارنه كالاجنبى
عن موصوفه فاذا قصدت ان معرفة الضمير فاعلم ان الثاني لا يكون ضمير ابارا
لانه ضمير مخفوض فلا يكون مستترا واذ لم يكن الا بارا كان مذكرا بالضرورة وانما
اللبس في ضمير الصفة نفسها فالطريق ان ينظر فان كانت رافعة ما بعد ما وجب
عروضها الضمير لانه لا يكون مرفوعا لعامل واحد وان كانت غير رافعة لما بعدها
وجب ان يكون فيها ضمير يعود على موصوفها فاعلم بذلك وجود الضمير في الصفة
وانتفاعه عليه بثني معرفة الاحسن والحسن والفيح في هذه المسائل ثم اعلم
انك اذا رفعت ما ما بعدها وجب ان يكون مرفوعة لانها كالفعل رافعا ما بعدها
فلا تثني لتجتمع والحق هنا ثانيا تانيث الابا اعتبار مرفوعة كافي الفعل فتقول مرت
برجلين حسن وجههما وحسن علمانها ومرت برجلين حسنة جاريتها كما
تقول حسنة جاريتها فاما في الجمع فتقول مرت برجل حسن علمانهم حسنة
علمانهم ولا تقول حسنين علمانهم لما قد مرناه ولو قلت مرت برجل حسن علمانهم
بجمع التفسير كان جائزا وليس بجمع حسان لاجل رجال لانك تقول مرت
برجل حسان علمانهم وانما جمع لينظر مرفوعة وجاز فيه ذلك ولم يجر في جمع
السلامة والتثنية لخاصة الفعل وموافقة التثنية والجمع السالم للفعل في
في صيغة التثنية والجمع فلذلك جرى في التفسير ما لم يجر في التثنية والجمع السالم
وقد تقدم ذلك في الصفة واذ لم ترفع ما بعدها فلا بد ان يكون فيها ضمير للموصوف
فتوكل ان كان الموصوف مؤنثا وثني وتجمع ان كان الموصوف كذلك كافي سائر
الصفات فتقول مرت برجل حسن العلم سواء ذلك نصب الغلام وخفضه الا
انك تحذف ما يوجب حذره الاضافة واعلم انك اذا رفعت انما ترفع بالفاعلية وهو
الاصل في علمها اذ انتقصي مرفوعا لنفسها واذ انصبته نصبت على التشبيه
بالمفعول ان كان معرفة وعلى التميز ان كان نكرة ومنهم من يقول ان النصب
في الجميع على التشبيه بالمفعول ومنهم من يقول ان النصب في الجميع على التميز

في

وليس بالمعتمد اذ لم يثبت في كلامهم تميز منصوب هو معرفة وجه تشبيهه بالفعول
 انهم انما جروى اسم الفاعل على الفعل واسم الفاعل يضاف الى جملة المنصوب
 تصدوا والتخفيف بالاضافة ههنا فنسبهم ما هو فوعه بالفعول فنصوبه لتضيق
 اليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغيرة فلذلك اضر واخيه لفظا ضمير من جري عليه
 في كل حالين على ما تقدم ثم لما شبه بباب اسم الفاعل في نصب والاضافة
 جازية الحسن الوجه وان لم يجز الضاربه زيد لان التخفيف في الحسن الوجه
 يفتى بحذف الضمير من الوجه واستثناء في الحسن غلاب الضارب زيد فانه لم يفتى
 فيه حقة ولما كان الحسن الوجه محمول على ضارب زيد في النصب حقة الاضافة
 جعل الضارب الزجل على الحسن الوجه في صحة الاضافة وان لم يفتى تخفيفا وحسن
 التشبيه بان يكون الثاني باللام لانها في الحسن الوجه هي المحسنة لتفضيل الوجه
 فلم تحسن الفاذا لانه كذلك فظهر الفرق بين الضارب زيد والضارب الزجل فانا
 للفرق وقد تقدم ذلك **قوله** واسماء الفاعل والمفعول غير المتحدتين مثل الصفة
 فيما ذكر يعني في الوجه المذكور فكل ما ذكرناه في هذا الباب فهو جاري في اسم الفاعل
 اللازم والمفعول الذي ليس له تدية الى ثان كقولك زيد حاسن وجهه ومضروب
 وجهه فيجوز فيه ما جاز في الصفة والسند فيه النصب والمختص بالذين تكثر
 بها مسائل الصفة انما جاز تشبيهها باسم الفاعل فاذا جاز تشبيه الصفة باسم الفاعل
 في ذلك فتشبيه اسم الفاعل باسم الفاعل اجد وذلك لاسم المفعول وانما جاز في اسم
 الفاعل اللازم مسايل نظير بعد استعمالها كالصفة من نحو زيد قائم ابا وشبيهه
 من جهة ان الصفة اذا استعملت هذا الاستعمال صارت في المعنى للموصوف
 على ما تقدم فيصير الموصوف كأنه النسب ذلك المعنى من متعلقه وان كان في الحقيقة
 لمخلقه كقولك زيد حسن ابان الانسان يصح ان تصف بالحسن لحسن ابيه
 ولا يصح ان تصف بالقيام لقيام ابيه فظهر الفرق بينهما لذلك **اسم التفضيل**
 ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره **قوله** ما اشتق من فعل لموصوف فاسم الفاعل
 واسم الزمان والمكان وغيرهما **قوله** لموصوف خرج عنه اسم الزمان والمكان
قوله بزيادة على غيره بفضله عاذا اذ لا مشاركة له معه في ذلك وهو انقل
 يعني لا يكون الا على هذه الصيغة اما جاز من نحو خير وشير **قوله** وشرطه
 ان يبقى من ثلاثي مجرد لانه ليس يكون ولا عيب لان منها فعل لغيرة يعني انما
 اشترط ان يكون ثلاثيا مجردا عن الزيادة لانه في النية الا ترى انك لو وضعت
 ثبتي من دخرج واستخرج وما شبيههما فاعل والمحافظة على جروى فاعلم ان

ان

زعمناهم انه كان يمكن اسقاط الزوائد والامالات في غير الزوائد قلنا لو اشقنا
 اللفظ عن ذلك المعنى الى اصل آخر بالكتابة اذ لو قيل اخرج من استخرج لخرج المعنى
 الكثير المخرج والمراد كثير الاستخراج فيخرج الى معنى آخر وانما اشترط ان يكون ليس
 يكون ولا عيب ان باب الالوان والعيوب جات الصفات فيه على فعل غير اعتبار
 الزيادة على غيره فلو ثبت فيهما افضل التفضيل لا للنسب بافضل الذي ليس للتفضيل الا ترى
 انك اذا قلت زيد الاسود على تعدي بنا افضل التفضيل منه لم يعلم انك اردت انه ذو
 سواد او انه زائد في السواد **قوله** فان قصد غير توصيل اليه الاخر يعني انك اذا
 قصدت التفضيل في هذه المعاني التي تعد بنا افضل التفضيل منها لم يثبت افضل
 من فعل صحيح بناء منه من حسب اركنة او غير ذلك على حسب غرض الذي
 تقصده ثم تأتى بمصاد تلك الافعال فتشبهها على التميز الحقيقي معنى التميز فيها
قوله وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول مثل اعدت اليوم الى اخرها انما كان
 قياسه للفاعل لا من احد هما في المعنى كالصفة ومعنى لفاعله لاخراته ولا تكثر
 للآزم فلو جعلته المفعول لبقى اثر الالف على غير قياسه كقولهم هو اعدت اي معدة وكثيرا
 للفاعل وقد استعملوا المفعول على غير قياسه كقولهم هو اعدت اي معدة وكثيرا
 واليوم اي يوم كثير واشغل اي مشغول واستحوذ اي مشهور **قوله** ويستعمل
 على احد ثلاثة مضافا او من او مفعولا باللام لا يستعمل الا باحد ما وانما الغرض
 فيه ذلك لانه الغرض الاثنان به للزيادة على غيره فتصدا الى ذكر الغير
 ليؤتى ما يقتضيه معناه وذلك لا يحصل اذا قرئ عن هذه الثلاثة الا ترى انك
 اذا قلت زيد اشرف لم يفهم من هو الذي زاد عليه في الشرف فاذا قلنا من
 او بالاضافة كان واضحا واذا قلنا باللام كقولك زيد اشرف فاما تعرفه
 تعريف العبد وهو لا يكون معهودا الاعلى الصفة المذكورة فاذا عرفته بالبعد
 فهم المعهود الذي قد علم من هم المفضل هو عليهم ولا يخضع بين من اللام
 او الاضافة فلا يملك زيد افضل من عمرو وانهم لم ياتوا باللام اذ كانا من
 بيان الفضل عليه وقد علم ان اللام تعيد ذلك فلم يأت الجمع بينهما معني وايضا
 فان معنى التبريز باللام يتخلله المعهود الفضل على غيره تفضيله عليه
 ومعنى من تفضيله على من ذكر بعد هادون ما هو به فيصير المعنى عند اجتماع
 تفضيله باعتبار المعهود لا باعتبار المعهود وذلك متناقض وايضا فان من تشبه
 باختياره وتفضله باللام تشبه باستغنائه وكاله فلو وضع بينهما كان الجمع
 بين التفضيلين **قوله** فاذا اضيف فله مضمون احدهما وهو الاكثر ان يقصد به

اوجه

على من أضيف إليه فيشترط أن يكون منهم مثلاً زيد أفضل الناس وإنما اشترط وهذا
 المعنى أن يكون من أضيف إليه داخل في جملة المفضل لفصل الشركة بين الجميع في المعنى
 لذلك معهم وتسميهم بالتمييز لفظاً فاعل قولك زيد أفضل الناس وقد توهم بعض
 الناس أنه من قبيل التناقض وذلك أنل إذا قلت زيد أفضل الناس فإنه مفضل
 زيد على من أضيف إليه أفضل ومن جملةهم زيد فانت مفضل زيد على نفسه وهو محال
 والجواب أن زيدا لم يذكر في الناس الخوض التفضيل عليه معهم وإنما ذكر معهم
 لغرض التشريك معهم في أصل الفضل فالوجه الذي ذكره معهم غير الوجه الذي
 فُضل عليهم به وضح ذلك لأن أفضل حينئذ ثبوت أصل المعنى والزيادة فيه
 إذا الزيادة فرع ثبوت أصله والذي يدل على أن أفضل حينئذ في استعماله باعتبارها
 قولك زيد قائما أفضل منه قائما فتوكل قائما في الحال الفضل بها وقولك قائما
 هي الحال الفضل عليها والعامل فيها جميعا أفضل فلو ذهبت تجعل نسبة الفضل
 إليها واحدة لصارت القعود مفضلاً ومفضلاً عليه وهو محال فقلت إن نسبة
 أفضل إلى القيام نسبة التفضيلية ونسبته إلى القعود نسبة أصل الفضل
 فصح العمل بها بين الاثنين فظهر انتفاء ما توهم في قولهم زيد أفضل
 الناس من تفضيل الشيء على نفسه فإذا تحقق وجوب إضافته إلى ما هو
 أشبه يوسف أحسن أخوته لأن أخوته مضات إلى خمير فعلم أنه ليس بينهم
 بدليل أنل إذا قلت جاني أخو يوسف لم يكن يوسف من جملةهم فإذا لم يكن
 جملةهم فقد أضفته إلى ما ليس هو بعضه والشافي في قصد زيادة مطلقة
 ويضاف إلى التفضيل على المضاد إليهم ولكن بجرم التخصيص والتوضيح كأن يضاف
 بالانضمام فيه من حسن قريش وشبهه فلا يشترط أن يكون المفضل بعضا من
 أضيف إليه لا انتفاء المعنى المقصود لذلك على ما تقدم فعلى ذلك يجوز أن تقول
 يوسف أحسن أخوته إذ ليس الخوض بذلك ما تقدم من قصد الزيادة على
 من أضيف إليه حق شترط أن يكون واحدا منهم بل الغرض توضيحه فان انتقدت شركة
 فليست بمقصودة ويجوز في الأول الأفراد والمطابقة لمن هو له وأما الثاني والمعركة
 باللام فلا بد من المطابقة والذي من مفره مذكر لا غير وإنما لزم الأفراد إذا جاءت
 منها أنه جاري مجرى التعجب ولذلك لم يبق إلا ما بيني التعجب مجرى جوار في وجوب
 الأفراد وإنما جاز في الأول وهو المضاد باعتبار الزيادة على من أضيف إليه لأنه
 أشبه الذي من ذلك الفضل عليه معه مجرى جوار في الأفراد ومثاله في مجرى إضافة
 التي من خواص الأسماء مجرى الأسماء وإنما جاء المعرفة باللام والثاني من

أحسن

على

الضار

المضاد مطابقا لا غير لأن المعرفة باللام بعد عن شبهة ما أتى من غيره ونظير
 موضع يقوم مقامه ودخل اللام التي هي من خواص الأسماء فيبعد عن شبهة الفعل
 وعرضه ما أشبهه مجرى مجرى الأسماء في وجوب المطابقة لمن هو له **قوله**
 ولا يعقل في مظهر إلا إذا كان لشيء هو في المعنى لشيء مفضل باعتبار الأول على نفسه
 باعتبار غير متفينا لا يعقل أفعال التفضيل في مظهر الأسماء الشرائط المذكورة
 فلا نقول مررت برجل أفضل منه أو مفضل أفضل ولكن ترفه على أن يكون خيرا
 مقدما لا نوع فيرفع الالب بالابتداء لا بأفضل وإنما لم يرفع الظاهر لتقصانه عما
 تقدم من حيث كان في أصله لا يفتى ولا يجمع وأبوتت وشبهه الصفات إنما كانت لكل
 فصنف عن شبهة الفعل هنا قول التوحيين وخير منه أن يقال أنا ما تقدم
 عمل الفعل أنه له فعل بمعناه وأما هذا فليس له فعل بمعناه في الزيادة فلم يعمل
 لذلك وإنما عمل عند حصول هذه الشرائط لكونه فيها بمعنى حسن لأن المعنى
 ما رأيت رجلا أحسن في عيشه الكل حسنة في عين زيد ولتعد الرفع على الابتداء
 لمقصود عن غيره ألا ترى أنك لو قلت ما رأيت رجلا أحسن في عيشه الكل حسنة
 فوعدت أحسن لفصلت بين أحسن ومحموله الذي هو منه بالاجتناب
 الذي هو الكل لأن الكل مع مبتدأه ولا يجوز الفصل بين العامل ومحموله
 ولو قدم منه لرجع الضمير إلى غير محمول **قوله** ولك أن تقول
 أحسن في عيشه الكل من عين زيد يعني أن لك فيما بعد المرفوع عبارة أحسن
 تلك والمعنى على ما كان **قوله** وإن قد تمت ذكر العين قلت ما رأيت
 كعين زيد أحسن فيها الكل يعني أن لك عبارة ثالثة وهي أن تتقدم الفضل
 عليه في المقى قبل الفعل فتستغني عما بعد المرفوع وجازت هذه المسئلة وإن لم
 يكن فيها فضل ظاهري لو رفعت أنها فرعها ولأن الفضل فيها مقدرا أيضا على تقدير
 رفع أحسن وهذه المسئلة الثالثة مثل ما أنشد سيبويه
 مررت على وادي السباع وأرى كوادي السباع حين ينظلم وأدب
 أقر به ركبت اتوق قاتبة وأجوف الأما وفي الله مساريا
 لأنه تقدم ذكر الفضل عليه قبل الفعل فكان مثل قولهم ما رأيت كعين زيدا أحسن
 فيها الكل فكذلك قوله ولا أرى كوادي السباع أقل به ركبت اتوق فأنزلت
 لمفعول أرى وركبت فاعل من رفعت بأقل ارتفاع الكل بأحسن ولو عبرت بالعارة
 الأولى لقلت ولا أرى وأدب أقل به ركبت اتوق منه بوادي السباع ولو عبرت
 بالعارة الثانية لقلت ولا أرى وأدب أقل به ركبت اتوق من وادي السباع

به

الفعل مادته على معنى في نفسه يقتضى باحدة لازمة **قوله**
 مادته على معنى يدل فيه الصلح الثالث وقوله في نفسه يخرج الحرف **قوله**
 مقتضى باحدة لازمة يخرج عنه الاسم فانه غير مقتضى ومعنى بالازمنة
 الازمنة الثلاثة على ما تقدم فكل ما ورد من لا عارض على حدة الاسم باعتبار
 طرده كباب الغنوق وباب اسم الفاعل فهو وارد ههنا على حدة الفعل باعتبار
 عكسه وكل ما ورد على الاسم باعتبار عكسه كالمضارع والانفعال غير المتصرف
 كعمو وشبهه فهو وارد على حدة الفعل باعتبار طرده والجواب فيه كالجواب
 فيما تقدم وقد تقدم ذلك في حدة الاسم ومن خواصه دخول تد والتين ورف
 وقد تقدم معنى الخاصة وانما اختص تد بالفعل لما فيها من تقريب الماضي للحال
 وذلك معنى يختص بالفعل واختص بالتين وتوقف لانها موضوعان لتقرير
 الاستقبال واختصاص الجواز م واضح لانه لا جرم في الاسماء واختصاص الحرف
 نحو تاء فعلت ويعني في الضمائر المرفوعة البارزة ان الاسماء لا بارز مرفوع فيها
 وانما لم يبرز لانه كان يؤدي الى اجتماع التثنية وواو الجمع الا ترى ان قولك
 ضارب ان الف فيه الف التثنية وليس بضمير يدل انقلها يا فلان فاضربه
 للتثنية لا جمعت الف التثنية التي مع الاعراب والف التثنية التي مع ضمير
 ولذلك الكلام في واو الجمع واختصاص تاء التانيث الساكنة بوضعها
 ساكنة ليكون فرق بين تاء الاسماء وتاء الانفعال فوجب اختصاصها
قوله الماضي مادته على زمان قبل زمانك **قوله** مادته على زمان يدل لانفعال
 كقوله قبل زمانك يخرج عنه الحال والاستقبال **قوله** يبقى على النقص مع غير
 غير الضمير المرفوع المتحرك والواو وانما يبنى على الحركة لانه يشبه بالمضارع **قوله**
 قيامه مقام الاسم في قولك زيد ضرب في موضع ضارب فلما اشبه العرب ببنى على
 الحركة تشبها بذلك على التشبه وخفف بالفتح لانها اخف الحركات فاذا اتصل به
 ضمير مرفوع متحرك كقولك ضربت وضربنا وضربت سكت آخر كراهة اجتماع
 اربع حركات فيها هو ككلمة الواحدة **قوله** المرفوع احتراز عن الضمير المرفوع
 كقولك ضربني زيد فانه لا يشك **قوله** المتحرك احتراز عن الضمير المرفوع العاكن
 في مثل قولك الزيدان ضربا فانه ضمير مرفوع ولكنه غير متحرك فلذلك لم يكن
 آخر الفعل وانما اتصل بهذا الفعل ضمير جماعه مذكورين عقلا كان بالواو وكان ما قبلها
 مضموما وانما ضمهم انهم قصدوا مجانسة حرف العلة بحركة ما قبلها لما ثبت من انما
 في قولك ضربني وضربنا فنقصدا ان يكونا كخبرهما **قوله** المضارع ما

اشبه الاسم باحد حروف ثابته فقولته ما اشبه الاسم بدخل فيه الاخر لانهم
 يقولون زيد ضرب كما يقولون زيد ضارب وقوله باحد حروف ثابت يخرج الماضي
 لانه لم يشبه الاسم بذلك وانما هي خصائص المضارع **قوله** لو وقع ضمير
 وتخصيصه بالتين تبين للجمعة التي بها اشبه الاسم الا ترى انك اذا قلت يضرب
 يصلح للحال والاستقبال فاذا دخلت عليه السين او سوف قلت سيضرب
 فتخصص بعد ان كان شاملا كما انك اذا قلت رجل فانه يصلح لثابت زيد ومحمود
 فاذا قلت الرجل فامتلأ اللام عليه خصصته بالمعروف منها بعد ان كان شاملا
 ففد اشبه الاسم من حيث التيساع والتخصيص وهذا المعنى من التشبه اعطى اعراب
 والافعال اعراب فيه ليس لعاني تتوزع عليه كافي الاسماء فيكون افعلا وانما اعرابه
 لشبه لفظي على سبيل الاستحسان في الاصل بخلاف اعراب الاسماء الا ترى ان
 يصحح الافعال تكثيرا لذلك على المعاني المعتورة عليه بخلاف اسما فانها يصححها
 واحدة مع اختلاف معانيها **قوله** فالصحة للشكل مفرها تبين لعاني
 حروف المضارعة واعلام بانها لا تكون كذلك الا باعتبار اعرابها لان صور
 بعضها قد تكون في غير المضارع الا ترى انك اذا قلت اكومت فان اوله همزة
 ولكنها ليست للشكل لتتوفا مع الغائب والمخاطب فلذلك لا يكون الفعل افعلا
 مضارعا والنون له مع غيره ويدخل في ذلك الواحد العظيم لانه انما يتكلم عنه
 وعن غيره غالبا والتاء للمخاطب والنون والمؤنثين عينه وهذا اول من قولهم
 التاء للمخاطب والنون الغائب لانهم ان ارادوا بالمؤنث المؤنث مطلقا فهو باطل
 لتوهم النسبة يضربون فان هذا مؤنث من غير تاء وان ارادوا بالمؤنث المرفوع
 باطل لقولهم المريان تضربان فانه بالتاء وليس بمرفوع فثبت ان قولنا والتاء للمخاطب
 والمؤنث والمؤنثين عيه هو الوجه **قوله** للمخاطب يعني مطلقا على اختلاف
 احواله **قوله** والياء للغائب غيرهما هذا ايضا اول من قولهم الياء للغائب لانهم
 ان ارادوا بالغائب الغائب المرفوع فهو مقصود بقولك الرجلان تضربان والرجال
 يضربون والنساء يضربن فانه بالياء وليس بمرفوع فثبت ان قولنا والياء للغائب
 غيرهما اول من ذلك **قوله** وحرف المضارعة مضموم في الرباعي فتخرج فيها
 سواه تبين لك حرف المضارعة واحله الفتح لانه اخف الحركات ومنه انما
 فلهو الكسرة عليها وانما ضم الرباعي حرف التثنية بالثلاث الا ترى انك قلت في
 مضارع اضرب يضرب بالفتح وفي مضارع ضربت لم يعلم مضارع الثلاثي
 هو الرباعي وخفف المضارع الرباعي بالضم اما ان الثلاثي هو اصل الرباعي

فرع فعمل الأصل للأصل والفرع للفرع وأما لأن الرباعي إنما يجعل الفعل للأصل
لأنه أثقل وترك الفتح للثلاث لأنه أخف لئلا يكثر الثقل لو أعطوا الكثير الضم ولا يرفع
على ما ذكرناه إلا أن بعضهم أصراف فصرف واسطاع يستطاع فباع حرف المضارعة
مضموم ما مع الفعل كثر من أربعة والجواب عنه أنه في الحقيقة رباعي وإن
أصراف مواراة واسطاع هو الطاع فزيدت السين والهمزة على غير قياس في
الفعل على أصله لا ترى أن هذه الزنة ليست من إبنية الفعل مع أن العمل
الرباعي فذلك لم يحد بها **قوله** ولا يخرجه من الفعل غيره إذا لم يتصل به
نون التأنيد ولا نون جمع مؤنث إن لم يعرف إذا اتصل به نون التأنيد لأنه
لو أعرب على ما قبل النون لا تنسب من هوله ولو أعرب على النون كان أعربا
على ما أشبه التثنية فكان ذلك مانعا من أعرابه وإنما لم يعرف إذا اتصل
به نون جمع مؤنث لأنه لو أعرب بالحركات كان على خلاف قياسه ولو أعرب بالنون
لأدى إلى الجمع بين ضميرين أو نونين مع مخالفة إخوانه فلهذا لم ينع أعرابه رفع
ونصب وحزم ولا يدخله جر امتناع مقادير عواما لم يجر فيه فعمل الجزم عوضا منه
قوله فالصحيح الجزم عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطبة
المؤنث بالضممة والفتحة لفظا والسكون مثل ضربت تبين التفصيل أنواعا فقال
باعتبار الأعراب لأن لفظه مختلف في أنواعها كما اختلف في أنواع الأسماء في
تبينه في الأسماء وبين اللفظي والنفدي في كل واحد منها السهولة أمره فكل
نقل صحيح مجرد عن ضمير بارز مرفوع فتحة بالضممة ونصبه بالفتحة وحزمه
بالسكون فكذلك هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب ولا يكون هذا الضمير البارز
المرفوع في مضارع التثنية والجمع والمخاطبة المؤنث وإذا كان تبينه للمخاطبة
والتصليه ذلك يبقى المتصل به بارز ضمير المرفوع على اختلاف أنواعه يرتفع
بالنون وينصب ويجزم بحذفها فكذلك ما يضربان ويضربون وتضربين وتضربون
يضربا ولن يضربوا ولن تضربي وكذلك الجزم وإنما أعرب هذا بالنون لأنه وافق
صورة التثنية والجمع في الأسماء لا ترى أن قولك يضربان ويضربون شك
قوله يضربان وضاربون وأما تضربين فليشبهه يضربان ويضربون **محيش**
جاء الضمير فيه بارزا حرف علة فاشبهه يضربان ويضربون فاجرى مجرأه
والعتل بالواو والياء بالضممة بقدرها والفتحة لفظا والحذف لأنه استثنى
في الضمة على الواو والياء لفظا كما ذكرنا في باب قاض في الأسماء ولم يستثنى
الفتحة فجاءت لفظا وإنما كان الحذف في الجزم لأنهم لما ثبت في كلامهم أن يجعلوا

الجزم في غير هذا الحال خوف ما هو آخر المرفوع فمثل قولك يضربان وفمثل قولك
ضربت في حرف الضمة ولم يكن آخر هذا الحرف علة سألنا جعلوا جزمته محذوف والعتل
بالاين بالضممة والفتحة بقدرها على ما ذكرناه في باب عضا والحذف في الجزم على ما ذكرناه
فلمعمل بالواو والياء ويترفع إذا جرحه عن الناصب والمجانم مثل يقوم زيد هذا أقرب
على التعلم من قولهم ويرتفع إذا وقع موقع الاسم لأنه يرد اعتراضات مشكلة
ويحتاج إلى الجواب عنها مثل قولهم كما زيد يقوم وأوشك يحيى وأشباهها وإذا
عرفت بغيره وضع ولم يرد عليه اشكال **قوله** وينصب بان ولن إلى آخرها
ذكر الترايب جملته ثم أخذ يفتها فالتكلم والفصل فإن نصبه بفتحة شرط
أن لا تقع قبله فعل علم ولا ظن وينصب جوارا إذا وقع قبله فعل ظن ومي فباعدا
ذلك بمرئاضة بل حقيقة من التثنية فقال الأول كقوله يعلم يريدون أن يخرجوا
من النار ومثال الثاني كقولك كذبت أن يقوم وإن سيقوم ومثال الثالث كقوله
إن سيقوم وإن لا يقوم قال الله تعالى فلا يرون أن لا يرجع إليهم لأنها بعد فعل العلم
وقال الله تعالى وحسبوا أن لا يكون فتنة وإن لا يكون وسيأتي تحقيق الحقيقة
من التثنية وشرايطها في موضعها وإن نصب مطلقا ومعناها تفي المستقبل
أو في المعنى لأنها لا منها قول لا يرجع فإذا كذبت قلت لن يرجع وإن نصب
بشرطين أحدهما أن لا يعتمد ما بعدهما على ما قبلها والثاني أن يكون الفعل
ومعناها الجواب والجزاء قوله لمن قال أنا أنيل أذن أحسن إليك فقولك
أذن أحسن إليك جواب لقوله أنا أنيل وجزاء له على إتيانه فان قيد شرط
بطل النصيب كقولك أنا أذن أحسن إليك فقد انتفى عن هذا الشرطين
وهو انتفاء الاعتماد لأنه لا يعتمد ما بعد أذن على ما قبلها ومثال فقدان الشرط
الأخر كقولك لمن عذبك أذن أفنك كاذبا لا ينصب لفقدان أحد الشرطين
ومما لا يستقبل لأن الظن في معنى الحال فإن كان قبلها أو أو فاء فالوجهان
الآن الأخذ أكثر لحصول الاعتماد وبجاء القرآن قال الله يعلم وإذا أيلبثون
فإذا أيلبثون وقد جاء وإذا أيلبثوا في غير السبعة ووجهه أن الفعل مستقبل
مع فاعله من غير نظر إلى حرف العطف المعتمد ولا ينصب ومعناها التثنية
أي أنك على أن ما قبلها سبب لما بعدهها وقد اختلف هل هي ناصبة بنفسها أم
بافهام أن والصحيح أنها ناصبة لحصول الاتفاق على أنها ناصبة فمثل قولهم
أسلمت لك أدخل الجنة وحتم نصب الفعل بافهام أن لأنها اعني التثنية
حرف جرح فإذا وقع الفعل بعدها وجب أن يقد ناسبا لصح دخلها عليه

فأنت إلى خبرها ما كنت آيا
وكم منها فارقها ومن
نصف

ولا يصح ذلك الا بان او ما اركى ولا يفتح ما لا يفتح لا ينسب ظاهرا فيكون نصيب
مقدرة ولا ينبغي ان يكون كى لا فعل لم يثبت تقديرها وثبت تقدير انى ولا انه
يحدد تقديرها في مثل امير حتى تفرق النفس لفساد المعنى فتبينت
ان ومن شرط النصيب ان يكون الفعل مستقبلا لا ينظر الى ما قبله ولا يلزم ان يكون
مترقباً عند الاخبار به الا ترى انك تقول مرت امير حتى ادخل البلدة اذ قصد
الاخبار عن الدخول المترقب عند ذلك السير فلم تعرف حصوله واما قصد
الاخبار بالسير لدخوله مترقب فتبين ان الاعتبار لونه مترقباً بانظر الى ما قبله
وكون معنى كى غالباً كقولك اسلمت حتى ادخل الجنة ومعنى كى كقولك امير
حتى تبيح الشمس فانه فقد شرط الاستقبال بطل النصيب وصارت حروف
ابتداء فيكون الفعل بعد هذا المقصود به الحالك تحقيقاً وحكاية ونسأل التحقيق
قولك سرت حتى ادخل البلدة وانت في حال الدخول فخرج عن الدخول الواقع
ونسأل الحكيم قولك وقد سرت ودخلت فيما مضى سرت حتى ادخل البلدة
امير اذا قصدت الاخبار عن تلك الحال الواقعة لغرض الحكاية لها واما
اذا انتفى شرط الاستقبال معناه فلا بد ان يكون ما قبلها اسماً لما بعدها
خلاف حال الاستقبال فان الامر بين سائر ان كان لها استعمالها حرف
ابتداء صار ما بعدها مستقبلاً في الاخبار به فاراد وان يوجب اتصالها
بما قبلها بمعنى السببية لما فقد الاتصال اللفظي ومثاله قولهم مرض حتى
لا يجرؤنه فالفعل هو هنا فعلاً حال وما قبلها سبب لما بعدها فاستقامت
السلسلة وكذلك قولهم سرت حتى ابل حتى يحى العيزر جربطته **قوله**
ومن ثم امتنع كان سيري حتى ادخل بالرفع لانك اذا جعلت الفعل حالا
وجب الحكم به على سبيل الاستقبال وانقطعت الجملة عما قبلها والكلام
في كان الناقصة فيبقى خبر خبر فيفسد معناها وكذلك امتنع اسرت حتى
تدخل بالرفع لانك اذا جعلته فعلاً حال وجب ان يكون ما قبلها سبباً لما
بعدها فتكون حالاً بوقوع السبب شاكاً في وقوع السبب لانك استغفرت
عنه فلما اذا قلت كان سيري حتى ادخل وقصدت التامة جاز الوجهان
النصيب والرفع لا تنفك مانع الرفع لانه انما كان متنعاً من حيث اجتماع
الخبر فاذا كانت التامة لم يحتمل الى خبر وكذلك اذا قلت ايام سار
حتى دخل جاز الوجهان لا تنفك مانع الرفع لانه انما استغفرت عن السار
ولم يشك في السير فحصل السبب محققاً جاز الرفع كذلك خلاف اسرت

حتى دخل **قوله** ولا مكي في مثل قولك اسلمت ادخل الجنة ومعناها
معنى كى ولذلك سميت لام كى وينسب الفعل بعدها تقدير ان على ما تقدم
قوله ولا مكي لانه تأكيد بعد الذي كان مثل قوله وما كان الله ليحكم
لام الجود لام زائدة للتوكيد ولا به دخل الابد نفي دخل على كان على ما ذكرنا
ولفظها كلفه لام كى ويترق بينهما بان تلك التحليل وهذه ليست للتحليل
وبان هذه لو استقطت لم يخل المعنى المراد وتلك لو استقطت اخل وبان هذه
بعد نفي دخل كان وتلك ليست كذلك **قوله** والفاء بشرطين احدهما السببية
والثاني ان يكون قبلها الامر والنهي والنفي والاستفهام والتثنية والفاء
تنصب الفعل باخبار ان لافاً ونصبها بنفسها تنصب في غير هذا الموضع
لم تنصب ذلك على ان الناصب فيها ولا ناصب يتقدم سوى ما تقدم من ان
فاذا قلت اكرمى فاحسن اليك فالمعنى لكان منك اكرام فاحسن مني فهو
في تأويل المصدر لعطفه على المصدر المقدّر قبله ولا يفقد الفعل مصدره الا
بان او ما اركى تذكرت كى لتعذر وقوعها بعد الفاء وتعدت ما لانها لا تعمل
ظاهرة فكيف تعمل مقدرة فتبين ان ولا يستقيم قوله من نعم الله منصوص
بالفاء لما ذكرناه فان نعم ان ذلك شرط في النصيب فلم يعمل في مثل يقوم زيد
فاحسن اليه لفوات الشرط فليس مستقيم لانها ان كانت العاطفة لم يستقم
لانها لا تكون عاطفة ناصبة الاعلى تاويلها وان كانت فاء السببية فخرج
الجملة منقطعاً عما قبلها فلا فرق بين ان تكون جملة انشائية او خبرية
ولما ثبت من ان السببية تدل على الاسماء ايضاً لقوله نعم فانتم فيه سواء
وشبهه ونواصب لا فعل لا دخول لها في الاسماء لانفكاً ومعناها فيها ثبتت
ان الفاء لا عمل لها وان العمل ان مقدرة **قوله** الواو بشرطين احدهما
وان يكون قبلها مثل ذلك حكم الواو في ان النصيب بعدها تقدير ان الحكم
الفاء او نعم بعضهم انما ناصبة بنفسها والكلام معهم على نحو ما ذكر في الفاء
وان لم يكن في الفاء السببية ويقع في وجه الستة بقول الرومي والركم
اي ليجتمع الاكرامان ومنه قوله فقلت ادعى وادعوا ان ادى صوتي
ان ينادى داعيها ولا تأكل السمك وتشرّب اللبن وما نأكلنا ونأكلنا
وانا نأكلنا ونأكلنا وليت لي ما لا اتفق منه والاثاني وتحدثني **قوله**
واو بشرط معنى الى انه وتنصب اذا كان معناها معنى الى ان وقال سيبويه
بمعنى الا ان والامن في ذلك قريب فان قلنا معنى الى فالكلام في النصيب

تنقد بأن يمدحها على نحو الكلام في جتي واللام وان قلنا ان لا يقتضي اسم
 فوجب تأويل الفعل بصدق ثم يحذف ذلك على ما تقدم **قوله** والفاطحة
 اذا كان العطف عليه اسما شرط التصيب بعد حرف العطف ان كان العطف
 عليه اسما ليصح تقدير ان بعدها الفاء التي ثبتت تقديرها فاصبة على ما تقدم
 فوجب عند الحاجة الى التفسير ان يمدح ما ثبتت تقديره لقولك ان يحذف ما قبل
 ويخرج وينصب لان التقدير وان يخرج ليصح العطف على الاسم المتقدم بما جازاه
 في اسمية **قوله** ويجوز اظهار ان مع لام كى والفاطحة ويجوز مع
 لافى اللام اما جواز اظهارها مع لام كى فلخرب الفصل بينها وبين لام المحذوف
 من اول الامر واما وجوب الاظهار مع لافى اللام فلا يتم لا بد خلون حروف
 الجر على حرف النفي فلم يظهر وان ههنا لم ير لافى الجر لافى النفي وانما
 لم يمدحها حرف الجر على حرف النفي لخروج النفي من صدر الكلام وانما يجوز
 مدحها هذه جملة صلة لان مثلها في قولك جاف الذي لا يخرج فلو حذفنا
 وولها حرف الجر كان كحذف حرف الجر عن الموصول وايلاية النفي في الصلة
 وذلك متنع واما بسمية الواضع التي ينصب فيها الفعل بتقدير ان لا يجوز
 اظهارها في شئ منها كحكي واو والفاء والواو ولو قلنا اسلمت حتى دخل
 الجنة او اكرمى فان اكرمى لم يجر وانما الفاء حذفت في المواضع
 المذكورة لقيام القرينة الدالة عليها على ما تقدم في نصبها مع كون الحذف
 اخصر فصارت هذه الحروف التي ينصب الفعل بعدها باضمار ان على ثلاثة اقسام
 قسم يجوز اظهارها وتسم بجهت وقسم يمنع فذكر الجواز والواجب فعلم
 ان ما عداها هو المنع **قوله** وينجز بلم ولما الى نحو ما لم يجز مطلقا
 ووضعها القلب معنى المضارع ما ضيا ونفيه بقول لم يتم زيد ومضاه ما
 قام في الماضي ولما مطلق في ذلك وتختص بالاستعراق الى حين وقتها
 اى الى حين الكلام بلما تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم فلا يلزم استمرار انشاء
 نفع الندم الى حين الكلام بها واذا قلت ندم ولم ينفعه الندم كان معناه استمرار
 ذلك الى وقت التكلم بها وتختص ايضا بجواز حذف الفعل بقول خرجت
 ولما اى ولما خرج اى ولا تقول خرجت ولم كانهم جعلوا ما زاد عليها بنوب
 مناب المحذوف ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل لقوله تعالى لينفخ في الصور
 من صوته ولا يكون الاجازة وتختص بما ليس للمخاطب الفاعل لان المخاطب

اسم

الفاعل شخص بصيغة الامر على ما سيجي وقد جاءت داخل على المخاطب الفاعل
 قيل لا ومنه قرأة شاذة في قوله بعد فذلك نابض حوا وحذفها مع بقائه لفظ الضارع
 مجزوا بتقديرها شاذ **قوله** محذوف فذلك نابض حوا وحذفها مع بقائه لفظ الضارع
 ومنه كسرة ابد فاذا دخلت عليها الفاء والواو ومن جاز فيها الوجهان لقوله
 ثم ليقتضوا نفعهم وليوفوا بذا ومنهم قريها جميعا فالسنة على الاصل ولا مكان
 طلبا للتخفيف كما اسكنوا باب كلف فقالوا كلف ولا التي للمضى هو المطلوب بها
 ترك الفعل لقوله بعد ولا تشرفوا ولا تكون لاجازة بخلاف التي لجرى النفي
 فان تلك لا عمل لها في الفعل لقوله بعد وما لالم لا توهمون بالله وتعرفها باضمار
 التي لا طلب فيها **قوله** وكلما الجازاة ما تدخل على شئ من الجمل التي لا
 سببا للثاني لقولك ان تكرر معنى الرفع ولا شئ ولا شرط والثاني جزاء
 فان كان الفعلان مضارعين فليس بينهما الا الجزم لقولك ان تكرر معنى الرفع
 وان كان الاول مضارعا والثاني في وان كان الثاني دون الاول فجاز فيه الجزم
 والرفع والجزم الكثر وقد جعل المبرد الرفع فيه شاذ اكرهه اذا كان الاول مضارعا
 هذا اذا كان مجزوا عن الفاء فاما اذا جاءت الفاء فلم يكن للشرط فيه عمل ثم الجزاء
 باعتبار الفاء على ثلاثة اقسام قسم يجب فيه دخولها وقسم يمنع فيه وقسم
 يجوز فيه الامر ان فاما ما يمنع فيه دخولها فان يكون الجواز ما ضيا لفظا او معنى
 وتقبل به الاستقبال بدخول حرف الشرط لقولك ان اكرمتي اكرمتك
 وان اكرمتني اكرمتك كما هم لما راوا الجواب يلزم تأخير الشرط فيه القلب
 معناه الى الاستقبال استغنى فيه عن الترابطة لقولك ان اكرمتني اكرمتك
 وان اكرمتني لم اكرمتك لان قولك لم اكرمتك وان لم يكن ما ضيا لفظا او معنى
 معنى الشرط مؤثرا فيه الاستقبال فهو كالماضى سواء وانما قال بغير قد
 ليخرج عنه الماضى المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه لقولك
 ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فلم يخرج له لدخول فيما لا يجوز فيه
 الفاء وهو واجب فيه دخول الفاء وانما وجب دخول الفاء لانه لا يستقيم ان
 يكون للشرط تأثير في معنى الاستقبال فيه لان الفرض به الماضى المحقق
 وجب دونه الفاء في الامر والنهي وغيرها مما لا يستقيم ان يكون للشرط فيه
 افادة في معنى الاستقبال فذلك هذا والنزول فيه قد لفظا او تفديرا مع
 الفاء وقد جاء قوله بعد ان كان قيصه قد من ديد فكذبت بخير قد لفظا
 والفاء لازمة لما ذكرناه وانما اثبتت قد او قد رت ليلكون تغييرها على تعذر

تأثير

تأثير الشرط بدها لانها لتحقيق ان الشيء قد وقع والشرط مقرر وقت ولا
يستقيم تحقيقه انه قد وقع مع ترقبه **قوله** وان كان مضارعا مستقبلا ان
يلا الى اخره قال وانما جاز الوجه ان الحصة تعدر الشرط فيها وصحة نفق
تأثيره وذلك ان النفي بلا ان اجريتها مجرى ان في اصل وحدها تعدر تأثير
حرف الشرط كما تعدر مع لن والنسب وسوف اذا اجتمع مع الفاعل حرفا
استقبال فتعني هذا التقدير دخول الفاعل في ذلك لا في مثلها في ذلك
او يد ان لا يفهم الجرد التي صح ان يكون لحرف الشرط تأثير في الفعل فيمتنع
دخول الفاعل فيهم لما قصدوا الى نفى الفعل الواقع بعد ان المصدية جرد والا
عن معنى الاستقبال واستعملوها للنفي خاصة وكانت اول من لن وما
وان اماتت فلما فيها من التاكيد فكان تقيدها لا تأكيد فيه اقرب واما ما فلكونها
للحال واما ان فلكونها مستقرة او لكونها واقعة للفظ ان او لكونها بمعنى ما
فاما المضارع الشبث فان جعلته خبرا لابتداء محذوف تعدر تأثير حرف
الشرط فيه فتعني دخول الفاعل وليس بالكثير لما يلزم من مضارعه من غير
حاجته وعنه قراءة حمنة ان تضل احدهما فتذكر وهو قليل وان قدرته بنفسه
هو الجواب تحقق تأثير حذف الشرط فيه للاستقبال فتعني هذه الفاظ تلك
جاز الامر ان في الموضوعين **قوله** والا فالفاعل ينفى وان لم يكن من القسم اول
والثاني فتعني الفاعل تعدر تقدير تأثير حرف الشرط في غير القسمين او بين
المستبعد والمحال كالامر والهي والجملة الاسمية والعلية الفاضلة المعقولة والمستقبل
بغير حرف الشرط لكونه ان اكرمتي قلن اكرمتي وان اكرمتي فتصوفا اكرمتي
وكذلك الدخول عليه حرفه الحال وكذلك ليس وعنى وان كانتا فعلين تعدر
تأثير حرف الشرط اما ليس فلكونها لنفي الحال واما عني فمخرجهما عن
معنى الزمان او مخرجهما معا عن الزمان ان لم تضل ان ليس لنفي الحال
واقا قوله وما اذا ما غضبوهم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون
فلاستعمال الجميع الزمان لقوله فعله والليل اذا يغشى واما مولدهم واذا انشأ
عليهم اياتنا بينات ما كان حجة لهم فيجزون ان يكون كذلك ومحو ان يكون تقدير
قسم محذوف كانه تيار والله لقله بعد وان اطعتموهم اتكم لشركون ولو ان ذلك
لوجب دخول الفاعل لا مشاع ان اكرمتي اكرمتك ونحوه فلو لا تقدير القسم
لم يحذف **قوله** وحي اذ امع الجملة اسمية مع الفاعل لقوله بعد اذ هم ينتظون
بمعنى نعم ينتظون **قوله** وان مقدرة بعد الامر والهي ولاستفهام والتمنى

الامر

والعرض اذا قصد السببية اي تجزئ ان مقدرة بعد هذه الاشياء اذا قصدناها
وصح ان يكون الاول سببا للثاني فان لم تقصد السببية فالاجزء تعدر تقديرها
فيمتنع اما على سبيل الاستدلال كقولهم انما تعدر به طلب عليه واما على الصفة
لقوله بعد فاعل من ذلك وليتالي بني واما على الحال لقوله بعد ثم ذمهم في حجوم
يلعبون واما صح تقدير ان لما علم من ان هذه الامور الخمسة فيها معنى الطلب
والطلب لا يفتك عن سبب عامل للطلب عليه فوجوده مسبب عنه واذا كان
ذلك فهو وما من الامر وذلك السبب اغتشت هذه القرينة عند حذف حرف الشرط
والسبب لما كانت تلك واللة عليها ولذلك لم يقع الجزم في النفي لان خبر محض
والاخبار لا يلزم ان يكون التحصيل سبب عنها بل يكون لغرض اطلاع الخاطب
على ذلك خاصة ويجب عند اهل التحقيق ان يكون فعل الشرط على حسب القرينة
في الاشياء والنفي فلا يجوز لانكفرية ظل النار لان القرينة نفى الكفر فاذا
تعدر السبب كذلك سار السببين فانك ان لانكفرية ظل النار وهو فاسد وكذلك
لانك من الاسد ياكلك فانا للكسار فانك امان مثل ذلك اعتقا امانه على
ابصار العنى في مثله والاول اسوب **مثال الامر** صيغة يطلب
بها الفعل من الفاعل الخاطب محذوف حرف المضارعة وهذا حال لما يستببه
الضوئون والاصوليتون صيغة الامر ولا يعنون بصيغة الامر ما يدل على الطلب
مطلقا وانما ارادوا نوعا من صيغة ومضمون هذا اللقب لغته فيه وهو كمال
يطلب به الفعل من الفاعل الخاطب محذوف حرف المضارعة ومخرج الفعل
زيد لانه لا يندلج للفاعل الخاطب ومخرج الفعل لانه ليس محذوف حرف
المضارعة وانما كان قولهم لنفعل كذا قليلا ومنه القراءة الشاذة في قوله
فذلك فلنفسر حوا بالفاء **قوله** وكلهم اخبر حكم المجزوم يعني انك تعامله
معاملة المجزوم وان لم يكن مجزوما عند البصريين لزال مقتضى الامر فيه
وصور حرف المضارعة ولكنهم عاملوه معاملة المجزوم في الصورة لوافقتة
معنى ما فيه لام الامر ومن ثم توصف الكوفيتون انه معرب وذلك وجب
ان تقول اخبر بالاسكان وانهم واخبر واخس حذف حرف العلة واخبر
واخبر واخبر حذف النون **قوله** فان كان بعد سأل يعني انك اذا
حذف حرف المضارعة فلهي اما ان يكون بعدها في المضارع ساكن وليس
يرباعي او لافان لا ذلك زدت حنة وشيل لتوصلها الى النطق بالساكن مضمومة
ان كان بعد الساكن ضمة فعلا ليس على تقدير الفتح وطلبها للتحفة بالانباع

على تقدير الكسر لانهم لو قالوا اقتل لا تنسب بالمضارع ولو قالوا اقتل لكان مستقلا
وكسر وهما فيها سواء لانهم لو ضموا في مثل اضرب لا تنسب بالماضي الرباعي لما لم
يسم فاعلة ولو ضموا في مثل اعلم لا تنسب بمضارع ما لم يسم فاعلة ولو فتحوا
في اضرب لا تنسب بالماضي الرباعي ولو فتحوا في اعلم لا تنسب بالماضي الرباعي
فتفتن الكسر فان كان رابعا بالهمزة وهو الذي قصد بقوله رباعي في مثل
قولك تعلم ويؤسلا جازا بالهمزة المحذرة من المضارع لزوال مقتضى الحذف
الا ترى ان اصل قولك تعلم ويؤسلا مؤسلا ويؤسلا يقول دخرج يدخرج
لان حروف المضارع هي حروف الماضي بعد حرف المضارعة وانما حذفوا
في المضارع لان منه اعلم واؤسلا واصلها اؤسلا واعلم فكلها اجتماع
وكلية فحذفوا الثانية تخفيفا ثم اجروا حروف المضارعة كلها مجرى
واحد لانه باب واحد فلما حذفوا حرف المضارعة لينا وصيغة الامر زالك
موجب حذف هذه الهمزة فوجب الاتيان بها اجزا للكلية على اصلها
مع انهم لو لم يردوا هاء الاضغى ان يردوا غيرها مثلها لانهم لو كسروا لا تنسب بالثلاثي
الا ترى انهم لو قالوا من اضرب اضرب بكسر الهمزة لم يعلم من اضرب هو
ام من ضرب ولا وجه للضم لما تقدم والذي يدل على ذلك على انهم افعال اتوا هذه الهمزة
لزوال مقتضى الحذف فاحذفوا بها في صيغة الامر من يريد ويحذف ويؤسلا وان
لم يكن بعد حرف المضارعة ساكن لانه لو كان الاتيان بها لخرب النطق الساكن
لم يكن للاتيان بها في ذلك معنى فان لم يكن بعده ساكن نطق به على ما عليه
استغنواهم من الهمزة لتحوكه على اي وجه كان من صحيح او معتل في قولك
من دخرج دخرج وقولك من تعلم تعلم ومن يقي ويقي وقية وقية
ورده والترموها السكت في مثل ذلك اذا وقعوا لما يلزمهم لو لم ياتوا بها من ابتدا
بساكن او الوقف على متحرك **فعل المبرم فاعلة** هو ما حذف فاعله
الى اخر كل فعل حذف فاعله فهو فعل مالم يسم فاعله وقد تقدم ما يقام مقام
الفاعل وهو الذي يسمى مفعولا مالم يسم فاعله والغرض من هذا ان ما يلزمه
من الضمير عند بناء الفعل هو فان كان ما ضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره
لقولك ضربت وقيل دخرج وانما ضوا اوله لينبوا على انه من قبل هذه الصيغة
اذ لو اقتصر على الكسر لم يقد في مثل علم ولو اقتصر على الضم لا تنسب في باب
اعلم بالمضارع لو قالوا اعلم فيبين الضم والكسر معا **قوله** وضم
الثالث مع الهمزة والثاني مع التاء خوف اللبس يعني ان نحو انطلق واقتدر

واستخرج اذا بنى لذلك ضم ما بعد الساكن مع الهمزة فيقال انطلق واقتدر
واستخرج لانهم لو اقتصر على ضم الهمزة ومضى ممتدة وصل تحذف في الارجح
لانهم في بصيغة الامر في مثل قولك الاستخرج فضموا ما بعد الساكن
ليرفع هذا الالتباس ولذا لك ضموا ما بعد التاء في مثل تعلم وتجاهل لانهم
لو اقتصر على ضم التاء فقالوا تعلم وتجاهل لا تنسب تعلم بصيغة مضارع
معتل ولا تنسب تجاهل بصيغة مضارع جاهل **قوله** ومعتل العجز
يعني ان ما اعتل عينه من الثلاثي الماضي نحو قال وباع ففيه ثلاث لغات
تيل وبيع اضمها وقيل وبيع بالاسم م وبيع فصيح وقول وبيع بالواو وهو
قليل فاما الياء فلان اصله بيع فلهذا الكسر على الياء بعد الضم فاسكنوها
فلم يمكن بقاها ساكنة مع ضم ما قبلها فكان الاولى بتفسير الكلمة لا بتفسير الحرف
لانه اقل تفسيرا ولانه اخف ثم حملوا تيل عليه لانها من باب واحد فكان
قلب الواو الى الياء او الى من قلب الياء الى الواو وقد علم بذلك ضعف
لغة قول وبيع لانهم حملوا الاخف على الاثقل واما الاسماء فللايدان ان
الاصل الضم في او او هذه الافعال **قوله** ومثله باب اختيار وانفرد
يعني ان اعتل وانفعل المعتل العين اذا ضم ما بعد الساكن وهو ما قبل
حرف العلة وكسر ما قبل الاخر في هذا البناء صاد اصل قولك في اختيار لغير
وفي التثنية ان يدي وتيد مماثل لقولك بيع في اقتضائه ثلاث
اللغات المذكورة فوجب ان تجرى فيها دون قولك استغفل وافعل في مثل
استجار وانما لان ما قبل حرف العلة فيها ساكن في الاصل والضم قبل الساكن
فلم يكن مثل بيع في اصله وانما يسمي بالمتسورة وقبلها ساكن وتلك بالمتسورة
وبلها اخوة فافترقا وحكم الياء المتسورة اذا سكن ما قبلها وكانت مماثل
اصلها ان تشكن وتلقى حركتها على ما قبلها فذلك وجب ان يقال استجبر
واقم لغة واحدة اذ لم يوجد فيه مقتضى تلك اللغات **قوله** وان كان
مضارعا الى آخره لانهم لو اقتصر على الفتح فيما قبل الآخر لم يقد في مثل علم
ولو اقتصر على الضم لم يقد في مثل دخرج **قوله** ومعتل العجز قال
وباع وغيره من جميع الباب تنقلب فيه العين الفاعل لانها تتحرك وما قبلها
مفتوح او في حكم المفتوح فيجب قلبها الفاعل ولذلك معتل اللام واما معتل
الفاء فيكون فيه واوا سواء كانت ياؤ فيما سمي فاعله او واوا سواء كانت محذوفة
فيما سمي فاعله او ثابتة فلذلك نقول في بيان ثواب وفي يوجد فاعله

وفي بعد ويوم غد ويوم في **المتعدي** وفي **المتعدي** المتعدي وما يتوقف
 فعله على متعلق لضرب وغير المتعدي بخلافه كقوله لان المتعدي انقسمت
 تصنيفا قسم لا يتعلق له بفيد من قام به وقسم يتعلق لنفسه فالتعلق لنفسه
 فهو المتعدي لضرب وقيل فانه لا يتعلق بضرب لا يتعلق ويستلزم المتعلق فذا
 الضرب هو المتعدي فاذا ذكر في ذلك المتعلق شيء مفعولا به وما يتعلق به غير
 متعلق لقام وقيل واحسن واصف هو الذي يسمى غير متعدي لم المتعدي قد يتعلق
 بواحد فيسمى متعديا الى واحد وقد يتعلق باثنين فيسمى متعديا الى اثنين كما عطي
 واعلم الا ترى ان الاعطاء يتعلق باعتبار عقلية بامر من احدهما المحط والمخر
 الشيء الذي يعطاه ولو رفعت عن الذهن تعلقه بهما او باحدهما لم يتعلق
 الا الاعطاء وكذلك علم بمعنى علم النسبة فانه يتعلق لنفسه بمنسوبه ونسب
 اليه لان ذلك من مفعول النسب وقد يتعلق بمثله كعلم واري الا ترى ان
 العلم متعلق بالجزء من علم المتعدي الى اثنين وزيادة هذه الجزئية توجب
 للفعل المعنى الذي فصحت له زيادة مفعول هو المعنى مضمير لقيام ذلك
 الفعل به فاذا قلت اعطيت زيدا فحقاه صيرت زيدا عالما وقد علمت ان العلم
 يتعلق الى مفعولين فذا صار باعتبار الجزئية يتعلق بصير وباعتبار العلم
 بمنسوب والمنسوب اليه صار تعلقه بثلاثة ولا كاري منه واي معنى علم وهذا
 الفعلان متعديان الى ثلاثة من غير اشكال وقد اجاز الاخفش ظننت واخبرت
 واخبرت واخبرت فكلها عند القائلين بها حكم اعلم واري انما انبا ونباء
 واخبر واخبر وحدث فكلها ذكرها النحويون في باب المتعدي الى ثلاثة وفي
 في الحقيقة متعديا الى واحد وكلها لما استلزم معنى الاعلام اجريت مجراه
 لان الاخبار المستقيمة انما يكون عن علم او ظن والحقيق ان انباء يتعلق
 بمبتدأ لا بنبأ لان الفعل نفس النبأ ولا يتعلق بنفسه الا ترى انك اذا
 قلت انبا فانه نبأ واخبرت خبرا او حدثا فانه حديثا كان منصوبا على المصدر
 فاذا ذكرت خصوصية ذلك النبأ والخبر فقلت زيدا قاما او عمر او مطلقا
 لم يخرج عن كونها مصدر كذا اذا قلت فقد الترفضا كان مصدرا مثله في حديث
 تعودا بخلاف اعلم فان المفعول الثاني والثالث ليسا نفس الاعلام ولا العلم
 بل متعلق العلم فان قيل يقتضي ذلك ان يحل محل محل المصدر كما حل محل
 وقع بعد القول من جهة انه يخلق ويؤا به نفس اللفظ فصار حاصله راجعا
 الى معنى الحكاية اذ المراد به تلفظت هذا اللفظ فلو عدل عن ذلك لكان كذا

الا ترى انه اذا استعمل بمعنى القول النفسى جرى على هذا النحو فنقول انقول
 زيد منطقا فنصيرها فلذلك ما وقع من المفعول الثاني والثالث بعد انباء
 واخبر لان الانباء والاخبار لا يراهما الا المعنى لا اللفظ فلما كان كذلك اجري
 فنحو القول المراد به المعنى فنقدان قصب الحكاية وسميها النحويون مفعولا ثانيا
 وثالثا على طريق المسامحة لما ذكرناه وهذه المتعدي الى ثلاثة مفعولها الاول المفعول
 اعطيت بمعنى ان شئت ذكرته منفرها وان شئت تركت ذكره مع ذكرها بعد مفعول
 اعلمت زيدا ولا تذكر ما بعده كقول اعطيت زيدا ولا تذكر ما بعده وقول اعلمت
 عمر منطقا ولا تذكر ما قبله كقول اعطيت ثوبا ولا تذكر من اعطيتك واما المفعول
 الثاني والثالث فكل مفعول اعطيت بمعنى انك اذا ذكرت احدهما فلا بد من ذكر الآخر
 لانها في المعنى كالابتداء والخبر فكما انه لا بد من الابتداء عند ذكر الخبر من الخبر
 عند ذكر المبتدأ فذلك كذا بخلاف مفعول اعطيت لانها لا تربط بينهما فلم يلزم من
 ذكر احدهما ذكر الآخر فكان الاول منها كالمفعول الاول في اعلمت والثاني منها
 كالثاني والثالث معا في اعلمت **افعال القلوب** ظننت وحسنت
 الى اخرها فدخل على الجسلة الاسمية لبيان ما هي عنه لان النسبة قد تفر
 عن علم وقد تكون عن ظن فاذا قصدت بيان انها عن علم قلت علمت ونحو
 واذا قصدت بيان انها عن ظن قلت ظننت ونحو فبينت علمت ان النسبة
 عن يقين في غرض التكليم وبتبين بظننت عن ظن فنصب الجزأين لانها
 متعلقان لها كالتنصب باعطيت ونحو المفعولين وقد اختصت بضمها
 منها انها اذا ذكرت اخذ المفعولين فلا بد من ذكر الاخير بخلاف باب اعطيت
 لانها في المعنى على ما كانا عليه من منسوب ومنسوب اليه فلو اقتصر على احدهما
 لاختل المعنى بخلاف باب اعطيت فان مفعولها لشيئا منصوبا ومنسوب اليه
 فلذلك جاز ذكر احدهما وترك الآخر ومنها انه يجوز فيها الالف اذا توسطت
 او تأخرت لانك اذا اخبرت استقل الجزآن كما ما فكان ذكره كذا في الظرف
 المعنى فاذا قلت زيدا ظننت قائم بها نك قلت زيدا قائم في ظني بخلاف باب اعطيت
 لان مفعولها لا يستقلان كما لا تعذر النسبة بينهما قال اذا توسطت او
 او تأخرت تنبيهها على انها اذا افتدت اعلمت لقوتها بالقدم واما اذا توسطت
 او تأخرت ضعفت فاجيز فيها الوجه الآخر قد نقل جواز الالف مع تقدمها
 وهو ضعيف ولا يستدل بمثل قولهم علمت ان زيدا لقائم فان هذا من باب التعلق
 لا من باب الالف ومنها انها تعلق ومعنى التعلق ان يمنع افعالها العارض لزوما

بخلاف الالفاء فان معناه ان يجوز تركه افعالها واعمالها العارض وهو التوسط
 او التاخر فاذا وقع بعدها حرف الاستفهام كقولك علمت ان زيد عندك ام عمرو
 غلقت اي امتنع افعالها لان ما قبل الاستفهام لا يعمل فيها بعده وان كان في المعنى
 مراداً ومخبراً علمت احدها بعينه عندك منها لان المعنى علمت جواب ذلك
 وجواب ذلك انما يكون بالتحسين وكذلك يقول علمت ما زيد بقاها لان ما قبل
 النفي لا يعمل فيها بعده وان كان المعنى علمت زيد ليس بقاها وكذلك اذا قلت
 علمت زيد منطلق لان ما قبل لام الابتداء لا يعمل فيها بعدها وان كان المعنى
 علمت زيداً منطلقاً ولا يرد على ذلك علمت ان زيداً قائماً بالكسر لانه يمكن
 افعالها جميعها المفتوحة فيكون مفعولاً في موضع نصب فلا يعمل الى التعليق
 مع امكان الالف والتقديم كالتعليق في علمت زيد منطلق لا يمكن الالف
 مع التقديم وقد اختلف في تقدير علمت ان زيداً منطلقاً فالأكثر على انها باسمها
 وخبرها سكتت بسند المفعولين لان المعنى يقتضي منسوباً ومنسوباً اليه وذلك
 حاصل وقال بعضهم بل المفعول الثاني في هذه وقت فاذا قلت ان زيداً منطلقاً
 فالقدير علمت انطلاقة حاصله ولكنه خذفه للعلم به ومنها انه يجوز ان يكون
 فاعلها ومفعولها ضمير في شيء واحد مثل علمتني منطلقاً اي علمت نفسي مثلاً
 فعلت لكذا اي علمت نفسي ومنه تقدراً بقاها مع رسول الله صلى الله عليه وآله بخلاف غيرها
 من الالف فانه اذا كان كذلك عدلوا في المفعول عن الضمير الى لفظ نفسي
 مضافه الى ذلك المضمير كقولك ضربت نفسي وضربت نفسك وانما ابدلوا
 المفعول بلفظ النفس في غير افعال الفاعل لما تقرر في المعاد من ان فعل
 الفاعل لا يتعلق بنفسه غالباً وانما يتعلق بغيره فلو قالوا ضربتني وضربت
 لسبق الى انهم ما هو الخائب الى المفاداة بينهما ولم يتوحد المضمير فافعل هذا
 التباس مع قيام هذا الخائب فابدلوا المفعول بلفظ النفس اي نادوا بالعدول
 عن ذلك الخائب بخلافه باب علمت وظننت فانه ليس الخائب فيه التخيير
 بل علم الانسان بصفات نفسه وظنه ايها الترف كان ذلك الخائب الذي
 غير اصله منتقياً فخرت هذه على اصلها واستعمال المضمير اتى في محالها
 من غير تعيين لها وقد جاء في المتن وعد متني فجواه مجرى علمتني كقوله لندكان
 الى من ضربتني فقد نفي وهو على خلاف القياس المقرر وان كان جارياً على القياس
 الاصلي **قوله** وبعضها معنى آخر الى اخره قد تقرر ان تعدى الافعال انما كان
 باعتبار ما فيها فاعلم ان هذه الافعال انما تعدت الى مفعولين باعتبار ان مضافها

يقتضي منسوباً ومنسوباً اليه فاذا استعمال بعضها على معنى آخر لا يقتضي الا
 متعلقاً واحداً وجب ان يكون مما يتعدى الى واحد فظننت اذا استعملت بمعنى
 انهمت لا يقتضي متعلقاً واحداً فوجب ان يخرج عما نحن فيه الى ما يتعدى الى واحد
 وعلمت الشيء بمعنى عرفت في نفسه كذلك وانه محض ابصرته بعيني كذلك ووجه
 الضمير لا معنى احبته كذلك **افعال الناقصة** ما وضع لتقرير الفاعل
 على صفة لانها كلها اشركت في ان وضعها على ان تنسب الى الفاعل باعتبار
 صفة له فذلك لم يكن بد من الخبر والاولى مقتضى وضعها ولم يذكر سببها
 منها الا كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحو من الفعل مما لا يستغنى
 عن الخبر يعني ما وضع لتقرير الفاعل على صفة **قوله** وقد جاء ما جاءنا
 يعني وقد استعمالاً في هذا المعنى لان المعنى اثبات حصول الفاعل على معنى ما ذكر
 منصوباً فان جعلت ما نافية وجب ان يكون ذلك لشيء تقدم ذكره فكون المعنى
 نفي ان يكون ذلك على قدر حاجة الخطاب كالوكان محتاجاً الى ضرورة فطلب منه
 لذلك كير ضريح فقال ما جاءنا حاكم يعني لم تحصل هذه على الفاعل المحتاج اليه
 وان جعلت ما استنفاً ميثاقاً في ما تضمنه يعود عليها وصح تائيداً للاخبار عنه
 بالحاجة لقولهم من كانت امارك فكون المعنى انه احتاج من شيء الى مقدار مخصوص
 يتبين له مقدار ان يفسله حقيقة باعتبار مقداره فكانه قال اي شيء حصل باعتبار
 حاجتنا وقد كانت كانه حريه الضمير في قدمت ضمير الشرف لانهم يقولون اوقف
 شرفه حتى تحدث كانه حريه اي حاربه **قوله** يدخل على الجملة الاسمية
 لا عطفاً والخبر حكم معناها تقريراً لما تقدم وتبين للمعنى تلك الصفة في انها
 تحصل للفاعل على حسب معنى قوله ذلك الفعل من اثبات او نفي او صبر او
 باعتبار زمان مخصوص على ما سياتي **قوله** فيرفع الاول ويسمى اسمها
 وتنصب الثاني ويسمى خبرها ثم شرع يبين معانيها باعتبار استعمالها فيما يوجب
 له وفي غيره ان كان لها فقال كان يكون ناقصة فقدم ما الباب له ثم بين معناها
 وهو ثبت خبرها الفاعل ما ضياء الماضي بعد ذلك على ضميرين احدهما ان
 يقصد الدوام كقوله دعا وكان الله سبحانه بصير والآخر ان يقصد الانقطاع
 لقول الفقهاء كان لي مال ويكون بمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان وهذه هي
 فيها ضمير الشان من الناقصة في التحقيق لا يشترط ان يكون مرفوعاً
 ضمير الحديث فلا يكون خبرها الاجمالية ولا يكون فيها ضمير عائد على المستتر فلما
 انفردت هذه الصفات جعلت تسماً براسه تقريراً على الاستدلال ويكون تامة فيلست

على مرفوعها وهذه ليست من هذه الباب لأن مدلولها معنى الخفية المرفوعة
من غير تعيينه كأنه قال ثبت أو وجه كقولهم وإن كان ذو عسرة وسعيت فأما
استغناءها عن الخبر كما سميت انفعال هذا الباب ناقصة لاحتياجها إلى الخبر
وتكون زائدة وهي تكون وجودها وعددها لا يخل بال معنى الأصلي في الجملة كقولهم
لم يوجد كان مثلهم وشبهه وقد قيل إن قوله لم يكن كان له طلب يتوجه على
الخصبة وصار معنى الانتقال أي انتقال الفعل على تلك الصفة وقد يكون انتقال
باعتبار الحقيقة كقولهم كقولك صارا لطيفين خرفا وقد يكون باعتبار العوارض كقولهم
صار زيد غنيا وقد يكون باعتبار المكان كقولك صار زيد إلى عمرو وأصبح
واضحى فتراب مضمون الجملة بأوقاتها يعني أنها تدخل فيها أن هذا الخبر
لأنه الفعل في هذه الأوقات الخاصة التي هي الصباح والمساءلة والضحى وتكون
تامة بمعنى دخل في الصباح والمساءلة والضحى فلا يحتاج إلى منصوب كقولك
أصبحنا وأمسينا والخصبة أي حصلنا في هذه الأوقات وبمعنى صار وقد تقدم
قوله وظل وبات لاقتان مضمون الجملة بوقتهما كما تقدم في أصبح وأضحى
وأضحى وظل باعتبار النهار وبات باعتبار الليل فإذا قلت ظل زيد سارا أي
ثبت له ذلك في جميع نهاره وبات زيد ساهرا أي ثبت له ذلك في جميع ليله
وبمعنى صار وقد تقدم وما زال وما فنى وما انفك وما برح الاستمرار خبرها
لأنها مذكورة قبله يعني أن معناها أن هذا الخبر حاصل للفعل على جيل الاستمرار
مذ كان قابلا له في المعتاد لأنه لا يفهم من قول القابل ما زال زيدا مسيرا أنه كان
كذلك في أول وجوده ويلزمها النفي يقال ما زال زيدا مسيرا وكذا كذا يقال
لأن معناها نفي نفي الاستمرار من غير النفي لا انتقض المعنى فلما دخل النفي على
النفي صار المعنى لا يثبت فكان النفي على النفي مقصودا في إفادته لا يثبت وأنه
ما انتهى لأنه إذا ثبت ولم ينتف استمر وهو المقصود بمعناها بخلاف مجر مجرى
الثبوت فإنه لا يلزم منه الاستمرار وقد دخل في ذروة في قوله
حول جميع ما تنقل لا مناخه على الخسف أو برعى بها بلدا قفروا إذا يقال كان
زيدا لا على أنه جدد واجب بانه لم يغير لا بقوله على الخسف فيكون المعنى
أنها مستمرة على الخسف وهو استواء الأحوال في كل حال إلا في حال كونها
مناخه فيكون مثل قولك لا يزال زيدا شجاعا إلا ما شيا فعلى هذا يكون لا ناخه
بمعنى إكمال الأجل من قولهم خرج عند قصد إناخه وعلى الخسف يتعلق بخرجه
أنه الخبر ويكون نصب مناخه على أنه حال لا خبر ولا مستثنى ومفترج كما تقول

ما جسر

ما جسر الأركاب وضعف من جهة أن ما مله ظرف متاخر عنه ويكون مثل
قولك زيد قام في الدار وهو ضعيف وعلى الرد يكون على الخسف متعلقا
بمناخه أما على معنى أن إناختها على الخسف عوض عن إناختها على الأرض
كقولهم تحية بينهم ضرب وجيع وأما على معنى إزام والأصالة والأدب
كما تقول الخشنة على الدنيا الزينة إياه **قوله** وما دام لتوقيت أمر بعد
ثبوت خبرها لعلها فاذ أملت أنك ما دمت قاما فحناء ذكر توقيت
الأكرام بثبوت الخبر لهذا الفاعل ومن ثم احتاج إلى الكلام لأنه ظرف والظرف فضلة
فلا بد معه من كلام من جملة اسمية أو فعلية لفظية ويقدر كغيره من الفضلات
قوله وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا فإذا قلت ليس زيد قائما
فمعناه حصول هذه الصفة منفي عن هذا الفاعل ثم اختلف هل يقتضي نفيها
نفي الحال خاصة أو على الإطلاق والشرع على أنها نفي الحال ثم شرع بذكر
أحكام هذه الأخبار باعتبار التقديم والتأخير فقال ويجوز تقديم أخبارها
كلها على إسمائها ولا إشكال في ذلك إذ ليس فيه تقديم المنصوب على المرفوع
فيما عامله فعل وأما تقديم الأخبار عليها نفسها فهي في ذلك على ثلثة أقسام
تتم بجوز وصون من كان إلى راجع يعني باعتبار الترتيب المتقدم لأنها أفعال صريحة
ولا مانع في تقديم المنصوب عليها كغيرها من المنصوبات وقسم الجوز وهو
ما أوله ما وما أوله ما قد تكون نافية في مثل ما برع فيكون المانع ما يلزم من تقديم
ما في حيز النفي عليه وقد تكون معدرية وهي في ما دام خاصة فيمنع لما يلزم
من تقديم ما حيز الصلة على الموصول وظالف ابن كيسان في غير ما دام مما أوله
ما فلا يكون إلا النافية ورأى أنه لما امتزج مع الفعل صار بمعنى الثبوت صار
كأنه بمعنى ثبت فلا نفي محقق فيلزم تقديم ما في حيزه عليه وأما ما دام فلم يخالف
فيه التعلق المضد ويده وقسم مختلف فيه وهو ليس فمن راعى الفعلية فيجوز
التقديم ومن راعى معنى النفي فيمنع التقديم والصحيح الأول لما ثبت في مثل
قوله بعد اليوم يأنهم ليس مضروفا عنهم وأما قد تقدم معمولة العالم جاز تقديم
العامل أيضا **أفعال المقاربة** ما وضع له نوا الخبر رجاء أو حصر
أو اخلا فيه هذه الأفعال في التحقيق من أخوات كان وذلك لأنها لغوية الفاعل
على صفة على سبيل المقاربة من رجاء أو حصول أو اخلا فيه فيدخل على المبتدأ
والخبر لا مطلقا الخبر حكم معناها من مقاربة مخصوصة وأما بويك لا زامهم في
خبرها أن يكون فعلا مضارعا للعرض وقد جاء قوله فابت إلى فهم ومآله أنه أبا

على الاصل فالاول بمعنى الموضوع للترجاء عسى وهو غير معتبر في النص فيه معنى انشاء
فأشبه الحرف من حيث ان معاني الانشاء اصلها ان يكون بالحرف وبه استعمالها
على خبرين احدهما ان يقول عسى زيد ان يخرج فذلك كالحرف مرفوعا ومنصوبا
ويشترط في منصوبها ان يكون ان مع الفعل وانما التزموا فيها ان مع الفعل
تقدم المعناها في الترجي لان لا يكون الا في المستقبل فتصير وان يعتبر واعنه بما
يطابقه والفا في ان يقول عسى ان يخرج زيد فتجعل ما كان منصوبا في موضع
رفع ويستثنى خبر المرفوع كما استغنوا في قولهم علمت ان زيدا قائم عن الخبر من
حيث اشتهل على المقصود من منسوب ومنسوب اليه ومن قال في علمت ان الخبر محذوف
فلا بد ان يقول مثله ههنا واما اذا وقع الفعل على فقد تقدم ما فيه من الخلاف في
المضرات **قوله** وقد محذوف ان تشبهها لها كاد لشيء ههنا لها في باب المقاربة
كما شتهت كاد بها في جواز ادخاله ان والفا في كاد بمعنى الشك في من الثلاثة الاول
وهو ما كان له في الخبر على سبيل الحصول بقوله كاد ان الشك تغرب تريد ان
ذوقها قد حصل والزم في خبرها ان يكون فعل حال تقرير لما يقتضيه معناها
من مقاربة الحصول واذا دخل النفي على كاد في كاد فاعلم على الاصح اختلاف الناس
في كاد اذا دخل عليها النفي فقال قوم يكون معناها الاثبات ما ضا كان او تقبلا
وقال قوم يكون معناها في الماضي الاثبات وفي المستقبل كالا فقال قوم
هو كالا فعل وهو الصحيح والذي يدل عليه علمنا بان كل فعل لم يدخل عليه حرف
نفي في معناه على حسب ما وضع له فاذا دخل عليه النفي كان نفيًا لذلك المعنى عن
من نسب اليه وهذا معلوم من لغتهم وجوب ان يندرج كاد في هذا الامر العام
المعلوم من لغتهم وشبهه من قال انها الاثبات اما في الماضي فقوله وما كادوا
يفعلون وقد ذهبوا اما في المستقبل فتخطئة الشعراء ذا الزم في **قوله**
اذا غير الخبث المحبث لم يكدر ريش الهوى من حبيب مته يدرج ولولا انهم
فهموا ان المعنى الاثبات فيودى الى ان المعنى ان ريش الهوى يبرح اي يزل
ولكن بعد طول لم يكن الخطيئة اياه معنى وليس ما احتجوا به بشي اما قوله تعالى
وما كادوا يفعلون فعلى معنى اثم ما قاربوا ان يفعلوا قبل الذبح والذي يقرر
ما سبق من تعنيهم في قولهم انقذنا هذا ادع لنا ربك تدب لنا ما في ادع ربك
يقين لنا ما لو فعل ادع لنا ربك يقين لنا ما في ان البقر تشابه علمنا وهذا التفسير
دال على ان يفعل ومن لا يقارب ان يفعل فعلمهم بعد ذلك لا ينافي في غير مقاربتهم
الفعل قبله لانه قد يلحق من ذلك داله الى الفعل ولا ما دله على الذبح من قوله

فأشبهه لم يفهم من نفي الفعل الا نفي المقاربة ثم لا ينكر ان العرف في
مثل ذلك جرى على نحو ذلك في المعنى فاذا قيل ما كاد زيد يسافر فعناه ما قد
بعد ان لم يقارب ذلك وهو الذي عزم حتى توهموا انه صار للاثبات واما قول الشاعر
لم يكدر ريش الهوى فلا ينبغي ان يحال على الغلط الا ترى ان قوله بعد او الخطا في
يخرج فيشبه موج من فوقه موج من فوق صحاب ظلمات بعضها فوق بعض
اذا خرج يوم لم يكدر ريشا ولو جعل هذا على معنى انه يراها الفسار المعنى ويكون مثل
تراكب الخلة عظيمة ليس فوقها ظلمة لشدة ظلمة اذا اخرج الانسان يراها ههنا
ظلمة الفسار فوجب حملها على نفي المقاربة اي اذا اخرج يوم لم يقارب رؤيتها
وهذا ابلغ من نفي نفس الزم لانه اذا انقضت المقاربة للرؤية كانت الرؤية انقضت
واما قوله ذي الرمة فلا ينبغي ان يخطئه بل يحال على هذا المعنى فيكون قصده انه اذا
غير المحبث المحبث لم يقارب حتى التغير وهو ابلغ من نفي نفس التغير لانه اذا
مقاربة التغير كان التغير ابعد ومن خطاه فذهبه مذهب من استدل بقوله
في الاثبات فالدليل على الجميع ناهض وانما من فرق بين الماضي والمستقبل
فلا راد من قوله في قوله وما كادوا يفعلون وبعده في قوله لم يكدر ريشا او قد
او يعلم ان قوله لم يكدر ريشا بمعنى ما كاد فيلزم ان يكون للاثبات وفيه ضا
المعنى المتقدم ولا يلزم من ذلك انه في سياقات الشرط وما في سياقات الشرط معناه
لاستقباله وان كان قبله بمعنى المضى فبطل ايراد ذلك عليهم فتبين انه داخل
فيما قصد من المستقبل والله اعلم **قوله** الثالث جعلوا طغفوا واخذ معنى الثالث
كما هو لدنو الخبر على سبيل لاخذ الا ترى انك اذا قلت جعل زيد يقول فعناه اخذ
في القول وقوله ومن مثل كاد يعني في الاستعمال نفسه ما على الموصوفين في عسى
اثبات التصويب وخذ من قول او شاك زيد ان يجي او شاك زيد وكاشع
كاد بقوله او شاك زيد بجو **فعلا التخييل** ما وضع لانشاء التخييل
فمثل قولك تخييلت ومجبت لي من افعال التخييل لانها ليست لانشاء وانما فعل
التخييل الذي يؤيد له ما وضع لانشاء التخييل ومضى صيغتان ما افعله وانفعل به
لكول ما احسنه واحسن به ومضى غير متصرف في معنى انه لا يكون منها مضارع ولا امر
واهي وانما لم يتصرف لانها لما تفتت معنى لانشاء اشبهت الحروف فاشتغلت
من التصريف لذلك كعسى **قوله** والابتغيان الى آخره وقد تقدم شروط ذلك
بطلانها فلا معنى لاعادتها كما هم لما قصدوا الباطل بالتخييل اجروها فيما جرى فيه
افعل التفضيل لانها في الباطل **قوله** ويتوصل في المحتج بمنزلة ما توصل

انما الخارج من خبر ان قوله
فأشبهه على ما لم يرد في
في استعماله

الى التفسير فقالوا ما اشد استعجابه كما قالوا ان يد اشد استعجابه وكذلك ما اشتهر
قوله ولا يتصرف فيها الى آخره فلا يقال زيد ما احسن ولا ما زيدا احسن
ولا زيد احسن وقد اجاز المازني الفصل بالظرف ومنه قولهم ما احسن بالرجل
ان يصدق وانما لم يتصرف فيها لما تضمنته من معنى الانشاء الذي له صدر الكلام
واما الفصل فمن بابه راي انها كالمثال التي لا تتغير فاجازها على طريقة واحدة
اما الاعراب فصيغة ما افعله ما ابتدا برفع عند سيبويه كان اصله شئ حسن زيد
كما يقول امرأته عن الخروج بمعنى ما افعله الامر فاجازها من الفعل والفاعل
والمنقول في موضع رفع خبر لها ومذهب لا خفي ان اصلها ان تكون موصولة
فالجملة بعدها صلة لها وخبر المبتداء محذوف كان اصله الذي حسن زيد
شئ تحذف الخبر ومعنى عند بعضهم استنهاية مبتدأ ما بعدها الخبر كان
اصلها ان شئ حسن زيد وهذه التقديرات كلها باعتبار الاصل اعلى الان في
الحق وانما معناها الانشاء كما تقول في بحث فعل ما بين وفاعل بمعنى في الاصل
اذ كنت مرابطا بمعنى الانشاء فذلك هذا ومذهب سيبويه ان ظهور من وجه وهو
انه لا يقدرون فيه ولم ينقل من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب لا خفي فانه يلزم
منه حذف الخبر ومذهب غير يلزم منه النقل من انشاء الى انشاء وهو بعيد
ومذهب لا خفي اوجه من حيث ان استعمال ما الموصولة ثابت واستعمال ما
بمعنى شئ مبتدأ لم يثبت وهذا بعينه موجود في الوجه الآخر لان استعمال الاستنهاية
كثير لكنه ضعيف من حيث انه نقل من استعمال الى التوجيه كما تقدم واما احسن
بزيد فاصل احسن زيد عند سيبويه وفيه شذوذ ان احدهما استعمال الامر بمعنى
الماضي والآخر زيادة الباء في الضمير عند فعله في الفعل فزيد عند هو
الفاعل ومذهب لا خفي وغيره الى ان افعل في اصل الامر لكل احد بان يجعل
زيد كريمة او حسنا وما اشتهر نفى الفعل ضمير للفاعل لا بد منه الا انه جرى مستترا
للواحد والاثنتين والجمع لا يجري مجرى المثل فاشترط لذلك والباء على الوجه
الثاني اما اذا بدت مثلها في قوله فعل ولا نقلوا بايد يكلم الى النهاية كان اصل
الكرم بزيد الكرم زيد ثم زيد به الباء فقيل الكرم بزيد وقيل الباء للتعدي كان الكرم
مثل قولهم الكرم زيد اي صار ذاك الكرم مقدر والصفة للضمير وانه مثلها في عقد البعير
اي صار ذاك عقد ثم جرى بالباء ليصير متعديا فيصير ما كان فاعلا مفعولا به وتحت
الفعل ضمير الفاعل لذلك **افعال المدح والذم** ما وضع لانشاء مدح
او ذم افعال المدح والذم التي يجوز بها ما وضع لانشاء مدح او ذم وليس مثل

فكر

قولك مدحته ولا ذمته ولا شرفه ولا كرمه ولا حق ولا لوم من هذا الباب
لانها لا تميز لالانشاء فيها نعم وبشرط ان يكون الفاعل معروفا
باللام الياء آخره وانما فعلوا ذلك لما فيه من حق الايهام او لا يخفى موقع ليس
وقع مفسرا من اول الامر ثم يفسر بعد ذلك فان الشئ اذا ايهام اولاهم ففسر
كان موقع في النفس من وقوعه مفسرا او لا وليس التعريف في فاعله شريفا واحدا
معهودا وانما هو تعريف المرحوم في الذم وفي ذلك مذهبهم ومن ثم توصف كثير من
الغوثين انه للهموم وليس الامر على ذلك اذ لا يفسر الهموم بالواحد ولا يثنى ولا
يجمع ولما فسر هذا بالواحد وثني وجمع دل على انه ليس للهموم والمضاف الى
المرتب باللام لذلك فالمضمر المستتر بكثرة منصوبة كذلك لانهم لما جوزوا الواحد
في الذم من الجنس جوزوه لمدح معبود في الذم فاضمروه لذلك ثم فسروا
اما باسم جنس لما قصدوا اخبار واحد واما بما معنى شئ وهو راجع الى ذلك لكونه
فنعما هي ونحو قوله تعالى بسما اشتروا به انفسهم يجوز ان يكون الفاعل مضمرا محذورا
بما والمخصوص اما محذوف في مثل قوله تعالى بسما ما اشتروا به انفسهم ان يكونوا
وجوز ان يكون ماضية بمعنى الذي ويكون المخصوص بالذم على الوجهين ويجوز ان
تبع فاعلة لما فيها من الايهام كالمعرف باللام واما المخصوص بالمدح او الذم
ففي اعرابه وجهان احدهما ان يكون مبتدأ ما قبله خبر كان الاصل ان يندم
الرجل استغنى عن العايد الى المبتداء لما ذكرنا من قوله لا ارى الموتى يسبق
الموت شئ في معنى يسبقه شئ وهذا خبر من قولهم قال انما استغنى عن العايد
لما في الفاعل معنى الغوم لما تقدم من ان جعله للهموم غلط اذ لم يقصد التكلم
مدح الجنس وانما قصد مدح ما يطابق هذا الفاعل المفكور فجعله للهموم غلط
ثم غير بالنقد ثم والتاخير ليحصل الايهام والتفسير المتقدم ذكرهما والوجه
الثاني ان يكون خبر مبتدأ محذوف كانه لما قيل نعم الرجل مثل عن تفسير
فقيل هو زيد ثم حذف المبتدأ فصار الكلام بمعنى انشاء مدح عام لزيد فجري
بعد ذلك مجرى الجملة الواحدة فالوجه الاول لاصل فيه كلام واحد والوجه الثاني
الاصل فيه كلامان ثم جرى مجرى كلام واحد **قوله** وبشرط مطابقة الفاعل
بمعنى شرط المخصوص ان يكون مطابقا للفاعل في افرادة وتثنيته وجمعيه
وتدليوه وتانيثه فنقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان زيدان ونعم الرجال
الزيدون ونعمت المرأة عند لانه في المعنى تخيير له فيصير مطابقا وتقول نعم
بشئ مثل القوم الذين كذبوا باياته الله او رد اعترافا للنسب لانه قد يتوهم

١٤

ان الذين نسبوا اليه هو المخصوص بالذم فلا يطاق ان الفاعل هو قوله نعم مثل القوم لان
الذين نسبوا اليه ليسوا مثل القوم وقد تأول على وجهين احدهما ان يكون الضمير محذوف
كان اصله ليس مثل القوم مثل الذين قد حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
والثاني ان يكون الذين صفة للقوم ويكون المخصوص بالذم محذوفاً كأنه قيل ليس
مثل القوم المكذبة منهم **قول** وقد حذف المخصوص اذا علم يزيد انه
قد تقوم قرينة يبين بها معنى المخصوص بالمدح او الذم في حذف اللفظ الدال
عليه اختصاراً لقوله نعم الخ لانه قد علم من سياق الآية ان تفسيره ايوب
فكانه قيل نعم العبد ايوب او نعم العبد هو ولذلك قوله نعم فنعم الماهر ون
انه قد علم من سياق الآية ان المعنى نعم الماهر ون نحن **قول** وسأشرك
بمعنى انما تستعمل استعمالاً ومعناها وان كانت تقع في الاخبار كقولك سافى
ذلك وهو تقييد سر في وقد حمل قوله نعم سافى القوم على انها بمعنى يفسد
مضاف محذوف ليطابق المخصوص الفاعل في قيل التقدير سافى مثل القوم
كاحد الوجهين في ليس مثل القوم ومنها حيداً بمعنى ومن لا تفعل التي انشأ المذبح
حيثما ولذلك عاملاً معاملة نعم في كونهم جعلوا فاعله مبهماً ثم تفسر
بالمخصوص على نحو ما فعلوا في نحو قولهم نعم الرجل زيد وذا هربنا وان كانت
من الفاظ الاشارة لم يرد بها مشايراً اليه بحينه وانما اريد مشايراً اليه في الزهن
كما قيل في الرجل في قولهم نعم الرجل لا يخفى ذاعن هذا اللفظ وان كان المذبح
مثنى او مجعولاً او مذكراً او مؤنثاً كان عاملاً معاملة المضمير في نعم في ان
لا يختلف باختلاف احوال المذبح لانه لم يكن اسماً ظاهراً فجعلوا اللفظ
على غيره في المطابقة مزينة واعراب المخصوص بالمدح في حيثما كاعراب المخصوص
في نعم **قول** ويجوز ان ياتي قبل المخصوص وبعد تمييز احوال على وفق
مخصوصه كقولك حيثما رجلان زيد وحيثما رجلان زيد وحيثما رجلان زيد وحيثما
زيد راكبا وانما لم يلتزموا التمييز في حيثما والزموا في نعم اذا كان الفاعل
مضمراً الامر من احوالها ان الفاعل ههنا لفظي محصنه والفاعل في نعم مستتر
اللفظ لانه فاعل لغير الملفوظ على الملفوظ به مزينة في البيان والثاني ان نعم
لوم مميّزة في نعم لا ينسب الفاعل بالمخصوص بالمدح في كثير من المواضع
وذلك في مثل قولك نعم رجالا السلطان فلو ذهب تحذرت رجالا لم يدر هل
السلطان فاعل والمخصوص محذوف او سيد المر والفاعل مضمراً والسلطان
هو المخصوص بالمدح بخلاف حيثما فان لفظ ذا يرشد الى انه الفاعل اما جوى

الحال فواضح **الحرف** ماد دل على معنى في غيره وقد تقدم
ان وضع الكلمات لا فائدة معناها الا فرادى على ضربين احدهما ان يوضع دالة
على معناها بنفسها من غير ان يتوقف على معنى على متعلق لها وذلك لا يتم
والنقل فان تعويض احد الانصبة فهو فعل والاشارة اسم والشافى ما يتوقف في النفا
على معناه على متعلق لها باعتبار الوضع وذلك هو المسمى بالحرف وهو معنى
قولهم ماد دل على معنى في غيره وهو متعلقة **قول** ومن ثم احتاج في حريته
الى اسم او فعل يزيد ومن اجل ان دلالة باعتبار الوضع يتوقف على متعلقه لم
يكن بد من ذلك ذلك المتعلق وذلك اما اسم او فعل فالاسم مثل قولك ان زيد
قامم والفعل مثل قولك قد تام زيد فلا تستقل جوا الاسم او فعل واذا لم يستقل
جوا الاسم او فعل لم يكن على انفراد جزءاً من اجزاء الكلام ليدلوا على
استعماله على خلاف وضعه لان وضعه دالة على معناه الا فرادى مشروط بذلك
متعلقه فلو استعمل محذوفاً عنه كان خروجاً عن وضعه ثم شرع في تفاسيم الحرف
فتمت خروجه الجرم وما وضع للاختصاص بفعل او معناه الى ما يليه يعني
بفعل او شبيهه او معناه نحو قولك سررت زيد وانا ما سررت زيد ومرورى زيد
حسنت وانا معناه فتحو قولك زيد في الدار لا كراهمك وهذا في الدار ايوك
فالاعمال فيها ما في الدار من معنى الاستقرار وما في هذا من معنى الاشارة على
ذلك في الجاد على نحو علم في الظرف والحال ثم شرع بعد ذلك في العشرة الاولى
لا تكون لا حرفاً ولا خمسة التي تلها تكون حرفاً واسماً والمثلثة البواقي تكون حرفاً
وفعلان قلت قد عرفت قوم على اسمها وتعلوا وحرفاً قلتم لا تعد كذلك
فالجواب انه انما قصد الى هذا التفسير باعتبار المحافظة على اللفظ والمعنى
الاصلي ولا عدت الالام حرفاً وفعلان في قولك زيد اذ لفظها لفظ قولك زيد
وكذلك من انه امر من مان يميز وكانت الى تعد حرفاً واسماً في قولك الى زيد بمعنى
نعمه زيد ولهم اعتبروا اللفظ والمعنى الاصل معاً فلم يعد والالام محذوفاً
عن معناها الاصل وللفظها في اصل مخالفة للفظها في الحرف وكذلك من ذلك
الى الا ترى ان الى التي هي النعمة اصل الفها يا والى التي هي حرف الاصل الفها
وكذلك على التي للفعلية اصلها عن واو التي للاسم والحرف الاصل الفها
فان حرفاً فان قلت فلزم مكان لا تعد حاشاً وخلا وعد لان الفها اذا كانت
فعلاً منقلبة واذا كانت حرفاً غير منقلبة وقد جعلت ذلك مانعاً في عمل فيكون
مانعاً في حاشاً وخلا وعد فالجواب انما لم تعد حاشاً في مثل قولك حاشيتك

ولا عدا في مثل قولك عدونه ولا خلا في مثل قولك خلوت فان انتقالها مانع من
عدا واختلاف حروفها وانما عددنا حاشا وخلا وعدا الواو افعه في الاستثناء
ولم يصرف تصرف الافعال اشبهت الحروف فلم يجعل الالف اصل واذا
كان اسم اذا شبه الحرف لم يكن الالف اصل فالفعل اجد **قوله** فمن لا يدر
والتيين الى آخره فالابتداء بحرف بما يصلح له انتهاء لقولك سرت من البصر
لانه يصلح ان تقول ان ينادى وقد جرى في بعض المواضع مستبعدا فيها لانها
لعدم قصد اليه وتوفر الغرض للابتداء منه لقولهم اعدوا بالله من الشيطان
الرجيم واما التبيين فافعله بما فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرف ما بان يجعل
مكافاة الذي يستقيم المعنى لان المعنى فاجتنبوا الرجس الذي هو وثن
والتيين لقولك اخذت من الدراهم وتعرف ما بانك لو جعلت بكاء بعض مقام
المعنى وزايدة في غير الموجب لقولك ما جاءني من ابي وهما حال من ابي
وتعرف ما بانك لو جازعها لفي اصل المعنى على حاله لقولك ما جاءني اجد وقد جازع
الكوفيون والاختصاص فقالوا يجوز زيادتها في الواجب واستدلوا بمثل قوله بما
يفقر لكم من ذنوبكم ومثل قولهم قد كان من مطر ليس بواضح اما قوله تعالى
يفقر لكم من ذنوبكم يجوز ان يكون المراد يفقر لكم بعض ذنوبكم فان زعموا
انه يدفعه قوله بما ان الله يفقر الذنوب جميعا فلنسا لا يعد ان يفقر بعض
الذنوب لقوم جميعها لقوم ولو سلمنا ان قوله يفقر الذنوب جميعا عام لجميع
هذه الامة فليس قوله يفقر لكم من ذنوبكم خطا بهذه الامة وانما هو خطا بـ
لقوم نوح فلا يلزم من غفرانه هذه الامة جميع الذنوب غفرانه لقوم نوح جميع
الذنوب واما قولهم قد كان من مطر فمحتمل ان يكون الحق قد كان من مطر
اما للتبيين واما للتبيين فلا يثبت مثل هذا الاصل مع هذه الاحتمالات
قوله والى الانصاء اختلف في معنى الالف قيل ظاهرة في الانتهاء فلا يدخل
ما بعد ها فيما قبلها الا مجازا وقيل ظاهرة في الدخول ولا تستعمل في غير المجازا
وقيل مشتركة بينهما وقيل ان كان ما بعدها ليس من جنس ما قبلها لم يدخل وان
كان من جنسه دخل والمذهب اوله ووجوب غسل المراقرة للعبتين على
القول بالوجوب على هذا المذهب ليس ما خوذ من الآية وانما هو ما خوذ من
بما صلى الله عليه وسلم **قوله** وحق لك يعني انها بمعنى الانتهاء الا انها
ظاهرة في ان ما بعدها يبدل فيما قبلها لقولك اكلت السمكة حتى راسها وعنت
البارحة حتى الصباح والمعنى اكل الواو ونيم الصباح ومختص بالظاهر

فان يقال اليه خلا فالله تعالى والذي يدل على امتناعها انما مستعملة كثيرا كما يستعمل
الى ولو كان ذلك جائزا لوقع ولو وقع لنتقل مع توفر المستقلين والناقطين وحكمة
ترك استعماله لانه لبقائه الفاء وتغيرها مع الاستعانة عنها بالي لانهم لو قالوا حاشا
خالقوا باب الفاء التي اصلها في انها اذا اتصلت بالمضمر قلبت ياء اهل والي
ولدي في قولهم عليك والك ولدك ولو قبلوها ياء خالفوا القاعدة الاصلية في ان
المضمر لا يغير الكلمة وحجة المبرد انه حرف كان قد دخلت على المضمر مثلاً والجواب
ما تقدمناه **قوله** وفي النظرية لقولك جلس في الدار وفي المسجد ولذلك
قد دخلت بها ومعنى على قليلا ومنه قوله بما ولا صليتكم في جزع النخل وقد
تيل افعالها بالياء وانما قصد اليه الغة في استقرار فاستعمل حرف النظرية لذلك
قوله والباء للانصاء لقولك مررت بزيد اي التصق مروري بالمكان الذي
يلا بيه والاستعانة لقولك كتبت بالعلم والمصاحبة لقولك استريت الفرس
بسرجه وطاعة والمقابلة لقولك بعثت هذا بهذا وللتعدي لقولك خرجت بزيد
والظرفية لقولك طننت به وجلست بالمسجد وزايدة في الخبر في الاستفهام وفي النفي
قياسا لقولك هل يد بقاء وما زيد بقاء وفي غيره سماعا لقولهم حبسك زيد
والقيد بحسبك ياء والقيد **قوله** واللام للاختصاص لقولك جاني
اخ لك وعلاقم له وللتعليل لقولك حبسك المسمن واللين واكرامك الزاير **قوله**
ومعنى عن مع القول معنى في مثل قوله بما وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو
كان خيرا ما سبقونا اليه ولم يرد انهم خاطبوا الذين آمنوا بذلك اذ كان يجب ان
قال لو كان خيرا ما سبقونا اليه وانما المعنى وقال الذين آمنوا وزيادته في قوله بما
روى لكم يعني ذلك لكم ومعنى الواو في القسم للتجيب لقوله الله يبقى على ايام
ذو حجب بمشغرة الضياع والاس معنى والله لا انها مخصوصة بما فيه معنى
التعجب لا نقول لله لقد قام زيد ولا يقوم زيد ولكن لله لا يؤخر الاجل والله لا يعجز
ومحذو ذلك **قوله** ورتب للتفصيل لاصدار الكلام لان معناها معنى الانشاء في
في التفصيل مثلكم في التكثير فوجب ان يكون لاصدار الكلام لغرض احماء معنى
الانشاء **قوله** مختصة بذكر موصوفة على اصح لان وضعها للتفصيل نوع
من جنس فاذا ذكرت الجنس ثم خصصته بصفة وفوت عليها ما تنفيذه من نوع
من جنس لا يدخل الا على نكرة لان الغرض من تفصيل ذلك فلو عرفت وقع التعريف
ضائعا وفعلها ما عين محذوفت غالبا لان المعنى على تفصيل تحقق فلا يكون
نحلة الاماضيا وانما حذف غالبا لما كان معلوما كما حذف متعلق الباء في بسم الله

لما علم واذا قلت رب وجل الرحمن فذكر في صفة رجل كقولك رب رقيب هرقته
ذلك اليوم لا على انه الفعل المتعلق به **قوله** غالبا انه قد يظهر في مثل
قوله رب رجل كريم تحقق او حصل وهو قليل وقد دخل على ضمير منهم
محمدين بكرة منصوبة لقوله رب رجل وهذا الضمير في ايهامه كايها الضمير
فيهم وكذلك كان مفعولا مثله في نعم خلافا للكونين في انه يحيط ببقته
للتبيين والخلاف راجع الى انه هل هو ضمير يقدّر ذهني فيجب انفراد كضمير
نعم او هو افعال لتقدم ذلك فيجب مطابقة للضمير **قوله** وتلعبت اما
فتدخل على الجمل لما كان التقليل قد يكون في مفرده وقد يكون في نسبة شخصية
توصلوا في ادخال حرف التقليل في النسبة بما فاعلها وبما قام زيد ويعنون
تقليل هذه النسبة الى زيد وربما زيد قائم وقد تستعار رب هذه الملقوفة بما
للتحقيق النسبة الواقعة بعدها كقوله رب ما يورد الذين كفروا كما استعقلت قد
الواقعة قبل المضارع وان كانت للتقليل للتصديق لقوله لم تدبعل الله وما
انتم عليه **قوله** وواوها وهي الواو التي ابتدأ بها في اول الكلام بمعنى رب
كقوله وبلدة قالصة امواها وبلدة ليس بها انيس على معنى رب بلدة وقيل
ان المقصود بها مقدره ومضد رب بلدة وان الواو واو العطف وزد بان
واو العطف يكون في اول الكلام واجب بانها تستعمل بنفد رجلة اخرى
مقدرة وضعت ايضا بان اضمار حرف الجر متعلا على خلاف القياس **قوله**
وواو القسم الى آخره انما يكون حذف الفعل فلا نقول اقسم والله كما نقول
بالله ويلزم من محيها حذف الفعل كأنهم جعلوها عوضا من الباء والفعل معا
ومع ثم اجيب لما استدل على جواز العطف على عاملين بقوله لم والليل اذا
بغض النهار اذا جئنا بان واو القسم جرى مجرى الباء والفعل معا فصح اعلمها
بالاقتدارين وكانت كأنها عامل واحد **قوله** لغیر السوال يعني في مثل قولك
بالله اخبرني فان الواو لا تستعمل ثم وان كان الفعل محذورا **قوله**
مختصة بالظاهر يعني انها لا تستعمل الا في الظاهر ولا تستعمل في الضمير فلا
تقول ولك كقولك بل بخلاف الباء والتاء مثلما فيما ذكر مختصة بالظاهر
باسم الله بعد خاصته فلا نقول زيد ولا تعبر ولكن بالله وقد روي خفض
قريب اللعنة **قوله** والباء اعم منها يعني اعم من الواو والتاء لانها لا يكون
مع الفعل ومع حذفه ومع السوال ومع الظاهر وغيره نقول اقسم بالله بالله
اخبرني وبزيد وبك لا فعلن ولا يكون ذلك في الواو والتاء لانها اصل وضعها

قد

فوعان عليها وقد جأت اللام ومن منقسمها بما في قولهم لله لا يؤخر الاجل وقولهم من
وق انك لا تشتر الا ان اللام مختصة بما فيه معنى التعجب كالباء اما قولهم لله وها الله
نهما منقسم الاستفهام وها التي للتنبيه نحو هات من حرف القسم وفي ها الله ذا
لغتان قطع الصيغة ووصلها فبقي في الف قولك ها وها من خذها وخذها
وقيل قولان احدهما قول الخليل ان ذا مقسم عليه كانه قيل الامر ذا الخلف لا مر
للثة الاستعمال والثاني وهو قول الاخفش ان ذا من جملة القسم قولك كانه
قال ذاتي الذي يدك عليه امر ان احدها انهم يذكرون المقسم عليه بعد فذكر
ذلك على ان ما تقدم عليه غير والثاني انه با تون بالمقسم عليه نفي ولو كان
ذلك بمعنى القسم عليه لكان المقسم عليه مطابقا واما ما في الحديث من قول
ابو بكر الوديق لعنه الله عليه لاه الله اذا لا يعبد الى ابد من اشد الله فيعطيك
عليه نقد جملة بعض الثمانيين على انه غلط من الرواة لان العرب لا تقول لاهها
الله الاصح ذاتهم ولو سلم انه يقال مع غيره فليس هذا موضع اذا لان اذا نفي
الجزاوى هنا على التقيض وكان مقتضى ان نقول اذا يعبد لانه وقع جوابا
لقول من طلب السلب وليس يتقابل فقالوا الظاهر ان الحديث لاهها الله ذا
لا يعبد الى ابد فصحتها بعض الرواة ثم نفلت كذلك **قوله** ويتلى القسم
باللام وان وحرف النفي الى آخره يعني بالقسم منها القسم الذي لغیر السوال
واقاسم السوال فلا يلتقي الا بما فيه معنى الطلب كقوله بالله اخبرني هل قام زيد نحو
ولذلك يسمى قسم السوال اي قسم الطلب واما غيره فيلتقي باللام وان وحرف النفي
كانهم تصيدوا الى ان يبينوا ان هذا القسم عليه من اول الامر فاللام لقولك لزيد قائم
ولا نعلن وان كقولك ان زيدا قائم وحرف النفي كقولك ما زيد قائم ولا تقوم زيد
ونحذف جوابا اذا اعترض زيد والله قائم لانه اعترض عن المبدأ والخبر وهو
في المعنى المقسم عليه فاستغنى عن اعادته ما تقدمه ما يدك عليه كقولك زيد قائم والله
لان القسم عليه في المعنى هو ما تقدم فاستغنى عن اعادته **قوله** وعن الجملة
كقولك رمي عن القوس لانه تجاوز البسم عنها واطعمه عن الخبز وكساه عن العري
لانه جعلها متجاوزين عنه **قوله** وعلى الاستعلاء كقولك جلست على الحائط
لاستعلاء لايها وقد يكونان اسمين بدخول من نحو جلست من غير ميمه فيجب ان
يأول بمعنى جانب ميمه وكقولك غدت من عليه فيجب ان تأول بمعنى فوق لما ثبت
ان حروف الجر مختصة بالنوع الذي اختصت نحو الاسمية **قوله** والكاف
للتشبيه كقولك زيد كعمرو وزائدة لقوله لم ليس كعمله شيء والمعنى ليس مثله شيء

وتدكون اسما في مثل قوله يصحكن عن كانهن المشه اي عن مثل ذلك قول حرف
 الجز عليها **قوله** ومدة ومدة للزمان للابتداء في الماضي كقولك ما رأيت
 منذ سنة لذا اي ما رأيت من سنة لكان اي ابتداء ذلك من هذه السنة استعمال
 للابتداء في الزمان كاستعمال من في الابتداء في غير الزمان كقولك خرجت في البحر
 واما استعمال مد ومدة في الزمان فتشقق عليه واما استعمال من في غير الزمان
 خاصة فختلف فيه فالبحر يوف نخصصونه والكوفيتون يجمعونه واستدلوا
 بقوله مد من اول يوم احق فقد دخلت على الزمان وتأولها البحر يوف معنى
 من تأسيس اول يوم ولا حاجة الى التأويل **قوله** والظرفية للحاضر
 كقولك ما رأيت منذ شهرنا ومد يومنا كالتوقف في شهرنا وفي يومنا فنكون
 الزمنية في الشهر المذكور واليوم المذكور **قوله** وحاشي وظلا وعدا الاستثناء
 استعمال حاشا حرف جر هو القصيص واستعمال عدا وظلا فعلا هو القصيص والعلم
 في كلا البابين ضعيف على ما تقدم **الحروف المشبهة بالحركات**
 ان وان وكان ولكن وليت ولعل وجه شبهها بالفعل المتحدى اليها الشخصي
 امرش فاعلا ومفعولا فاعملت في متعلقها كاعمال الفعل المتحدى في متعلقه
 وخولفت بينهما كما خولفت بين متعلق الفعل لا ان التصويب ههنا مقدم وفي
 الفعل مؤخر كأنهم قصدوا الى الفرق بينهما من اول الامد لانه لما كان عملها
 فورا على الفعل جعل عملها الفعل القرعي من تقديم التصويب على الرفع
 وقد شبهت الفعل لانها على ثلثة لغزيب فصاعدا مبنية على الفتح كالانفال
 اولان معانيها محاذي لامبال كأنك قلت ألدت وشجيت واستدرت ومثبت
 وترجيت **قوله** ولما صدر في الكلام سوى ان يعني ان سوى ان المفتوحة
 يعني جليسة اي لا تكون صدر الكلام وانما كان لما عدا صدر الكلام لان كلاً
 منها يدل على قسم من اقسام الكلام وذلك يقتضيه التقديم كاذكر في غير موضع
 ليتحقق الخطاب المعنى من اول الامر فيبقى عليه ولو لم يقدم لبقى السامع
 في حيرة جواز التقديم المتعددة فلا يتفرغ بالامر مخصوص يبقى عليه
 الا ترى انه لو جاز تأخير ما قبل هذه فاذا قال المتكلم زيد قام لم يدرك السامع
 اثبات هوام نفي ام تشبيه ام تمنى ام ترجى واذا قال من اول الامر ان او
 ما او كان اوليت او لعل تيقن له من اي قسم هو يتفرغ بالامر لغيره واما ان المفتوحة
 فقد تقدم علمه لانه لا تكون صدر الكلام في البتة واختلاف الناس في التعليل
قوله وتلحقها ما يعنى وتلحق هذه الحروف لفظة ما تشلخ على ان يصح

العمل كقولك انما زيد قام قال الله تعالى انما الله صمد لا يلد ولا يولد ولا يلهو
 قاله اليه هذا المحام لنا الى حملتنا ونصفه تقب وحملت البواقي عليه لانه يات
 واحد وقد دخل على الافعال بمعنى اذا دخلت ما جازح ان تدخل على الجملة الاسمية
 والفعلية تقول انما زيد قام وانما قام زيد وانما يقوم زيد وادخل ما عليها فيزيد
 ما يفيد النفي لاثبات فاذا قلت انما زيد قام فعناه ما زيد الا قام وانما الحكم
 الله معناه ما الحكم الا الله وقول الشاعر وانما العزة للكاتب **قوله**
 فان انفي معنى الجملة شروع في الكلام عليها باعتبار التفصيل فقال ان لا تنفي
 معنى الجملة اي تدخل على الجملة الاسمية مع بقاء معناها على ما كان عليه
 وليس معنى الجملة الاسمية كل جملة وانما معنى الجملة التي لا تضاد ما يعلم اذا
 اندخل على جملة استفهامية لانها لا تصدر الكلام والاستفهام له صدر الكلام
 فتضادان ولذلك لانه دخل على جملة نفية لذلك ولما بينا من التضاد في
 المعنى وانما ترك استقرازا عن مثله فذلك للعلم بامان المفتوحة فهي مع جملة
 في حكم المرفه الا ترى انك اذا قلت زيد قام ثم ادخلت الكسوة كانت على
 حالها في استقلالها بما يدتها ولو ادخلت الفتوحة جازت الجملة معها تاويل
 صدر من خبرها وما في حجة فافتقرت الى جز آخر يكون بكلاما كقولك
 اعجبني ان زيدا منطلق فيكون في موضع جر وهذه احكام المرفه **قوله**
 ومن ثم وجب الكسر في موضع المجرى والفتح في موضع المرفه يعني من اجل ان
 الكسوة تبقى معها الجملة على فادتها والفتوحة الى حكم المرفه وجب الكسر
 في موضع المجرى والفتح في موضع المرفه من حيث كان ذلك معناها فلكرث
 ابتداء لانه لا تنفي في هذا الواقع الجملة ولان الفتوحة لا يستلزمها على ما تقدم
 وبعد القول لانه لا يقع بعده الا الجملة وبعد الوصول لان الصلة لا تكون لا جملة
 ونفتت فاعلة ومفعولة ومضافا اليها لانها امور لا يقع فيها الا المرفه **قوله**
 وقالوا لا انك لانه مبتداء ولو انك لانه فاعل زيد ان ما بعد لولان ان وانها
 وخبرها انما هو في موضع البتداء ولا يقدّر جملة مستقلة فليس لانه لو كان
 كذلك لكان يجب عند حذفها ان يقولوا لا زيد قام لا كوسكن وهو غير جائز
 واذا ثبت ان خبر المبتداء لا بد من حقه فاذا وقعت فاما تقع في موضع المبتداء
 خاصة فلذلك وجب الفتح واما انك انطلقت لانطلقت وشبهه فتقع ايضا
 لان ان وما عملت فيه فاعل للفعل المقدر بعد لوى لو ثبت انك منطلق
 لانطلقت فلذلك وجب الفتح **قوله** فان جاز التقليد ان جاز الامران

يريد فان جاز نقد من الجملة وتقد من المفرد باعتبار ان جازا للسز على تاويل الجملة
 والفتح على تاويل المفرد مثل من يكره فاقا كرهه ان اردت فانا كرهه وجب الضم
 لانها وقعت في موضع الجملة وان اردت من يكره فاقا كرهه فاقا كرهه وجب الفتح
 لانها وقعت في موضع المفرد لانه خبر المبتدأ وكذلك قوله اذا الله عبد القفا والعلازم
 ان اردت اذا هو عبد القفا كرهت لانها وقعت في موضع الجملة وان اردت اذا غنودت
 وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها وقعت في موضع المبتدأ خاصة وهذا
 التعريف اول من تعريف ان على في قوله ان كل موضع صلح للجملة الاسمية والفعلية
 فان فيه مسورة وما يصلح الالحاد ما فان فيه مفتوحة لان مثل قوله اذا الله
 لا يصلح الالحاد للفعل وقد جاءت فيه المسورة ومثل قوله من يكره فاقا
 كرهه لا يصلح الالحاد الاسمية وقد جازا للسز فان دعم انه يجوز ان نقدره جازا كرام
 او فاجز به بالآرام فيجب عليه ان يوجب السز لانه موضع صلح للجملة الاسمية
 والفعلية على هذا التقدير وكذلك قوله انك تحب لاني محب لان هذا الموضع ان
 لم يكن صلا للجملة فالقريب غير صالح وان كان موضع الجملة وهو خبر المبتدأ
 يجوز ان يكون جملة ابتدائية وجملة فعلية الا ترى انك تقول مرادى ثبت الثواب
 عليه والثواب ثابت عليه **قوله** ولذلك جازا العطف على اسم المسورة لفظا
 او حكما الى آخره اي وان المسورة لا تميز جازا العطف على اسمها لانها لما لم تميز المعنى
 مع ان تقدركا لعدم فيعطف على محل ما علمت فيه على تقدير عدمها وهو معنى
 يعطف على محله مع اسمها **قوله** لفظا او حكما فاللفظ مثل قولك ان زيد قائم
 وعمر والمحكم مثل قولك ان زيد قائم وعمر لان ان ههنا وساعدت فيه بتاويل الجملة
 فنصح ان يبطئ على محله كالمسورة صرحا ولذلك اورد سيبويه في هذه الباب
 الا فاعلموا انا واتم بخانة ما يقينا في شقاق مستشهدا به على العطف على
 محله كالمسورة بتقدير حذف الخبر من الاول فاصدا الى ان المعنى فاعلموا اننا فاع
 وذلك حكم المسورة صرحا فاعلموا ايضا في حكم المسورة صرحا لما صرح بذلك وكذلك
 جعل له ان الله يرى من الشركين ورسوله على ان ورسوله لا يعطوف على محله
 اسمها وان كانت مفتوحة لما كانت في تاويل المسورة وبشرط في العطف على المحل
 مخفى الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكونيتين فلا تقول ان زيد وعمرو ذاهبان وانما
 جازا ان الذي يت والعمر ذاهبون لان ذاهبون يتد خبرا عن الثاني خاصة
 فيكون خبر الاول قد تقدم تقديرا ولذلك لو جعل ذاهبون خبرا عن الجميع لم يجز
 وانما لم يجز لما نودي اليه من كون الخبر الواحد يكون معمولا لان غير معمول لان



لانه من حيث هو خبر عن اسم ان معمول لان ومن حيث هو خبر عن العطف
 على المحل معمول لا ابتداء غير معمول لان **قوله** ولا اثر لكونه مبتدأ خالفا
 للمعبر والكسائي لانه لم يثبت ذلك عن المعبرين من العرب وما ذكرناه
 من المانع قائم فبذلك اورد سيبويه ان بعض العرب يفلطون يقولون
 انهم اجعون ذاهبون وانك وذبة ذاهبان وذلك ان معناه معنى الانك فيرى
 انه قد قال هم واذا خرج بعض العرب عما عليه القياس واستعمال الفصحاء
 غلب على الظن التقيض فقال الوجيب لقوله **قوله** ولكن ذلك يريد فيها
 تقدم من احكام العطف على المحل قوله ولذلك دخلت اللام مع المسورة
 معنى ولاجل ان المسورة لا تميز المعنى دخلت لام الابتداء معها ولكنها لما كانتا
 متفقتين في معنى التاكيد لم يجمعوا بينهما وانما ادخلوها على الخبر ان تقدم
 الاسم **قوله** او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما مما يتعلق
 بالخبر نحو ان زيد قائم وان في الدار لزيدا وان زيدا في الدار قائم ولا يقولون
 ان زيدا جائت في الدار ولا ان زيدا اجل لطلعا مثل ليل لا تؤخر ما عنهم والخبر
 جميعا مع ان اصلها ان تدخل على الاسم فاذا منع مانع من ادخالها على الاسم
 دخلت على جزئية الآخر او على ما تقدم جزء ولا تؤخر منها عن الجزئية
 ودخولها في كل ضعيف وجبته بقدره لكن ان نكاهها لم تدخل لامع ان
 قوله ولكنني من جهة الحديث كان الاصل ولكننا فنقلت حركة الهزج
 وحذفت على القياس المستعمل ثم حذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات
 فبقى لكنتي **قوله** وضعت المسورة قبلها اللام وانما لانها اللام للفرق
 بينهما ويثبت ان النافية انها لما خففت صار لفظها كلفظها فلم يدخل
 اللام لم يزد اذ قيل ان كان زيد قائما وان كان زيد قائم الحقة معنى النافية
 وكان مقتضاها اذا انفصلت ان لا يلزمها اللام لان الفرق يحصل بالاغالب
 ولكنهم جعلوا الباب كله واحدا ولان كثيرا من اسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي
 اما تعدد واما لكونه مبتدأ **قوله** ويجوز انما الفوات توقع شبه
 الفعل لنونات فتح آخر ونقصانها عن ثلثة احرف فالألفاء على ان النسبة
 كان اقتضاها الاسمين ولو فصل على ما ذكر من فتح آخر والزيادة على حرفين
 والاعمال على ان النسبة المعتبرا فاما اقتضاها الاسمين **قوله** ويجوز دخولها
 على فعلين انما ابتداء وعمه الكونيتون جازا دخولها على الافعال وانما
 جاز دخولها على ما ذكر من حيث ان التقضي موقوف عليها اذا اسما بعد

مذكوران الا ترى انك اذا قلت ان كان زيد لينا فاعناه ان زيد قائم واذ كان
ما تضمنه موقرا بعد دخول هذه الافعال فلا يلزم من جواز دخولها عليها جواز
دخولها على ما ليس من مقتضاها انما هو انما يتعلّق به الكوّن من قول
بانه وبكل ان قلت ليس لها خارج عن القياس واستعمال الفصل لا اعتبار به
قوله ونحذف المفتوحة فتجمل في خبر شان مقدر قد دخل على الخبر
مطلقا وانما حكم النجوتون عليها بالاعمال في خبر شان مقدر لا من اجل هذا
انهم قد اعملوا المكسورة مع تخفيفها من غير شذوذ فاعمال المفتوحة اجدد
لان شبهها بالفعل اقوى من شبهه المكسورة من حيث انها لها معنى مخصوص
كالافعال والمكسورة ليس لها معنى مخصوص غير التاكيد الذي هو معنى الزائد
كلها فاذا اقبلت المكسورة مع ضعفها فالمفتوحة اجدد لثاني انهم ادخلوها
على الافعال البقية لا تقتضي اسمين مع مراعاة ذلك في المكسورة على المذهب
الصحيح فلو لا مقدر لا فعال في الخبر المقدر لم خرجت عن القياس المتقدم ذكره
الا ترى انهم يقولون علمت ان قد قام زيد ولا يقولون ان قام زيد **قوله**
وشذاعمالها في غيره يعني في غير خبر الشان وذلك قول الشاعر فلو انك في
يوم الرضا سالني فقلت لم اقبل وانت صديق **قوله** ويلزمها مع الفعل
السين او سوف او قد او حرف النفي يعني انهم اذا ادخلوها على الافعال في شبه
قولك علمت ان قام زيد فلا يلزم من واحد من هذه الاصول المذكورة انهم قصدوا الى
الفوق منها وبين التعديب التناصية للفعل وكان مقتضى ذلك ان يدخلوا فاعلا
ايضا مع حرف النفي لانه لا مانع يمنع من دخول الباصنية والمخففة بعد الا ترى
انك تقول علمت ان لا يقوم زيد واريد ان لا يقوم زيد وانما تركوا ذلك للتعديب
مجامعة الفاعل المتقدم معه ونحو قوله علم وان عسى ان يكون قد اقرب الى العلم
وان كانت المخففة على المختار فانما ترك الفاعل اما لانه لا حاجة اليه لان التناصية
لا تدخل لها على الفعل غير تعديب واما للتعديب دخول الفاعل كما ذكر في حرف
النفي **قوله** كان التشبيه ونحذف فتلخى على الافصح كان الانشاء والتشبيه
كان ليك ولعل لانشاء التمني والترجي وقد نزع بعضهم افعالهم من كان
التشبيه وان وان اصل في قولك كان زيد الاسم ان زيد كالاسم فمقتضى الحذف
فتجمل لها الصيغة لما قصدوا الانشاء وهي عند بعضهم حرف براسه وهو الصحيح
ومقتضى ما ذكر في ان المفتوحة من قولك التشبيه حتى يجب اعمالها في خبر شان
مقدر لما قيل ان يقال كذلك في كان لانها ملغاة على الافصح **قوله**

وكان للاستدراك يتوسط بين كائنين متغايرين معنى يعني ان التعديب والافعال
المعنوية لا اللفظية وافق الفخاير اللفظي اوله بوافق قوله علم زيد لكن عمرا
تدحا فالنفاذ من ههنا حاصل معنى ولفظا وتقول سافر زيد عن ارضه
فالنفاذ من ههنا حاصل معنى لا لفظا ومنه قوله علم وكلت الله علم لان المعنى ولكن
الله ما اراكم كثيرا ونحذف ليلخى كغيرها ويجوز معها الواو كانك قلت استدركت
او استدركت **قوله** ليت للتمني يعني لانشاء التمني واجاز الفاعل ليت
زيد قائما بنصبه الجزين معا بمعنى التمني واجاز الكسائي على افعال كان
والذي وقعها في ذلك قوله الشاعر يا ليت ايام الصبي رواجها ووعده
البصريين حال من الشعر المقدر في الخبر اي يا ليت ايام الصبي لنا رواجها
اي حاسلة لنا في حال كونه رواجها ويضعف قول الفراء بانه يلزم مثله
في كان ولعل ولا قابل به ويضعف قول الكسائي لان افعال كان ليس بقبائس
ولو جاز ذلك جاز ان زيد قائما بمعنى يكون قائما او كان قائما وتأويل البصريين اجدد
لانه لو كان نصا وهو على خلاف القياس واستعمال الفصل لكان مراد واذ تلف
وله هذا التأويل الظاهر وقد جاء ليت ان زيد قائم لما كانت بمعنى التمني وهذا
ما يجوز قول الفراء ويجوز ان يقال افعال دخلت على ما هو في تأويل المصدر وهي
على افعال الخبر محذوف كانه قيل ليت قيام زيد حاصل او استغنى باسمها
ومعناها كما استغنى في علمت ان زيد قائم **قوله** لعل للترجي اي انشاء
الترجي ومنها لعل وعل ولعل وعق ولان وان وقد جعل قوله فعل افعال
جاء لا يؤمنون فيمن قرأ بالفتح على افعال معنى لعل وشذ الخها وهو ضعيف
ولعله وهم او قصدوا الحكاية **المروف العاطفة** الواو والفاء ولم
وحق والى وانما وام ولا ويل ولكن فالاربعة الاول يعني الواو والفاء ونحو
تجمع بين الثاني والاول في الحكم الحاصل للاول نحو جاف زيد وعمرو وجاز زيد
فعمرو وجاز زيد ثم عمرو وجا القوم حق عمرو ثم انما تفرد بعد ذلك فالواو
للمجمع المطلق لا ترتيب فيها عند المحققين من النحويين والاصوليين والذي يدل
عليه قوله علم وادخلوا الباب سجدا وتولوا حطة وقال في موضع آخر وتولوا
حطة وادخلوا الباب سجدا ولو كانت للترتيب لنافض الظاهر ان فلذلك تعيشت
وايضا وجوب ترتيبها في مثل اختتم زيد وعمرو وسواء محياهم ومماتهم واذ ائنت
نفي الترتيب فيها فقد فارقنا احوال الثلاث للزوجهما الترتيب فالفاء للترتيب من
غير مهلة كقولك جاز زيد وعمرو ويعتبر ما يند في العادة مرتبا من غير مهلة فقد

يطول الزمان والعادة فعضى في مثله بانتفاء المهلة وقد يقصر والعادة بالعكس
قال الله ثم خلقنا النطق علقه فخلقنا العلة مضغة فخلقنا المضغة
عظما فخلقنا العظام لحمنا وقال الله ثم الم تر ان الله ازل من السماء فتنسج
مخضرة ومثل ذلك مختلف تغيرا الناس فيه قد يستقرت بالنسبة الى عظم الامر
فستعمل الفاء وقد يستعد بالنسبة الى طوب الزمان فستعمل ثم ولا يكون ذلك
مخالفا لوضع الفاء فيما ذكر وتوهم شلها بمهلة على ما ذكر في الفاء وحق شلها في التنبيه
والهلة الا ان شرط معطوفها ان يكون جزا من المعطوف عليه لان العرض لونه
غاية لذلك ومنتهى قصدا بيان مما افته لا ولا فاعا اوجب له المهلة من قوة اوضحف
نحو مات الناس حتى نبيا وقدم الحاج حتى الشاة او او اما وام تستصا
لا ثبات الحكم لاحد الامر من بينها نحو جاء في زيد او عمرو فالمعنى جاء واحد منهما مخرج
تعيين ولكن ذلك جاء انا زيدا واما عمرو وكذلك اسكت عندك ام كذا فورا من المعنى
ان الحكم ثابت لاحدهما لا اكل تعلم بعينه فانت تسال عن النفيين والفرق بين
او اما ويثبت ام ان او اما للاخبار باحدهما ان كانتا في الخبر او لطلب احدهما
ان كانتا في الامر فيما اصله النسخ نحو هذا ما هذا واما ذلك الا با حية ان كانتا فيما
ثبتت فضله فيما نحو جالس الحسن او ابى سريته واما اذا وقعتا في الاستفهام
فالفصل بينهما ان او اما اسوال عن احد الامر من بينهما ام سوال من احد الامر
معينا فالسؤال في او اما جاهل بثبوت احدهما فهو يسال عنه والسؤال في ام عالم
بثبوت احدهما وهو يسال عن النفيين ومن ثم كان جوابا بالتعيين دون نعم او لا
وكان الجواب المطابق في او اما بنعم او لا فان الجيب بالنفيين فزيادة
على السؤال لا يزيل من تعيين احدهما ثبوت واحد منهما فكان الجواب حالا
وزيادة واما ام هذه هي التي تسمى المتصلة ومع لا زمة لضمرة الاستفهام يليها
الاستغويان بعد ثبوت احدهما عند السائل لطلب النفيين ومن ثم لم يجر زيد
عندى ام عمرو الاعلى شذوذ ولم يجوز انا زيدا ام عمرا لانه لم يليها المستويان
وانما الوجه ان يقول ان زيدا رايت ام عمرا كأنهم قصدوا الى الايدان من اول
الامر تنبيهين المطلوب تعيين احدهما واما ام المنقطعة فتلك بمعنى بل والوجه
لتوكل لشبح رايته انها لا بل فاذا حصل الشك في الفاشاة قلت ام شاة فاحدا
الى الاخبار ابى عن الاخبار الاولى واستيناف سوال كأنك قلت بل ام شاة وقد
يقال انها بمعنى الصنع خاصة وقد ياتي المنقطعة للانكار كيا في المهلة وعليه
جمل قوله ام يقولون شاعرا ام يقولون نقوله وهو كذا واما اما العاطفة

فيلزمها

فيلزمها ان يكون قبلها اما اخرى نحو جاء انا زيدا واما عمرو بخلافه او فان ذلك
لا يلزمها معها ولكن يجوز ان يقدم قبلها اما نقول جاء زيدا او عمرو وجاء اما زيدا
او عمرو كأنهم قصدوا بتقديم اما ان يبينوا من اول الامران الحكم ثابت احد
الامر من الاتري انه لو لم يقدم لبقى السامع على ان الظاهر ان الحكم ثابت
للاول فاذا جئنا باما او باو يبين خلاف ما ظنه واذا اتى بامان اول الامر
لم يحسن هذا البين ولتقدم اما ودخل الواو عليها فوضع ابو على انها ليست
حروف العطف والقطع بانها مثل او موجب انها من حروف العطف وتقدم
اما قبلها ما ذكرناه لان الشك في حرف العطف والبل ولكن ثبت الحكم معها
لاحد الامر من محين فلا يثبت الحكم للاول دون الثاني وبل ولكن بخلافه والفرق
بين بل ولكن ان بل للاخبار عن الاول موجب كان او نفيًا نحو جاء زيدا بل عمرو
اذا وقع الاخبار عن زيد غلط وما جاء زيد بل عمرو محتمل اثبات الجي لعمرو
مع تحقق نفيه عن زيد ومحتمل ان يكون بيان لما نسب اليه الجي المنفي او امثله
في اثبات وتديا ياتي في الجملة بمعنى ترك الاول والاخذ فها هو هم من قوله
ام يقولون افتراه بل هو حق ونظارة كثيرة **قوله** ولكن للاستدراك بعد النفي
وانما لزما النفي هنا لان الراد عطف المزمع ووضعها للمغايرة بين ما قبلها
وما بعد ها والمغزى لا يكون نفيًا لان النفي مخصوص واذ اوجب ان يكون اثباتا
وجب ان يكون ما قبلها نفيًا لتضليل المغايرة بخلاف لكن التي تقع بعدها الجملة
فانه اذا حصل حد ها النفي كان ما قبلها متبعا ولما كانت هذه لا يكون ما بعدها
الاشتباه وجب ان يكون ما قبلها نفيًا **حروف التنبيه** الا واما وها
وضعت للتنبيه مخاطب قبل الشروع في الجملة ليتفطن لما يقال له لانه قد يفتقر
على تقدير الغفلة بعض ما ذكر فاذا جئنا بحرف التنبيه وقدر فوته لم يضرب
ومع كونه تجري في الكتاب ولا تجري في المعنى الا هاهنا اسماء الاشارة فانها
جرت فيها وانما خصت اسماء الاشارة بالتنبيه لما علم من ان شرط دلالتها
قيام قرينة الاشارة فقد تموت مخاطب قرينة الاشارة على تقدير الغفلة
ففيصير الى التنبيه فيها يحصل ذلك بخلاف غيرها من الاسماء فانها لا تقتصر
الى مثل ذلك فشال الا قولهم الا ان زيدا منطلق والا تمام زيد قال الله ثم الا
يا اسجدوا لله في قرارة الكسائي والايوم ياتيهم ليس مصر فاعلم ومثالك اما قولهم
اما الذي ابكى واضل والذي امانت واحيا والذي امرع الامر ومثالك
في الجملة هان تاخذة ان لم تكن قبلت ومثالك هان في اسم الاشارة قولهم

جاء هذا ومررت بهذا والحاصل ان الكلام لا يحصل الغرض المطلوب بها الا باعتبار
الاشارة فانها قد تكون اول الكلام ووسطه على حسب ما يكون اسم الاشارة لان
وضعها لا لا لاختلاف **حروف النداء** يا ويا وهيا واهي والهمزة والكسرة
من النعوتين يدركن معهما واوليست في الحقيقة منها لخصوصها بالندبة وليس الندبة
منادى من النادى المطلوب اقبالة والندوب الشفع عليه فانها قد اذكرت
سماها لوافقة لفظ ما بعد هاء التندوب لما بعد حرف النداء من المنادى في
بناء نصب على ما تقدم **قوله** فيا ايها يعني انها تقع في القريب والبعيد
وايا ايها للبعيد واي والهمزة للقريب والصحيح ان هذه حروف الاسماء
انما هي لان منها الهمزة وليس في اسماء الاعمال ما هو على حرف واحد وانما هو من
قال ايضا اسماء الاعمال من حيث انه راها مستقلة مع المنادى كلاما وقد استقر
عنده ان الحروف لا تكون مع الاسم كلاما ولوتبين ان المراد بها اعني اواي او اطلب
التبين انه لم يكن كلاما الا ذلك **حروف الاحجاب** نعم ولى اللوح
نعم مقترنة لما سبقها من كلام موجب او منفى استعملها ما كان او خيرا او نقول
لن قال قام زيد او اقام زيد نعم اي قد قام وتقول لن قال لم يقم زيد او لم يقم زيد
نعم اي لم يقم هذا وضغط اللفظ وان كان العرف على خلاف ذلك ولذلك لو قال بعد
قوله ليس لي عندك لانا نعم لان معناه به تغليب العرف لالا في الوضع كذلك واما
فختصة بالاحجاب النفي استعملها ما كان او خيرا او نقول لن قال لم يقم زيد او لم يقم
زيد بلى اي قد قام ومنه قوله بعد الست بولك قالوا بلى اي بلى انت ربنا ومن ثم قيل
لو قالوا نعم لكان كفرا على ما تقدم في نعم ولا نقول لن قال قام زيد بلى لانه موضع
نعم **قوله** واي ايات بعد الاستعمال تلزم القسم بقوله لن قال اقام زيد
اي والله واي الله واي احسب واي ها الله واما الجواب وان قصدت للخبر
اقول القائل قد كان لنا مقول اخر يجزي ان واما استدلالهم على ان ان معنى
نعم في قوله ويثقل شيب قد علك وقد كبرت فقلت انه فلا يقوى لاحتمال
ان يكون ان الابتدائية وحذفوا الخبر للعلم به كانه قال انه كذلك نعم قول ابن الزبير
لن قال لعن الله ثاقه جملتي اليك ان وصاحبها واضح في ذلك **حروف**
الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام تسمى حروف الزيادة لانها
قد تنفع زائدة لا ايضا تنفع ابدا وزائد بل اكثر ما تنفع غير زائد فاما ان فتزد مع ما
النافية لتأكيد النفي فتقول ما ان وابت زيدا والمحي ما وابت زيدا وقد زعم
بعضهم انها ان النافية دخلت مع ما النافية فتوكيد لها وليس بجيد فانهم يجمعون

بين حرفين مختلفي اللفظ بمعنى واحد ومن لم يقولوا ان زيدا قائم ولا الرجل
واشبهه ذلك قلت زيادتها مع المصدرية ولما فشال المصدرية انتظري ما ان
جلس القاضي بمعنى ما جلس القاضي والمعنى مدة جلوسه ومثاله في لما قولك
لما ان جلست جلست ونحوها هو المشهور الشائع واما ان فتزاد مع ما كثر القول بها
فلما ان جاء بشير وبين لولا القسم نحو والله ان لوقت قتت وقلت مع الكاف نحو قوله
كان طبيعة تعطوا الى ناض البطح واما ما فتزاد مع اذا ومتى واي واين وان شرط
زيادتها مع اذا نحو اذا ما كرمي الكرم بمعنى اذا كرمي وفي متى كرمي متى ما كرمي
اكرمك بمعنى متى كرمي ولا يفسد علم معنى التاريد بل على معناها ومن قال انما
للتكرير عند قول ما فيها عليه ايضا للتأكيد لا غير ومثاله اي لقولك انا ما اضرب
اضرب ومثاله اي ان ما تكن اكن ومثاله ان لقوله بعد فاما نذهب بك وتلزم فعلها
نون التأكيد غالبا فيكون مضارعا غالبا كما هم لها أكدوا حرف الشرط كان المقصود
وهو الفعل اولى ومثاله انما نعم اقم قليلا **قوله** شرط انفسد الجميع ما ذكر
من اذا ومتى واي واين وان وانها كلها تستعمل شرط وغير شرط وزيادتها في
مختصة بان يكون شرط **قوله** وبعض حروف الجر يزيد في مثل قوله بعد فيها
تقصصهم يشاؤون وما خطاياهم وقلت مع المضاف نحو غضب من غير ما جذم
واما قولهم جئت لاهل ما فقد قيل زائدة وقيل صفة كانه قد تقدم واما ان فتزاد مع الواو
بعد النفي فتقولك ما جاء زيدا ولا عمر والمعنى كعني ظاهر ما جاء في زيد وعمر ومن ان
انادت نفي الاحتمال فلا يخرجها ذلك عن كونها زائدة لان الظاهر ان نفي الاحتمال
يخصر نفيها ولا تنفك الزيادة عن التأكيد وزاد بعد ان المصدرية لقوله بعد ما منعك
ان لا تسجد والمعنى ما منعك ان تسجد وقلت قبل القسم وعليه حمل قوله تعالى
لا اقسم على انها بمعنى اقسم وشئت مع المضاف لقول الشاعر في بئر اخير سري
وما شئت اي في بئر حور واما من والباء واللام فقد تقدم ذكرها **حروف التفسير**
اي وان فان مختصة بما في معنى القول قال وتقول في قوله بعد واختر موسى قومه
اي من قومه مريلا بها تفسيره فلذلك تسمى حرف تفسير وان كان لك الا انها اخض
منها الاختصاص بها بتفسير ما في معنى القول لقوله بعد واديناها ان يا ابراهيم مريلا
بها تفسير النداء وكذلك تقول كتبت له ان ثم واهرته ان ارجع وقد اختلف في
تفسير القول الصريح بها فانما جازع بعضهم وحمل عليه قوله ما تلت لهم الا ما امرني
به ان اعبد والله ربكم فجعلوا تفسيرها ما قيل وهو قوله ما امرتني وغيرهم يجعلها
مصدرية او زائدة لمفسرته وما يتسكن به من نحو قوله بعد وانطلق الملائكة بهم

ان امثوا في انه تفسير لصريح القول ليس بقوي اذ ليس المقدر ليس كالصريح
فلفظ القول ليس بتقدير صريح القول باولي من تقدير ما في معناه **حروف الضم**
ما وان ران فاما ان محققان بالجملة الفعلية قد خلان عليها فتصيرها في تاويل
مفره ما ولي مصدر الفعل تقول ايجبتى ما صنعت اى ضيعت والجبتى ان خرجت
اى خرجت واما ان فتخصه بالجملة الاسمية قد خل عليها فتصيرها في تاويل
مفره ما ولي مصدر الخبرها واما في معناه فالاول كقولك ايجبتى انك قائم والثاني كقولك
يجبتى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعدد ذلك قدرته بالكون كقولهم ولو ان
ما في الارض من شجرة اقلام اى ولو ثبت كون ما في الارض من شجرة اقلاما **حروف**
الضم هاء الاو لو لم يادخل على الفعل المضارع لعني عليه والضم
عليه وعلى الماضي بمعنى اليوم على تركه ولا يلام على تركه الا وهو مطروك لها صدر
الكلام لانهما على قسمين القسم الاول خبرها نازم الفعل لانهما لطلبه فاشتبهت لام
الامر لفظا نحو هاهنا كذا او تقديره نحو هاهنا كذا فاشتبهت لان التقدير هاهنا
زيدا والله يجب حذره لما ثبت تفسير **حرف التثنية** قد روي عرفت
توقع لانه انما يخبر به من يتوقع الاخبار بجملة القول المقيم قد قامت الصلوة وبقي
حرف تقرب لانه يقرب الماضي من الحالب وكذلك لزم في الماضي اذا وقع حالا
واذا دخل على المضارع كان للتقليل كقولهم ان اللزوم قد صدق وقد تدخل
على المضارع والمزاد تحقيق الامر لقوله بعد قد يعلم الله **حرف الاستفهام**
وهي الهمزة وهل لها صدر الكلام لما كانا القسم من اقسامه وهو الاستفهام فالهمزة
وصلت خلان على الجملتين الاسمية والفعلية الا ان اذا وقع في الاسمية
الخبر فعلا جازع مع الهمزة وكان تقدير الاسم بعد ما فاعلا او مفعولا على حسب
تعلق الفعل احسن من تقديره بشدة نحو ازيد قام او ازيد اضربت او ضربته
على ما تقدم في باب ازيد اضربه واما هل فلا يقع هذا الموقع الا على شذوذ
لما ثبت من ان اصلها بمعنى انك الا ضم تركوا الهمزة قبلها للثنية وتوقعها
في الاستفهام فمن ثم لم يجزوا هل زيدا خرج الاعلى ضعيف كالاتي زيدا خرج
وانما جاز هل زيدا فاعلم على اختصاصا في جملة الاسمية الاسمية الصريحة
فاما اذا غيرت الى معنى ما هو من بابها فاعتبارها في نفسها اولى **قوله**
والهمزة اعم يربطها لتستعمل فيه هل تقول ازيد اضربت ولا تقول هل زيدا
لما تقدم وتقول اضربت زيدا وهو اخوك منك الضمير وهو على هذه الصفة
فاستعملوا لا يثبت ما دخلت عليه على وجه في قولك ازيد عندك ام عمرو دون

استعمالها في التثنية
على ما في التثنية

هوا وانما اختصت ام المتصلة بالهمزة لان الهمزة هي الاصل فلما قصد استفهام
عن احد الامرين وادخل ما ليس بخرف استفهام لتعدد المستفهم عنه كانت
الهمزة اعم وتدخل الهمزة على حروف العطف كقوله بعد اثم اذا ما وقع رافعا
كان على يقينة واو من كان مبتدئا دون هل لما ثبت من نصرتهم فكان استعمالها
في هذه الحالة اولى لكونها الاصل وانما اختص **حروف الشرط**
ان ولو واما وانما لم يذكر معها غيرهما من نحو متى واذا اولها الهمزة اسماء وانما كان
للجميع صدر الكلام من حيث دلته على قسم من اقسام الكلام على ما تقدم
فانما للاستقبال يجعل الفعل له وان كان ما ضيا نحو ان الروم في الكرمتك
ومعناه ان تكرر متى واما قوله ان الروم في الكرمتك فقد امكن ان يكون اسم
ان كان قيصه قد من قبل فصدقت قبل فعلي حتى ان الروم في اليوم يكن سببا
للاخبار بذلك وقول الشاعر انضيت ان اذا ناضيت خزانها
ولم تنضيت لقتل بن حازم على معنى ان ثبت ذلك تنضيت ثم اذ دخل انكار على
الضمير المشروط ثبت حرف الاذن وقد قيل انها صواب الفصح استبعاد ان يكون
الشرط ثابتا في الماضي ولولمضي وان دخلت على المضارع تحول الروم في الكرمتك
ولو تكررت في الكرمتك وقد زعم الفراء انها تستعمل في الاستقبال كان وليس ذلك
بواضح ومعناها ارتباط جوابها بشرطه كارتباطه مع ان لان استعمالها في
الماضي يوجب ان يكون امرها في الشرطية مقدما فيلزم انتفاء مشروطها ظاهر
وليزم من انتفاء انتفاء الشرط ولذلك لم يذكر المقدمة انشائية عند استعمال
الاولى بل وعا لبقا لقوله بعد لو كان فيها الهة الا الله لشدت لان المعنى وما صدقتا
لكون الامر مقدرا وما جاء من قوله نعم العبد ضهير لولم تحف الله لم يحمده على
خلاف الغالب فيها كقولك لو امنتني لا كنتك وقصود الشكك بمثل ذلك ان
هذا المشروط لزم هذا الشرط الذي يتوهم بعده عنه فهو في استلزامه غير
اولى واذا استلزم نفي الخوف نفي العصيان كان استلزام الخوف نفي العصيان
اولى واذا استلزم امتة الاساءة الاحسان فاستلزام الاحسان الاحسان اولى
وقصود الشكك بمثل ذلك ان يحذر ان هذا المشروط حاصل على كل تقدير انه
انما استلزم الشيء وتقيضه كان تابعا على كل حال لحصول الخبر **قوله**
وتلزمان الفعل لفظا او تقديره فاللفظ واضح والتقدير لقوله بعد وان احد المشركين
استجارك لوانتم تملكون والفعل محذوف متستر تملكون وانتم فاعل تملكون المحذوف
فلما حذف الفعل وجب ان يكون الفاعل منفصلا فتعين له انتم على قياس باب الضمار

ومن هذا الباب لو انك لم تنك فذنب الفعل ان واسمها وخبرها فاعل
الفعل المحذوف والمفسر له ما في ان من معنى الثبوت به استغنى عن فعل صريح
يفسره لما كان يذنب عليه معنى ولما كان من لخمهم تفسير الفعل في هذا الباب
عند حذف الفعل لم يفسر به هنا بفعل الزموا في ان ان يكون خبرها فعلا ليكون
كالعوض من لفظ الفعل المفسر فهو انك انطلقت لانطلقت ولا يقولون لو انك
منطلق قال الله تعالى ولو اضم فعلوا هذا اذا امكن الايمان بفعل اما اذا تعد وترى
ولو قيل اضم الزموا الفعل المضاف عند امكانه ليطابق معناها في المعنى كان قولا
قوله فاذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط الى آخره اما لزومه
المعنى فلا ند لما جعلوا آخر الكلام للقسم بطل عمل الشرط فيه فقصده والى ان
ياتوا بالشرط على وجه يكون المحذوف فيه عمل ليطابقا فلو اوالوا الله ان اثبتني
اولم تاتيني وانما كان الجواب للقسم لانهم لما قد وقع وتعد ان يكون هما الجواب
للشرط والقسم معا لفظا وجب ان يجعل احدهما بتقديم القسم يذنب على العناية
فكان جعله له اول وهو جواب القسم لفظا ومعنى وجواب الشرط معنى لالفاظ
لان اليمين عليه وهو شرط بالاثبات او نفيه **قوله** فان توستط يتقدم
الشرط او غيره جائز ان تختار وان تلحق اما اعتبار مع الشرط مع تأخير
فلا مكان اعتبارهما معا ولذلك قوله في اعتبار ان اثبتني فوالله لا اثبتك فهو قد
به على كل واحد منهما منه الشرط والقسم ما يقتضيه واما العاوة فلما تقدم عليه
ما يذنب على الاغتناء به فاجاز جعل آخر الكلام له مقول ان اثبتني والله انك اوتيا
اعتبار مع تقدم غير الشرط فلا اختلاف في التفسير فاذا جعلت والله ابتداء
جملة مع وما في خبر المبتدأ وجب اعتبار انه يصير من باب ما تقدم
على الشرط في اول الجملة مقول انا والله ان تاتيني لا يثبتك وان جعلت الشرط
والجزء خبر المبتدأ وجب ان تلحقه لقولك زيد والله قائم مقول انا والله ان تاتيني
انك وتقدم القسم كاللفظ لقوله بعد لين اخر حوا ولذلك لم يحى جوابه لا على جواب
القسم وكذلك قوله عز وجل ان اطعتموهم عيب جملة على تقديم قسم لان آخر الكلام
يذنب على تقديمه ولولا ذلك لوجب فانكم لم تشركون فاذا امكن تقديم القسم من
غير استيعاد وجب ان يذنب عن تقديم خبر الفاء المستعبد جذبا
قوله ولما للتفصيل الى آخره لان وضعها على ان يفصل بها نسب الالهي لم يلزموا
ذلك المتعبد فقد تذكر ولا يذكر بعدها امر آخر ولا يفسرهم انه ترك لاجل قوله بعد
فاما الذين في قلوبهم زيغ ولم يذكر بعد ذلك اما اخرى لتفصيل آخر واما محي

المتعبد فيها فكثير ولذلك قال بعضهم انه لازم وحمل عليه قوله تعالى والراسخون
في العلم على محي واما الراسخون في العلم وقطع ما عن القطف على قوله تعالى
وما يعلم تأويله الا الله فكأنه قيل واما الراسخون فيقولون آتياه وهذا وان كان
محتلا في هذا الموضع الا ان الظاهر خلافه في غير قول القائل اما انما قد فعلت
ويستلزم الاشكال في مثل صحة ذلك ولما لم يمتها الفاء علم يذنب انما كالشرط وان
القصده ان هذا مستلزم هذا الحكم كاستلزام الشرط الجزاء ونقد يريهم اتمامها
لقوله سيبويه اذا قلت اما زيد فمنطلق فكانت قلت هما يكن من شرط فزيد منطلق
تمثيلا وتحقيقا في معنى الشرط لان ذلك في التحقيق معناها والزموا حدث
الفعل تنبيهها على ان القصود بها حكم الاسم الواقع بعد ما وجعلوا الواقع بعدها
عوضا عن الفعل المحذوف وهو في التحقيق جزا في جود جوابها الا ترى انك
اذا قلت اما زيد فمنطلق فكانت قلت هما يكن من شرط فزيد منطلق ويكون
ما يقع بعدها بالما اما محمولا لما في حيز ما بعد الفاء واما مبتدأ الخواتم يوم
الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لمنطلق وقال قوم هو معمول
للفعل المحذوف مطلقا فاذا قلت اما يوم الجمعة فزيد منطلق فكانت قلت
هما ذلك يوم الجمعة فزيد منطلق وليس كذلك بشئ فانه يوجب جواز الرفع
بتقدمهما حصل يوم الجمعة وشبهه وكذلك اذا قلت اما زيد فقد خبرت
فانه ان وجب النصيب بتقدمهما انك فيجب النصيب لقولك اما زيد فمنطلق
وليس ذلك بشئ فانه قد علم انه اذا قيل اما زيد فمنطلق ان الغرض الاختيار
عن زيد بالانطلاق واذا قيل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالغرض ذكر يوم
الجمعة ظرفا للانطلاق وتحقيق هذا المعنى بطل ما توهموه وقال قوم ان
كان جائز التقديم فن الاول والاثن الثاني وهذا القول على نحو القول الاول
الا انهما ما رواه وتويع ايرلا يعمل ما بعده فيما قبله وهو معمول للعامل اللفظي
وافقوا القول الثاني في كونه معمول للفعل المقدم نحو اما يوم الجمعة فان زيد منطلق
لان ما بعده ان لا يعمل فيما قبله ولو نظر هو لا حق النظر لعلوا ان الباب كله
من هذا القبيل لان ما بعده فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها ولا بد منها فلا فرق بين
قولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق وبين قولك اما يوم الجمعة فان زيدا
منطلق فان زيدا انه خولت فيها هذا الاصل في الفاء لغرض ذكر ما هو المقصود
مقدم ما لا بعده ان مخالف ايضا في غير ما ذكره لغرض **حروف الرفع**
كلا ومعنى حقا نقول لمن قال فلان يعضك وشبهه كذا لا يثبت الامر لذلك

رد عاله ونعيمها على الخطاء فيه تلك الله بما بعد قوله ربي اكرمني كلا وقد تاتي
 بعد الطلب لنفي الاجابة كقولك لمن قال افعل كذا كذا اي لا اجاب الى ذلك
 قال الله بما بعد قوله ربي ارجعوني لعلني اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون معنى
 بمعنى حقا فيجوز في هذا الوجه ان يكون اسما بني لوافقه للحرف في لفظة اصل
 معناه لعلني لا اسمية الا ان النحويين جعلوا فيها بالحرفية لما هو من ان المقصود
 تحقيق الجملة كالمقصود بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية **تاء التانيث**
السائلة تلحق الماضى لتانيث المسند اليه نحو قامت ههنا وطلعت الشمس
 وقد تقدم ذكر ذلك **قوله** واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعف
 بمعنى مثل قولك قاما الزيدان وقاما الزيدون وقمن النساء فهذه على ضعفها
 لا ينبغي ان تفتقر خاتما لما يلزم من تقديم الضمير على من يعود عليه من غير
 فائدة ولذلك جعل النحويون على انها عروف الى لها للدلالة على احوال الفاعلين
 كما في تاء التانيث للدلالة على حال الفاعل **النون** **قوله** نون ساكنة
 تتبع حركة الآخر لا تكيد الفعل وانما قال لا تكيد الفعل لئلا يدخل فيه نحو
 قولك اضرب نون ساكنة تتبع حركة الآخر والقرون جمع كل نونين فلذلك
 لم يقصد فيه بخاصة نون التكمين ولا غيره واما نون التثنية فهو كل نونين دال
 على امكانية الاسم الداخل عليه نحو زيد وعمر وجبل واما نون التثنية فادخل
 للدلالة على انه غير معين نحو مسبوويه وسبويه آخر وقد يؤولهم ان النونين في مثل
 رجل للتثنية وهو غلط الا ترى انك لو سميت رجلا وثوبا ودار وجعلته علما
 لبقى النونين على حاله ولو كان للتثنية لم يثبت في الموضع الذي تدرجه لول
 فعلم بذلك انه نون التكمين واما نون العوض فهو ما لوح عوضا من المضاف اليه
 نحو يوسف وساعتين واما نون المقابلة فهو ما يقابل نون الجمع ولا يكون في
 جمع المؤنث نحو سلماته وقاماته وما توهم من انه نون تكمين مردود بما
 سميت به امرأة فان فيه العلمية والتانيث ولا يثبت لنون التكمين من جملة
 ولما ثبت ذلك على انه ليس بنون تكمين واما نون النون فالنونين الذي تلحق
 آخر الاباء والانصاف المصنوعة التحسين الانشاء لشبه النون به نحو قوله
 يا ابتاعك اوعساكا وكذلك من ذلوى حبيب ومنزله فان لم يجر فاقية
 مقيدة سمي النونين الغالي لقبه وكسر ما قبله فتحة احتمال والظاهر
 ان الفتح اولى مثل قوله وقام الاعاق خاوى المخترقا والمخترق لا يفتح
 في كسر القاف اما لان اصلها لكسر فخرجت عند الاحتياج الى كسرهما كسرها

الاصلية واما التانيث الساكنين لان اصلها لكسر والظاهر الفتح لما ثبت من ان
 مثله اذا جازع بما آخره ساكن حرك ذلك الساكن بالفتح ولا نظر الى التانيث الساكنين
 نحو اضربا وقتلا فان زعمهم من كسرانه اشبه بمثله في جيفته وساعتين وكسرها
 ما تبطل الجواب **قوله** ان حمله على ما لم يكن له اصل في المعنى وهو نون التانيث اشبه
 من حمله على ما له اصل في المعنى وهو العوض من المضارب اليه فكان الفتح اولى
نون التانيث خفيفة ساكنة مشددة مفتوحة مع غير الالف الى اخر
 هي النون التي تلحق آخر صيغة الامر والمضارع لتأكيد ما هو في خفيفة ساكنة
 ومشددة مفتوحة مع غير الالف يعني مع غير التثنية وضمة جماعة المؤنث
 لان الالف لا يكونان فيهما فلذلك تقول اضربان واضربان بالسر بالفتح **قوله**
 مختص بالامر والنهي والاستفهام والنهي والعرض والتقسيم لما في ذلك من معنى
 الطلب وتلت في النون اعز عن حنى الطلب وانما دخلت فيه تشبيها بالانتهى
 وانوت في مثبت القسم يعني جواب القسم لتقريب كونه جوابا لها وتكررت في مثل
 اما فعلت كانهم لتأكيد الحرف بما رواه ان تأكيد ما هو المقصود اولى **قوله**
 ولزم معنى انها في غير ذلك ليست لازمة وانما دخل على سبيل الجوان وما فيها
 مع ضمير المذكرين مضموم لان فيه ضميرا بارزا وهو او مضموم ما قبلها فاذا
 لقيت النون ساكنة حذف الواو على اصل اللقاء الساكنين ومع المحاطة مكسورة
 لان الضمير الذي فيه ياء ساكنة مكسورة ما قبلها وفيما عداه مفتوح وانما في
 التثنية وجمع المؤنث فتلحق الف التثنية والالف الفصل فلودهبوا فحذفوا
 الف التثنية اذ هي الى اللبس بينه وبين الواو ولو ذهبوا فحذفوا الف الفصل
 لوقعوا فيها ومنه من الجمع بين النونات وكسرها النون بعد الالف تشبيها
 بنون التثنية لوقوعها بعد الالف **قوله** ولا دخلها الخفيفة يعني التثنية
 وجمع المؤنث فلا يقال اضربان واضربان لانهم لو حركوا النون لآخر جوهرا عن
 وضعها ولو قوها ساكنة جمعوا بين الساكنين وانما جمعوا بين الالف وبين النون
 المشددة لانها مشددة وقد جمعوا بين الساكنين اذا كانا على هذا الحد كالضائبة
 وشبهه وقد اجاز يونس ادخال النون الخفيفة عليها ما جمع بين الساكنين
 وهو روي **قوله** ومما في غيرهما يعني والنونان في غير التثنية والجمع المؤنث
 مع الضمير البارز كالمفصل يعني كالكلمة المنفصلة فيجب ان يعطى آخر الفعل
 من ضم او كسر او سلو ما هو حكم الكلمتين المنفصلتين اذا اجتمعتا والعرض
 بيان الانعكاس المعتلة عند الحاق النون بها فاذا قلت تزيث او تزيث او تزيث

الحاق نون التاكيد وجب حذف نون الاعراب لوجوب البناء فلا يلاقي الياء
 الساكنة التي هي ضمير الساكن الآخر فيجب الكسر لا للقاء الساكنين لان ذلك
 ياتي قبلما فتحة وحكم منهلها في المنفصل ان يفسر نحو احشى القوم ولم ترى الناس
 فلذلك وجب ان تقول احشيت ولا تزيث واذا قلت ترون او تروا والحقت نون
 التاكيد ضممت الواو لانها واو ساكنة مفتوحة ما قبلها الياء ساكنة يدها مع
 كالمنفصل وجب ضمها كما ضممت في قوله بعد ولا ينسوا الفصل بينكم ولم تروا القوم
 واذا قلت للمرأة اغري او هل تغزيين والحقت نون التاكيد اجتمعت مع ياء
 ساكنة قبلها كسرة وهي في حكم المنفصل فوجب حذفها للقاء الساكنين فلذلك
 تقول اغزيت ولم تغزيين كما تقول اغري القوم ولم تغزي القوم واذا قلت للزانية
 اغزوا او هل تغزون والحقت نون التاكيد اجتمعت مع واو قبلها ضمة وهي في حكم
 المنفصل فوجب حذفها للقاء الساكنين فنقول اغزيت وهل تغزيين كما تقول
 اغزوا القوم ولم تغزوا القوم **قوله** فان لم تكن فكالمقتصل يعني ان لم يكن
 ضمير ياء ذلك كانت النون مع الفعل كالمقتصل بجزء من الفعل لتلك المخاطبة
 وبن واخشيته واغزوت فقرة المحذوف في امرانه لما ياتي المحذوف وجب ردة
 لان حذفه للاعراب ولا اعراب فوجب جعل هذه النون معه في حكم الجزء كالف
 التثنية الا ترى انك تقول للثنتين ربا واخشيما فقرة المحذوف في الواحدة تفتح
 لما كانت الف مع الفعل لجزءه فلذلك النون والمحققة اذا القياسا كان بعد ما
 وجب حذفها لما ادي اثباتها الى احد المحذوفين وهو تحريكها واجتماع الساكنين
 فلذلك تقول في اضربا اذا لاقى مثل القوم اضرب القوم مع بقاء حكمها ولذلك
 بقيت الياء مفتوحة لانها في حكم المراء ولولا ذلك لوجب ان تقول اضرب القوم
 بالكسر وانما لم تحركواها بالكسر لانهم قصدوا الى ان يجعلوا النون اللاجئة
 للامم على النون اللاجئة لتعمل مزية وانما في الوقف فان كان ما قبلها مفتوحا
 قلبت الفاء لتلك في اضربت اضربا تشبهها بالثنتين وان لم يكن قبلها
 مفتوح وجب حذفها كما حذف النونين اذا لا يكون اسعد منه الا انهم اذا حذفوا
 ردا واما كانوا حذفوا لاجلها من حروف علة او حرف اعراب فيقولون في هل تضرب
 هل تضربون بواو الضمير ونون الاعراب المحذوفين ويقولون في نحو اضرب
 اضربوا باعادة واو الضمير وتقولون في هل تزيثن يا امرأة وهل تخشون يا قوم
 هل تزيثن وهل تخشون باعادة نون الاعراب وحاصل ذلك انهم قد روهما
 مع دونه من اصلها بخلافه الثنوين في مثل قولك قاتل وغاث فان النصيح

١١١
 ٢٢



